



## ملحق الجريدة الرسمية

### مجلس الأعيان

محضر الجلسة العاشرة

من الدورة العادية الرابعة لمجلس الأمة الثاني عشر المنعقدة في الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الخميس الواقع في ٢٧/شوال/١٤١٧ هجرية الموافق ١٩٩٧/٣/٦ ميلادية.  
العدد (١٤) الجلد (٣٤)

جدول الاعمال

الصفحة

٣

٤

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات:-

- أ - طلب معذرة مقدم من دولة السيد زيد الرفاعي.
- ب - طلب معذرة مقدم من دولة الدكتور عبدالسلام المجالي.
- ج - طلب معذرة مقدم من معالي السيد احمد الطراونه.
- د - طلب معذرة مقدم من معالي السيد كامل الشريف.
- هـ - طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور اشرف الكردي.
- و - طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور غيث شبيبلا.

ملحق الجريدة الرسمية

الصلحة

- ٣ - تلاوة الكتب الواردة:-
- ١ - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (٤١٩) تاريخ ١٩٩٧/٣/٣ والمتضمن موافقة مجلس النواب على:
- (مشروع قانون محكمة بلدية معان لسنة ١٩٩٦، كما ورد من الحكومة)
- ب - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (٤٢٠) تاريخ ١٩٩٧/٣/٣، والمتضمن موافقة مجلس النواب على:-
- (مشروع قانون المجلس الصحي العالي لسنة ١٩٩٦ كما ورد من الحكومة مع إجراء بعض التعديلات عليه).
- (يحال إلى اللجنة القانونية)
- ٤ - تلاوة قرارات اللجان:-
- أولاً : اللجنة القانونية:-
- قرار اللجنة القانونية رقم (١١) تاريخ ١٩٩٧/٣/٤ بشأن:-
- مشروع القانون المعدل لقانون السياحة لسنة ١٩٩٦.
- ثانياً : اللجنة المالية:-
- قرار اللجنة المالية رقم (٤) تاريخ ١٩٩٧/٣/٣ بشأن:-
- (مشروع قانون الشركات لسنة ١٩٩٦).
- ٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

٢١٣ < ١٣

- ٧ - معالي الدكتور أحمد القضاة: وزير الثقافة.
- ٨ - معالي الدكتور مصطفى شنيكات: وزير الزراعة.
- ٩ - معالي السيد محمود الهويم: وزير دولة.
- ١٠ - معالي السيد محمد عوده نجادات: وزير دولة.
- ١١ - معالي الدكتور منذر المصري: وزير التربية والتعليم.

دولة رئيس المجلس



بسم الله الرحمن الرحيم، التصاب قانوني  
اعلن بدء الجلسة. جدول الاعمال.  
السيد الامين العام

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم على اعفاء السيد  
الامين العام من التلاوة؟

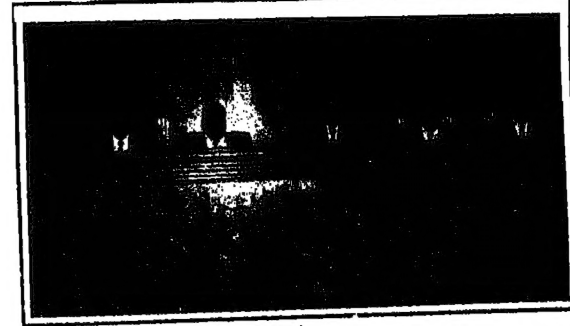
الجميع

موافقون.

- في تمام الساعة (العاشرة والنصف) من صباح يوم (الخميس) الموافق ١٩٩٧/٣/٦ ميلادي، عقد مجلس (الاعيان) جلسته (العاشرة) من الدورة (العادية الرابعة) برئاسة دولة الاستاذ احمد اللوزي وحضور عطوفة امين عام مجلس الاعيان السيد (زيد الزريقات).
- وتغيب باجازة سابقة من الاعضاء السادة:
- وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة :
- ١ - دولة السيد زيد الرفاعي
- ٢ - دولة الدكتور عبد السلام المجالي
- ٣ - معالي السيد احمد الطراونه
- ٤ - معالي السيد كامل الشريف.
- ٥ - سعادة الدكتور غيث شبيلات.
- وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة : لا أحد.
- وحضر من الحكومة:-
- ١ - معالي الدكتور عبدالله اللسور: وزير التعليم العالي.
- ٢ - معالي السيد عبدالكريم الدغمي: وزير العدل.
- ٣ - معالي الدكتور عارف البطاينة: وزير الصحة.
- ٤ - معالي الدكتورة ريم خلف: وزير التخطيط.
- ٥ - معالي السيد محمد الذويبي: وزير دولة للشؤون البرلمانية.
- ٦ - معالي السيد هاشم التل: وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء.

مجلس الاعمال





٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات :

طلب معذرة مقدم من اصحاب الدولة والمعالى والسعادة السادة:

أ - طلب معذرة مقدم من دولة السيد زيد الرفاعي.

ب - طلب معذرة مقدم من دولة السيد الدكتور عبدالسلام المجالي.

ج - طلب معذرة مقدم من معالي السيد احمد الطراونه.

د - طلب معذرة مقدم من معالي السيد كامل الشريف.

هـ - طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور اشرف الكردي.

و - طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور غيث شبيلات.

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم على معذرة اصحاب الدولة والمعالى والسعادة؟

الجميع

موافقون.

السيد الامين العام

٣ - تلاوة الكتب الواردة:-

أ - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (٤١٩) تاريخ ١٩٩٧/٣/٣، والمتضمن

موافقة مجلس النواب على:-

مشروع قانون محكمة بلدية معان لسنة ١٩٩٦ كما ورد من الحكومة.

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : م ق/٢٩/٤١٩.

التاريخ : ١٩٩٧/٣/٣.

الموافق : .....

دولة رئيس مجلس الاعيان

قرر مجلس النواب الثاني عشر في جلسته التاسعة عشرة المنعقدة بتاريخ ١٩٩٧/٣/٢ من الدورة العادية الرابعة، الموافقة على

السيد الامين العام

ب - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (٤٢٠) تاريخ ١٩٩٧/٣/٣، والمتضمن

موافقة مجلس النواب على:-

مشروع قانون المجلس الصحي العالي لسنة ١٩٩٦ كما ورد من الحكومة مع اجراء

بعض التعديلات عليه.

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : م ق/٢٩/٤٢٠.

التاريخ : ١٩٩٧/٣/٣.

الموافق : .....

دولة رئيس مجلس الاعيان الاخفم

قرر مجلس النواب الثاني عشر في جلسته التاسعة عشرة من الدورة العادية الرابعة

المنعقدة مساء يوم الاحد الموافق ١٩٩٧/٣/٢، الموافقة على مشروع قانون

المجلس الصحي العالي لسنة ١٩٩٦ كما ورد من الحكومة مع اجراء بعض التعديلات

عليه.

ابعث لدولتكم اربعين نسخة من مشروع القانون المذكور للتكرم بعرضه على مجلسكم

الكريم لاجراء المقتضى.

واقبلوا فائق الاحترام،،،

م. سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

مشروع قانون محكمة بلدية معان لسنة ١٩٩٦ كما ورد من الحكومة.

ارفق لدولتكم اربعين نسخة من مشروع القانون المذكور للتكرم بعرضه على مجلسكم

الكريم لاجراء المقتضى.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

رئيس مجلس النواب

م. سعد هائل السرور

دولة رئيس المجلس

معالي السيد جودت السبول.

السيد جودت السبول

شكراً دولة الرئيس، اذا ارتأيتكم وارثي المجلس الكريم ذلك فان نصوص هذا

المشروع تطبق تماماً وتنشأه الى حد الانطباق التام مع احكام القوانين قوانين

استحداث المحاكم الخاصة للبلديات الاخرى. فاذا ارتأيتكم ان يصار بعد قانون الشركات الى

نظرة في هذه الجلسة وان لا للمجلس سيد نفسه وسيد قراره وشكراً.

دولة رئيس المجلس

اقتراح معالي جودت السبول هناك من يثني عليه. اذا يرى المجلس الكريم ان يعرض

عليه للموافقة بعد ان ننظر في المواد المقررة وما رفعتة اللجان المختلفة في جدول

الاعمال. هل يوافق المجلس الكريم؟

شكراً لكم.

مجلس الاعيان

## دولة رئيس المجلس

يحال الى اللجنة القانونية، هل يوافق المجلس الكريم على ذلك؟

شكراً، موافقه. ونرجو من لجنة الصحة والتربية والتعليم والتعليم العالي من يرغب منهم ان يشارك مع اللجنة القانونية لاستكمال هذا الموضوع.

(وهذا هو مشروع قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٦ قانون المجلس الصحي العالي كما اقره مجلس النواب وكما احاله المجلس الى لجنة القانونية).

## مشروع قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٦

## قانون المجلس الصحي العالمي

كما اقره مجلس النواب

## المادة (١)

يسمى هذا القانون (قانون المجلس الصحي العالي لسنة ١٩٩٧) ويعمل به بعد مرور ثلاثين يوماً على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

## المادة (٢)

يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك.

المجلس : المجلس الصحي العالي المؤسس بموجب احكام هذا القانون.

الرئيس : رئيس المجلس.

الامين العام : الامين العام للمجلس.

## المادة (٣)

يؤسس في المملكة مجلس يسمى (المجلس الصحي العالي) يتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي واداري، وله بهذه الصفة القيام بجميع التصرفات القانونية بما في ذلك تملك الاموال المنقولة وغير المنقولة وادرام العقود والقروض وقبول التبرعات والهبات والمنح والوصايا والوقف وينوب عنه في الاجراءات القضائية المحامي العام المدني وله ان ينيب عنه احد المحامين.

## المادة (٤)

يهدف المجلس الى رسم السياسة العام للقطاع الصحي في المملكة ووضع الاستراتيجية لتحقيقها، وتنظيم العمل الصحي وتطويره بجميع قطاعاته بما يحقق توسيع الخدمات الصحية لجميع المواطنين وفقاً لاحتياجات الوسائل والاساليب والتقنيات العلمية المتطورة. وتحقيقاً لذلك يتولى المجلس المهام والمسؤوليات التالية:-

١ - تقييم السياسات الصحية بشكل دوري وادخال التعديلات اللازمة عليها في ضوء نتائج تطبيقها.

ب - تحديد متطلبات القطاع واتخاذ القرارات اللازمة بتوزيع الخدمات الصحية بجميع انواعها على مناطق المملكة بما يحقق العدالة بينها والنهوض النوعي بالخدمات.

ج - المساهمة في رسم السياسة التعليمية لدراسة العلوم الصحية والطبية داخل المملكة

## المادة (٥)

١ - يشكل المجلس برئاسة رئيس الوزراء

وعضوية كل من:

١ - وزير الصحة نائباً للرئيس

٢ - وزير المالية

٣ - وزير التخطيط

٤ - وزير التعليم العالي

٥ - وزير التنمية الاجتماعية

٦ - وزير العمل

٧ - مدير الخدمات الطبية الملكية

٨ - نقيب الاطباء

٩ - ١ - أحد عمداء كليات الطب في

الجامعات الاردنية الرسمية يعينه الرئيس

بالتناوب لكل سنتين.

ب - نقيب احدى نقابات المهن الصحية يعينه

الرئيس بالتناوب.

ج - رئيس جمعية المستشفيات الخاصة.

د - اثنين من ذوي الخبرة والاختصاص في

القطاع الصحي يعينهم الرئيس لمدة سنتين.

ب - يعقد المجلس اجتماعاته بدعوة من

رئيسه او نائبه في حالة غيابه مرة كل

شهرين على الاقل وكلما دعت الحاجة الى

ذلك ويكون الاجتماع قانونياً اذا حضره

اكثرية اعضاء المجلس على ان يكون

الرئيس او نائبه في حالة غيابه واحداً منهم،

ويتخذ المجلس قراراته وتوصياته بالاجماع

او باكثرية الاعضاء الحاضرين وفي حالة

وتنظيم التحاق الطلبة بهذه الدراسات خارج المملكة.

د - تشجيع الدراسات والبحوث العلمية ودعم البرامج والنشاطات والخدمات بما يحقق اهداف السياسة الصحية العامة.

هـ - تنسيق العمل بين المؤسسات والهيئات الصحية في القطاعين العام والخاص بما يضمن تكامل اعمالها.

و - تعزيز التعاون بين المؤسسات والهيئات الصحية المحلية وبين المؤسسات والهيئات العربية والاقليمية والدولية المعنية بالصحة.

ز - الاستمرار في توسيع مظلة التأمين الصحي.

ح - دراسة القضايا التي تواجه القطاع الصحي واتخاذ الاجراءات المناسبة بشأنها بما في ذلك اعادة هيكلة القطاع الصحي.

ط - دراسة مشاريع القوانين والانظمة والتعليمات المتعلقة بالمجلس وبالقطاع الصحي ورفع التوصيات التي يراها ضرورية بشأنها.

ي - النهوض بالقطاع الطبي ورفع كفاءة العاملين في القطاع العام وتوفير الحوافز المناسبة لهم.

ك - اقرار الموازنة السنوية للمجلس ورفعها الى مجلس الوزراء للمصادقة عليها.

ل - أي امور او مهام اخرى يرى الرئيس عرضها على المجلس مما له علاقة بالقطاع الصحي.

هكذا في الأصل

تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي صوت الى جانبه رئيس الاجتماع.

## المادة (٦)

يعين الامين العام للمجلس وتحدد حقوقه المالية وتنتهى خدماته بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس على ان يقتزن القرار بالارادة الملكية السامية.

## المادة (٧)

يتمتع المجلس بالاعفاءات والتسهيلات التي تتمتع بها الوزارات والدوائر الحكومية.

## المادة (٨)

تخضع حسابات المجلس لرقابة ديوان المحاسبة وله تعيين مدقق حسابات قانوني وتحديد اتعابه.

## المادة (٩)

تتكون الموارد المالية للمجلس مما يلي:-  
أ - المبالغ التي تخصصها الحكومة للمجلس.

ب - ريع اموال المجلس المنقولة وغير المنقولة.

د - الهبات والمساعدات والتبرعات والمنح والوضايا وريع ما يوقف على المجلس، ويشترط موافقة مجلس الوزراء اذا كانت من مصدر خارجي.

## المادة (١٠)

لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون بما في ذلك ما يتعلق

بالشؤون الادارية والمالية وشؤون الخبراء والمستشارين وتحديد مكافاتهم.

## المادة (١١)

يلغى نظام المجلس الصحي العالي رقم (٢٩) لسنة ١٩٨٦ وتعديلاته كما يلغى أي نص في أي تشريع آخر تتعارض احكامه مع احكام هذا القانون.

## المادة (١٢)

رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون.

أمين عام مجلس النواب رئيس مجلس النواب  
د . محمد المصالحه م . سعد هائل السرور

## دولة رئيس المجلس

والان نأتي الى قرار اللجنة القانونية والتوصيات بشأن قانون السياحة.  
معالي الاستاذ جودت السبول.

## السيد جودت السبول

شكراً دولة الرئيس، صحيح ان احكام النظام تقول ان الاولوية لقرارات اللجنة القانونية لكننا الان بصدد مشروع قانون مهم جداً، يستوجب ان نعطي اولوية في البحث والمناقشة ولذلك فاننا اقترح على المجلس الكريم ان ارسائتم دولتكم ذلك مناسباً ان نتجاوز قرار اللجنة القانونية الى قرار اللجنة المالية بشأن مشروع قانون الشركات ثم نأتي

السيد الامين العام  
ثانياً : اللجنة المالية:

- قرار اللجنة المالية رقم (٤) تاريخ ١٩٩٧/٣/٣ بشأن:

مشروع قانون الشركات لسنة ١٩٩٦.

دولة رئيس المجلس

سعادة مقرر اللجنة المالية.

الدكتور كمال الشاعر/ مقرر اللجنة المالية



هكذا عند الاكمل

بعد انتهاء منه الى قرار اللجنة القانونية وشكراً.

دولة رئيس المجلس

معالي الاستاذ طاهر حكمت.

السيد طاهر حكمت/ مقرر اللجنة القانونية اثني على اقتراح معالي الاستاذ جودت السبول واعتقد ان من صلب صلاحيات المجلس تقديم فقرة من فقرات جدول الاعمال على فقرة اخرى ووافق على تأخير النظر في توصية اللجنة القانونية الى ما بعد الانتهاء من بحث توصية اللجنة المالية في قانون الشركات.

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم على البدء في قانون الشركات.  
شكراً لكم، موافقه، وبعدنا ننظر في توصيات.

## قرار رقم (٤)

اجتمعت اللجنة المالية لمجلس الاعيان بتاريخ ٢ و ٣/٣/١٩٩٧ برئاسة مقرر اللجنة سعادة الدكتور كمال الشاعر وحضور أعضاء اللجنة أصحاب المعالي والسعادة:-

سالم مساعده، مروان الحمود، د. رجائي المعشر، طاهر حكمت، د. جواد العناني، جودت السبول، حماد المعاينة.

وحضر الاجتماع معالي السيد عبدالله صلاح ومعالي السيدة ليلى شرف عضوي مجلس الاعيان.

كما حضر الاجتماع معالي وزير الصناعة والتجارة المهندس علي أبو الراغب ومعالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية السيد محمد الذويب، ومراقب الشركات بوزارة الصناعة والتجارة السيد لؤي مسمار.

وحضر الاجتماع عطوفة أمين عام مجلس الاعيان السيد زيد الزريقان.

وذلك من أجل النظر في مشروع قانون الشركات لسنة ١٩٩٦، المحال الى اللجنة من مجلس الاعيان لدراسته وإعطاء التوصية اللازمة بشأنه.

وبعد المناقشة والمداولة في مواد مشروع القانون قررت اللجنة الموافقة عليه كما ورد من مجلس النواب وتوصي اللجنة المجلس الكريم الموافقة على قرارها هذا.

لقد وجدت اللجنة أثناء مناقشتها لمواد القانون وأحكامه وأسبابه الموجبة أنه من الضروري بغية تحقيق أهدافه وأسبابه الموجبة وتسهيل الإجراءات المتعلقة بمعالجة الخلافات التي قد تنشأ بين الشركاء أو بين

الشركات والغير أن تتقدم بالتوصيات التالية الى الحكومة آملّة منها أن تصدرها بعد استكمال هذا القانون مراحلته الدستورية في تشريع معدل له أو إدخال تعديلات على تشريعات اخرى نافذة المفعول:-

أولاً:- تحديث قانون التحكيم ودراسة إمكانية إصدار قانون متطور للتحكيم في المنازعات التجارية بما يضمن الفصل في هذه المنازعات بسرعة وكفاءة.

ثانياً:- اتخاذ الإجراء المناسب الذي يجعل النظر لدى المحاكم في الخلافات بين الشركاء في الشركات ذات المسؤولية المحدودة من المواد المستعجلة.

ثالثاً:- ترى اللجنة أن تحويل مؤسسة أو سلطة أو هيئة عامة التي أنشئت بموجب قانون خاص بها أن يجري تعديل القانون الخاص بها عند تحويلها الى شركة مساهمة عامة وليس قبل تحويلها كما ورد من مجلس النواب، وذلك لكي تتمكن الحكومة من اتخاذ جميع الإجراءات التمهيدية التي تسبق التحويل قبل أن يحصل هذا التحويل وذلك كسباً للوقت ولتسهيل الإجراءات الدستورية في إقرار مشروع القانون المعدل إذ أنه سيقدم مستنداً لأسباب موجبة مستكملة الدراسة.

رابعاً:- ترى اللجنة أن الشركات المساهمة العامة التي تصبح خلفاً قانونياً لمؤسسة أو سلطة أو هيئة عامة يجب أن تخضع الى قانون الشركات في جميع أحكامه حتى ولو كانت مملوكة بالكامل من القطاع العام. وترى اللجنة ضرورة توفير أوضاع الشركات التي تحولت من مؤسسة أو سلطة أو هيئة عامة الى شركات مساهمة عامة بما يتسجم مع هذه التوصية.

مكتبة العدل



خامساً:- إن تعبئة الاستثمار إلى حده الأقصى يقتضي تنويع أدوات المساهمة في الشركات المساهمة العامة وذلك لجذب أموال ومدخرات المستثمرين على اختلاف أوضاعهم واحتياجاتهم ووفقاً لما هو معمول به عالمياً .

سادساً:- إن مشروع القانون المقدم من الحكومة ينص على حد أعلى لمساهمة مؤسسي جميع الشركات المساهمة العامة قدره ٧٥٪، ولا ينص على حد أدنى يكتتب فيه المؤسسون إلا في حالة البنوك والشركات المالية حيث حدد الحد الأدنى لمساهمتهم على ٥٠٪ من رأس المال المصرح به. ويعود هذا الحكم إلى سند جوهري وهو أن المؤسسات المالية لها اعتبار خاص يميزها عن غيرها إذ أنها تستقبل ودائع المواطنين وتؤمن عليها، مما يقتضي أن يتوفر لدى مؤسسيها المصداقية اللازمة، فأسهم المؤسسين تختلف عن الأسهم التي يكتتب بها من خلال الاكتتاب العام إذ أنه يحظر التصرف بها قبل مرور سنتين على الأقل من تأسيس الشركة الأمر الذي يحقق هذه المصداقية، وقد ادخل مجلس النواب تعديلاً على هذا الحكم بحيث عكس مفهومه وذلك بإلغاء الحد الأدنى بالنسبة للبنوك والشركات واعتباره حداً أقصى، بينما أبقى على الحد الأقصى لجميع الشركات الأخرى على ما هو. ولذا فإن اللجنة المالية ترى ضرورة الأخذ بالنص المتعلق بهذا الحكم كما ورد من الحكومة.

سابعاً:- ينص القانون على ضرورة تنظيم وكالة عدلية من قبل المساهم إلى شخص آخر لينوب عنه في حضور اجتماع الهيئة العامة للشركة ولما كانت أحكام القانون تنص على أن تأسيس الشركة يتم أمام المحامي المنظم لعقد التأسيس فإن اللجنة ترى أن التوكيل الذي هو

أقل أهمية من التأسيس فإنه لا بد من تسهيل إجراءاته بحيث يكون أما بوكالة عدلية أو مصدق عليه من قبل محام.

ثامناً:- توصي اللجنة تغيير اسم الشركة المعفاة إلى الشركة غير المقيمة انسجاماً مع التعريف العالمي لهذا النوع من الشركات.

تاسعاً:- ترى اللجنة شطب المادة (٢٣٥) من مشروع قانون الشركات إذ أنها تتضمن إجراءات مكلفة وغير منتجة وذلك في إطار قانون معدل لهذا القانون تتقدم الحكومة به في الوقت المناسب.

عاشراً:- ترى اللجنة أن يتاح للشركة المساهمة العامة زيادة رأس مالها عن طريق ضم علاوة الإصدار المتركمة مثلها مثل ضم الاحتياطي الاختياري أو الأرباح المدورة المتركمة إلى رأس مال الشركة.

ونظراً لأهمية الدور المناط بمديرية مراقبة الشركات وتنظيمه المستمر واتساع مدى آفاقه ولمواجهة التطورات المتسارعة في مجال الاستثمار والشركات فإن اللجنة توصي الحكومة بأن تأخذ بعين الاعتبار تلبية الحاجات المتنامية للعناصر البشرية المدربة والتجهيزات والممكن الأخرى التي تمكن هذه الدائرة للقيام بدورها على أحسن وجه.

أمين عام مجلس الاعيان

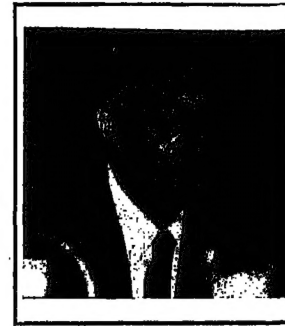
زيد الزريقات

اللجنة المالية

لمجلس الاعيان

مجلس الاعيان

دولة رئيس المجلس  
والآن نأتي للقانون، معالي الاستاذ ذوقان  
الهنداوي  
السيد ذوقان الهنداوي



دولة الرئيس يتكون تقرير اللجنة القانونية  
المحترمة من قسمين، القسم الاول هو توصية  
لمجلسنا بان نوافق على مشروع قانون  
الشركات كما جاء من مجلس النواب، والشق  
الثاني عبارة عن توصية الى الحكومة تصدر  
عن هذا المجلس الى الحكومة للقيام بتعديلات  
اما في مشروع القانون المعروض علينا واما  
في قوانين اخرى.

اود ان استفسر من معالي المقرر، التوصية  
هي توصية قد تأخذ بها الحكومة وقد لا  
تأخذ، السؤال هل ان الاقتراحات الواردة في  
التوصيات التي نريد ان نرفع بها توصية  
للحكومة للقيام بتعديلات في القوانين المختلفة  
بها، هل ان هذه الاقتراحات هي هامشية  
بحيث اذا لم ترق الحكومة بالموافقة على

التعديلات لا يكون هناك ضرر في المصلحة  
العامة او على المواطن عند تطبيق القانون  
الحالي؟

ام ان هذه التوصيات هي جوهرية بحيث انها  
اذا كانت الحكومة لم توافق عليها ولم تعمل  
بها يكون هناك قد حصل العذر عند الافراد  
لدى المواطنين وللمصلحة العامة؟

هذا هو الشق الاول من الاستفسار، الشق  
الثاني من الاستفسار لمعالي المقرر وللجنة  
المحترمة في بعض هذه التوصيات واشير  
الى التوصية السادسة في آخر التوصية  
السادسة في الصفحة (٣)؛ وذلك فان اللجنة  
المالية ترى ضرورة الاخذ بالنص المتعلق  
بهذا الحكم كما ورد من الحكومة.

هل يعني ان هذه التوصية موجهة الى مجلسنا  
لكي نتمسك بهذه المادة وهي المادة (٩٩)  
صفحة (١١١) من مشروع القانون بان  
نتمسك بهذه المادة كما جاءت من الحكومة ام  
نرفع توصية بها الى الحكومة لكي هي  
انتمسك بالمادة يعني تعمل في المستقبل تعديل  
للقانون عندما تقره بحيث ترجع الى المادة  
كما ورد بها النص من الحكومة، وخاصة ان  
المادة (٦) تشير حسب رأي اللجنة وفي  
اعتقادي ان رايها صحيح تشير الى شيء مهم  
جدا يتعلق بالحد الادنى والحد الاعلى لستف  
مساهمة المؤسسين في البنوك والشركات  
المالية ٥٠% هل هي اعلى او اقل، حقيقة هي  
تورد التعديل كما اورده مجلس النواب وكما

وافقت عليه اللجنة المالية يورد تعديل رئيسي  
ومهم جداً فهل يا ترى نترك هذا التعديل الذي  
برأي اللجنة المالية مهم جداً الى الحكومة في  
المستقبل ان تعدله ام الآن نعد على المشروع  
كما ورد من الحكومة لانه نعتقد ان فيه  
الصالح العام؟ وشكراً.

دولة رئيس المجلس

سعادة المقرر.

السيد المقرر

سيدي الرئيس ارجو ان اتوجه بالشكر الى  
معالي ذوقان الهنداوي لاسئلته الهامة جداً،  
فيما يتعلق بتوصيات اللجنة التوصية الاولى  
هي الموافقة على القانون كما ورد من مجلس  
النواب ثم هناك توصيات بإجراء تعديلات  
في هذا القانون او في تشريعات اخرى محددة  
في التوصيات التي تلوتها.

فيما يتعلق بما يخدم المصلحة العامة للجنة  
كانت امام خيارين اما ان تدخل تعديلات على  
هذا القانون وترده الى مجلس النواب او ان  
نرى هل ان المصلحة العامة تخدم اكثر من  
خلال الموافقة على القانون كما ورد من  
مجلس النواب لكونه يتجاوز بكثير اهمية  
التعديلات المقترحة على اهميتها، ان جميع  
التوصيات الواردة في تقرير اللجنة توصيات  
هامة، لكن هناك ونحن في نهاية الدورة،  
هناك الحقيقة موازنة يجب ان نجريها او  
تجريها اللجنة واجرتها اللجنة بينما يخدم  
المصلحة العامة في هذا الإطار، ونحن نعتقد

ان القانون كما ورد من الحكومة، وكما مع  
التعديلات التي ادخلها مجلس النواب قانون  
يخدم المصلحة العامة خدمة كبيرة، ومن هنا  
رأت اللجنة ان خدمة هذه المصلحة العامة  
تأتي من خلال الموافقة على هذا القانون.  
واستكمال مراحل الدستورية علماً ان للجنة  
المالية عندما وضعت هذه التوصيات اخذت  
موافقة الحكومة ممثل الحكومة وممثلي  
الحكومة الذين حضروا اجتماعي اللجنة على  
جميع هذه التوصيات وعندما تنتهي من  
القانون سوف اطلب من الحكومة بعد مناقشة  
مجلس الاعيان للتوصيات توصية توصية او  
بمجمليها سوف اطلب من الحكومة رايها  
وموقفها من هذه التوصيات والتزامها بها.

اما فيما يتعلق بالتوصية السادسة الحقيقة هي  
تتعلق بالبنوك والشركات المالية والتي  
خاطبت الحكومة ودولة رئيس الوزراء  
وخاطبت الوزراء المسؤولين حول هذا  
الموضوع وكلهم ابدوا تأييدهم لهذا الامر،  
وانا لا اعتقد اننا بصدد الموافقة على ذلك  
جديد او شركات مالية جديدة في الامد  
المنظور واعتقد ان المجال مفسوح امام  
الحكومة لكي تتقدم لتتخذ الاجراءات المناسبة  
لوضع هذه التوصيات موضع التنفيذ.

وارجو ان يكون هذا الرد مقبلاً لمعالي الاخ  
العزير ذوقان الهنداوي.

دولة رئيس المجلس

معالي وزير التعليم العالي.

مجلس الاعيان



## معالي وزير التعليم العالي

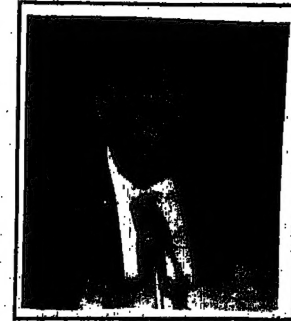
بسم الله الرحمن الرحيم، سيدي الرئيس ان الحكومة وقد اطلعت وشاركت في بناء هذه التوصيات تهنيء اللجنة المالية لمجلس الاعيان على هذا الامر الجاد والدقيق والعميق وتعتقد ان التوصيات التي جاءت بتقريرها معقولة وهي لا تنسف القانون دائماً تحسن منه ونحن نقبل هذه التوصيات بعمومها مع اجراء تحسينات عليها ونعد بان نقوم بالخطوات التي ارتأتها اللجنة كما ذكرت على وجه العموم وبعد اجراء بعض التعديلات والتحسينات، ونرى مع اللجنة ان تقريرها واف وصحيح ويسد بالغرض ونوصي بتبنيه كما جاء وشكراً.

دولة رئيس المجلس

اذا الآن يأتي للقانون.

معالي الاستاذ جودت السبول.

السيد جودت السبول



دولة رئيس المجلس

دولة الاستاذ مضر بدران.

من المسلم به تسليماً مطلقاً ان قراءة مشروع القانون أي قانون مادة تمثّل الصورة الامثل لاستكمال اجراءات المناقشة والموافقة على مشروع القانون، لكن الواقعية والاعتبارات الاستثنائية تفرض احياناً تجاوز هذه الدرجة المثلى فرضاً لا يتيح خياراً لوضع مثالي، فلحن بصدد مشروع قانون يتألف مجلد ضخّم ويضم من المواد ما يجعل امر قراءتها مادة مادة وبالتالي انجاز مشروع القانون امراً شبيه مستحيل اذا اخذنا في الاعتبار مجموعة اعتبارات او اهمها ان الدورة الاستثنائية التي تحتوينا سنتهي في اليوم التاسع عشر من الشهر الحالي، ولذلك وعلى غير رغبة مني وانما اذعالياً لهذا الواقع الذي يفرض مثل مقترحي اقتراح على المجلس الموقر ان رأي ذلك مناسباً ان يعفى المقرر من التلاوة وان يكفي بتلاوة ارقام المواد ليصار الى المناقشة بالنسبة لاي مادة يريد المجلس او أي من اعضائه الموقرين مناقشتها وشكراً.

## دولة السيد مضر بدران



شكراً دولة الرئيس، الكلام الذي تفضل به الاستاذ جودت يجعلني اصر ان يقرأ مادة مادة لان المفروض ان يكون عملنا مثالي، اما لو تختصر ونقول نقترح ان يعفى المقرر من تلاوته مادة مادة اما الان اقلعني انه بالفعل لازم يقرأ مادة مادة فنقرأ مادة مادة اذا احب المجلس.

دولة رئيس المجلس

معالي الاستاذ عبداللطيف عربيات.

الدكتور عبداللطيف عربيات

شكراً دولة الرئيس، من الملاحظات التي استمعنا اليها في مجلس النواب على مشروع القانون هذا وملاحظات اللجنة المالية في هذا المجلس وعدم قناعتي الحقيقية الاجابة على سؤال معالي الاستاذ ذوقان الهنداوي وما استمعنا اليه من اقتراحات حول عدم قراءة مواد هذا المشروع مادة مادة، وبالتفصيل يجعلني اعود الى اقتراحات بعض الاخوة

الزملاء الذين قالوا نريد تعديل دور مجلس الاعيان وخاصة في مجال التشريع، ومن التفعيل ان مجلس الاعيان مهمته الاساسية التشريع ومهمته الاساسية النظر وبعمق وبالتفصيل وبالتدقيق على كل نوع من التشريع يصدر عنه وهو مرجعي وحجة في ذلك. ومن الملاحظات من هنا ومن هناك وكأنني ارى حالة استعجال سماها الاخ سعادة المقرر تقديراً بالمصلحة العامة وسماها بعض الزملاء بالواقعية والحالات الاستثنائية فلا اجد ان هذا الامر ينسجم مع مهمة هذا المجلس والتسرع في اقرار أي تشريع وخاصة في مثل هذه القوانين الهامة، انني اجد انه من الافضل ان يصدر هذا القانون كقانون مؤقت ثم يبقى مؤقت الى ان يعاد النظر فيه ودراسته تفصيلاً وتدقيقاً حتى يخرج كقانون دائم بصورته اللاحقة، واذا اقر بصورته النهائية واصبح قانوناً دائماً فلا يفيد التوصيات التي استمعنا اليها ونحترم وعد الحكومة بانها ستجري مايلزم الى ان هذا سيبقى في دائرة الوعد الذي يمكن السؤال عنه ولا تدري من يسأل عنه غداً.

لهذا اجد انه من اللازم علينا ان نأخذ هذا القانون مادة مادة وبرأي والنصح الشديدين ان نقر هذا القانون بالطريقة التي يمكن ان يلبي الحاجة منه والاهداف التي وضع من اجلها وشكراً دولة الرئيس.

مجلس الاعيان

## دولة رئيس المجلس

معالي الاستاذ عبدالله النور.

## معالي وزير التعليم العالي

لم ارد ان آخذ مداخلة بعد كل واحد من الاعيان الكرام، ولكني وجدت حالة اضطرار للتدخل هنا لاصوب مفهوماً بنى عليه معالي العين الدكتور عبداللطيف عربيات موقفه لان هذا القانون ليس في حقيقة الحال مشروع قانون بل هو قانون مؤقت، هذا القانون ساري المفعول منذ عام ١٩٨٩ وكان لي في مرحلة ما شرف تطبيق هذا القانون وقد ادخلت عليه مواد جديدة، ولكنه في معظمه وجله هو قانون مطبق واستندنا بالضبط من كل حالة عيب او نقص في القانون القديم ولذلك هو ليس مشروع قانون مستقر وفيه اجتهادات وجرى فيه مداولات مع القطاع الخاص والفعاليات الاقتصادية الناشطة في موضوع هذا القانون والتغيير فيه محدود لذلك الحقيقة أردت ان اصوب هذا حتى لا يؤخذ موقف المجلس وكأنه مشروع قانون فيؤجل ما يشاء له التأجيل وشكراً.

## دولة رئيس المجلس

سعادة المقرر.

## السيد المقرر

سيدتي الرئيس، الحقيقة حسب معلوماتي أكثر من ٩٠٪ من القوانين تعرض على المجلس يخفى المقرر من ثلاثها مادة مادة اذا لم يكن ٩٥٪ الا في حالات التي سيكون فيها القانون

قصير ومكون من مادتين او ثلاث مواد واعتقد ان الاعضاء غالبية القاعدة والسبب في ذلك ان هذا القانون في متناول السادة الاعيان في متناول الجميع اذ انه احيل من الحكومة الى المجلس منذ حوالي ثلاثة اشهر، كما ارجو ان اؤكد مرة اخرى على ما تفضل به معالي وزير التعليم العالي ان هذا القانون ليس مشروعاً لقانون جديد، هو القانون القائم حالياً المعمول به موجود في مجلس الامة منذ عام ١٩٨٩ ولم يطر فيه وبقي مؤقتاً والان مع برنامج الاصلاح الاقتصادي مع صدور قانون تشجيع الاستثمار مع صدور قانون ضريبة الدخل الجديد مع صدور مجموعة من القوانين الاقتصادية التي من المفروض ان تنشط الاقتصاد، الحكومة وجدت نفسها مضطرة ان ترسله كقانون كامل يتضمن تحسينات تتسجم مع مسار الاصلاح الاقتصادي واما في غالبية فهو يتكون من احكام معمول بها واستقرت في التطبيق واصبح الاجتهاد فيها غير وارد لانها اصبحت اموراً مستقرة وقائمة وممارسة ولا ادري لماذا يعامل هذا القانون معاملة مختلفة، وانني لا اقول هذا لمقدار التعب الذي اولجهه لقراءة هذا القانون لكن من منطلق واقع وما معمول به لدى مجلس الاعيان وشكراً.

## دولة رئيس المجلس

سعادة السيد نائله الرشيدان.

## السيدة نائله الرشيدان



شكراً سيدتي الرئيس، أيضاً مع احترامي لتوصيات اللجنة والتي كما ترى للجنة انها توصيات هامة ومع احترامي بان الحكومة التزمت بهذه التوصيات لكن ايضا انا مع بقاء هذا القانون كقانون مؤقت خاصة وانه موجود منذ عام ١٩٨٩ وان تلتزم الحكومة في ادخال هذه التعديلات على القانون المؤقت وان يؤجل بحثه حتى المجلس القادم لاقتراره خاصة انه هناك ملاحظات اخرى سواء كان لدي او لدى بعض الزملاء الاخرين حول نصوص هذا القانون يمكن تزويد المجلس بهذه التوصيات، والحمد لله الذي اقر معالي الزميل جودت السبول اوضحه ايضا معالي المقرر. لكن اود ان ابين ان اهمية هذا القانون وانه يستحق ان تعطيه من وقتنا اكثر من يوم لمناقشته وانا اعرف مبقاً انه لو تم الاقتراح بقراءة المواد فلن يتال الموافقة لكن اريد ان اضيف توصية التي ذكرتها لتوصيات الاخوان، وشكراً.

## دولة رئيس المجلس

معالي الاستاذ طاهر حكمت.

## السيد طاهر حكمت

ابتداءً صحيح ان هذا القانون يعود الى القانون المؤقت لعام ١٩٨٩ اذ ان هناك تعديلات ادخلت عليه بمعنى ان الحاجة اقتضت اجراء تعديلات وهذه التعديلات ضمنت في المشروع الذي هو امامنا ولذلك القول بالابقاء على القانون المؤقت القديم امر قد لا يستقيم هذا من جهة، من جهة اخرى كلنا نسلم بان القراءة المتأنية كلمة كلمة للمواد هي الصورة الطبيعية لاي قانون واسلم ايضا اننا في مجلس الاعيان وبخاصة في هذه الدورة تعرضنا دائماً للاحاح الوقت وضغط الوقت ولا ادري من الذي يكون مسؤولاً عن وضعنا في هذا الموضع الحرج، اعتقد بالدرجة الاولى انها الحكومة التي لا تضمن ان يصل هذا القانون الى مجلس الاعيان الا في آخر المدة ثم يطلب من مجلس الاعيان وبالقصى سرعة ان يلجز هذا القانون.

هذه امور هامشية لا علاقة لها بالنقاش الاساسي حول جواز القراءة المختصرة او عدم جوازها، في الواقع ان مودى الاقتراح ليس عدم الاهتمام بالقانون ولا عدم دراسته دراسة معمقة ولكن هذا الاقتراح مبني على

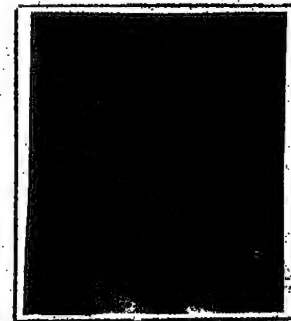
هكذا من الفصل

اساس ان القانون موجود بين ايدي اعضاء المجلس للكرام وانه يفترض انهم استطاعوا قراءته وتدوين ملاحظاتهم عليه وان هذه الملاحظات ستؤخذ بعين الاعتبار حينما يقرأ القانون مادة مادة بالشكل الذي ارتئي اختصار القراءة فيه. فان مجرد القول بان المادة (١) لا يعني اننا سلطنا القانون وانما يعني اننا افسحنا المجال لمن يريد ان يعلق على النادة (١) او المادة (٢) او المادة (٣). لذلك لا اعتقد ان هنالك اجحاف في عملية دراسة القانون، دراسة القانون تمت بشكل دقيق وموسع من اللجنة المالية وتمت ملاحظات وتوصيات عليه واخذ وقته الكافي من الدراسة من قبل المختصين وذوي الاختصاص. ولذلك لا ارى هنالك ضييراً من ان نسير في الاقتراح بنتيجته. وبغض النظر عن التعليل الذي قدم لهذا الاقتراح وشكراً.

دولة رئيس المجلس

معالي الدكتور رجائي المعشر.

الدكتور رجائي المعشر



شكراً دولة الرئيس، الواقع احببت ان اذكر ناحية مهمة ان التعديلات المقترحة على القانون المعمول بها حالياً هي نوعين من التعديلات اما تعديلات تتطلبها الانسجام مع قوانين اخرى خاصة كقانون عمان المالي او تعديلات تبسيط الاجراءات على المواطنين والمستثمرين والتعديلات هذه نحن بحاجة لهما فالتأخير في اصدارهم يكون له ابعاد سلبية ولا يكون له أي ابعاد ايجابية في المرحلة الحالية.

ثانياً : التوصيات التي وضعتها اللجنة القانونية اذا نظرنا عليهم ونقرنها بتمتع نجد ان التوصية الاولى والثانية لا تتعلق بهذا القانون، التوصية الثالثة هي عبارة عن توصية اجرائية يعني اذا لم توضع في القانون لن تؤثر على تحويل الشركات او المؤسسات الحكومية الى شركات مساهمة عامة، العملية عملية توقيت متى يصدر القانون قبل او عند الاحالة فلا تؤثر في هذه الناحية. التوصية تحولت من مؤسسة الى شركة وفيها مخالفة الاحكام القانون فاذا في مخالفات فيجب ان تسوى اوضاعها وهذا القرار تتخذه الحكومة باجراءات.

التوصية الخامسة تحتاج الى دراسة كبيرة قبل ان نتمكن من وضع التشريع اللازم لها، ماهي الادوات المالية الجديدة وادوات الاستثمار الجديدة التي يجب ان يتضمنها قانون الشركات بالاضافة للاسهام الاسهم

معالي الاستاذ عبداللطيف عربيات.

الدكتور عبداللطيف عربيات

شكراً دولة الرئيس وأسف الي تحدثت مرة ثانية في هذا الموضوع لكن ذكر سعادة المقرر ان المشروع او القانون المؤقت بين ايدي الاخوة الاعيان منذ ثلاث اشهر وقرار اللجنة لا اعرف هل وزع قبل قرار اللجنة ام بعد هو في ٣/٣ / واليوم هو ٣/٦ / ووصلنا قبل يوم او بضع ساعات، فلم يكن بين ايدينا منذ ثلاث اشهر.

الملاحظة الثانية ان معالي وزير التعليم العالي صوب الامر بان هذا مشروع قانون مؤقت وهذا صحيح لكن هذا لا يغير حقيقة ذات الاساسية التي وردت فيه وحاجة المجلس الى ان يأخذ دوره كاملاً في هذا الامر ان القراءة كما قال بعض الاخوة قراءة اللجنة المالية وأي لجنة اخرى لا تعني بحال من الاحوال انها تنوب عن قراره وكل عضو في هذا المجلس له حق المناقشة وابداء الرأي وقراءة اللجنة مشكورة هي تساعد لكن لا تحل محل قرار المجلس.

ان هناك اضافات جوهرية في هذا القانون اضيفت على القانون المؤقت ومنها قانون مادة (٥٣) الفقرة (ب) التي تشير الى شركة الرجل الواحد. وهذه تحل بادخال الشراكة لغة وقتها وهناك قضايا كثيرة يجب ان يكون فيها رأي للمشرع وأسف اني تحدثت في هذا الموضوع وشكراً دولة الرئيس.

العادية وغير العادية والى آخره. وهذه بحاجة الى دراسة وتعديلات جوهرية على القانون وقد تأخذ سنة او سنتين قبل ان نستطيع انهاء دراساتها.

التوصية السادسة ايضاً لا تؤثر على القانون عند صدوره هي عبارة عن تنظيم لعملية ترخيص البنوك ومساهمة البنوك، يعني اذا احد اراد يسجل بنك الان يستطيع لا يوجد أي مانع ولكن اجراءات التسجيل تكون مختلفة بموجب الاقتراح المقدم عن الاقتراح الموجود لكن هذا لا يؤثر على الاستثمار.

وهكذا بالنسبة للسابعة والثامنة اجراءات اجرائية ليس لها أي علاقة في صلب الموضوع وحتى التاسعة الغاء المادة لا يوقف الدمج اما يبسط اجراءات الدمج. فذلك عندما درست اللجنة القانون بكامله ووجدت انه قانون متكامل وجيد ونقله نوعية وتحسين عن القانون السابق. وجدنا ان التوصيات المقدمة لا تكفي لاعادته الى مجلس النواب واعادة القانون وتأخير صدوره وجدنا ان التوصيات ان فيها اجرائية نستطيع ان نتعايش معها او انها توصيات بحاجة الى دراسة كبيرة قبل ان ندخلها في القانون الجديد. على هذا الاساس اقترح ان نسير في القانون كما هو وأريد اعضاء المقرر من تلاوة القانون مادة مادة والبذء بمناقشته شكراً.

دولة رئيس المجلس

٥٥  
١٩٩٧  
٣/٦



## دولة رئيس المجلس

سعادة السيد نائله الرشيدان.

## السيد نائله الرشيدان

الحقيقة هو تعديل بسيط ارجو ان تأخذه الحكومة بعين الاعتبار عندما تضمن التعديلات توصيات المجلس ان يكون هناك تعديل لصياغة النصوص في هذا القانون وشكراً.

## دولة رئيس المجلس

دولة السيد مضر بدران.

## دولة السيد مضر بدران

لا احبذ على المجلس الكريم يستن سنن اشم بها مخالفة دستورية، مجلس الاعيان في الدستور وفي نظامه الداخلي رسم طريق واضح لموضوع التعديل الذي يأتي من مجلس النواب وهو في حالة عدم مطابقة رأي مجلس الاعيان الى مجلس النواب يعاد القانون الى مجلس النواب. واذا وافق على التعديلات كما هو مفروض يعود ويقر من مجلس الاعيان واذا لم يوافق عندئذ يسار الى جلسة مشتركة، في الواقع ونحن نبحث مشروع قانون في نفس اللحظة توصي الحكومة ان تعجل هذا ليس هو الطريق الدستوري الطريق الدستوري عندما يوافق مجلس الاعيان على هذا التعديل يعود الى مجلس النواب، لم اري انا في النظام الداخلي عندما نحاول ان نعدل اي مواد انت، ايها من مجلس النواب ان ننتج الى الحكومة وليس

هنا دور الحكومة في هذا الموضوع، دور الحكومة يأتي مستقلاً عن هذا المشروع عندما يقر ويجد مجلس الاعيان مستقبلاً بان الذي اقره هناك بعض الفجوات به فايضاً له طريق دستوري للتعديل ان يقدم عشره من مجلس الاعيان تعديل هذا القانون والى الحكومة.

اما نحن خلطنا الامور من الان نحاول ان نقر القانون وفي نفس الوقت نعدله في نفس اللحظة، لذلك اقترح ان موضع التواصي الموجودة لدى اللجنة المالية توخر الان وهذا القانون يعرض الان على مجلس الاعيان ليقره واعلم موضوع التأخير الذي حصل على مشروع هذا القانون كما اعلم ايضاً بان هذا القانون المؤقت يمكن دخل عليه تعديلات حوالي عشرين مادة، اذا هذه التعديلات من الاخوة الذين درسوه في اللجنة المالية تعديلات جوهرية لو كان في فسحة من الوقت لقرر يمكن مجلس الاعيان اعاده هذا المشروع الى مجلس النواب للاخذ بهذه التوصيات ويرسم وفق الخط الدستوري، وما دام هذه الفرصة غير متاحة الان فانني اقترح ان نستمر في الاجراءات الدستورية لقرار هذا القانون وفي الدورة المقبلة يمكن للاخوة اعضاء اللجنة المالية كاعضاء في هذا المجلس ان يتقدموا باقتراح آخر لتعديل هذا القانون حسب الدستور وشكراً.

## دولة رئيس المجلس

سعادة المقرر.

## السيد المقرر

سيدي الرئيس ما تفضل به دولة السيد مضر بدران يتفق تماماً مع توصية اللجنة وتوصية كما وردت في مطلع التقرير هو الموافقة على هذا القانون كما ورد من مجلس النواب، ولكن اللجنة اثناء مداولاتها وجدت لديها ملاحظات ارتأت ان من المفيد طرحها على مجلس الاعيان الكريم وان يؤخذ رأي الحكومة حول هذه التوصيات علماً بانها التوصيات هي توصيات وبالنهاية وهذا يتم في مشاريع قوانين الموازنة العامة للدولة وهناك توصيات تصدر حولها وهذا لا يعني الدستورية من عدم الدستورية الموضوع او اي توصية لا تأخذ مراحلها الدستورية الا عندما يتقدم تشريع من الحكومة.

وفق الاصول الدستورية ويقر هذا التشريع ويصدر وفقاً لاحكام الدستور.

ولذلك اعتقد ان التوصية واضحة للجنة وهو اقرار هذا القانون وفقاً كما ورد من مجلس النواب.

## دولة رئيس المجلس

شكراً سعادة المقرر، انا في اعتقادي الدمج بين ما يراه دولة ابو عماد وتوصيات اللجنة سهل جداً في الدورة القادمة يتقدم عشرة من الاعيان لتعديل هذا القانون ضمن هذه المبادئ.

## السيد المقرر

في المجلس القادم يا سيدي هذا امر متاح، هذا امر دائماً متاح ومفتوح هذا الموضوع باستمرار يتطلب من الحكومة التقدم بتحسينات على أي قانون او تعديلات في أي قانون او اصدار قانون جديد هذا امر متاح وفقاً لاحكام دستور.

## دولة رئيس المجلس

يعني دولته يذكر بضرورة متابعة دور مجلس الاعيان للوصول للتعديل الحقيقي انا متفق مع هذا الاسلوب.

## السيد المقرر

لا اعتقد ان قيام اللجنة بابداء ملاحظات ومقترحات للعمل بها في المستقبل لا اعتقد انه امر مخالف للدستور لا من بعيد ولا من قريب، فهي عبارة عن توصيات عندما يؤخذ بها يجب ان تمر عبر المراحل الدستورية في التشريع.

## دولة رئيس المجلس

معالي الاستاذ طاهر حكمت.

## السيد طاهر حكمت

اعتقد ان مبنى اقتراح دولة مضر بدران يتعلق ماذا سيفعله المجلس بهذه التوصيات هل سيضوت على التوصيات؟ وفي ظني انه لا يفضل ان يصوت على هذه التوصيات لئلا تعتبر هذه العملية باكملها عملية يستقر العمل فيها وهي الى حد ما مخالفة لروح الدستور ونصونه ونظامه الداخلي لمجلس الاعيان.

مكذبة لطل

ولذلك فاني ارجو ان نوجل النقاش حول موضوع التوصيات وهل هنالك ضرورة للتصويت عليها او عدم ضرورة التصويت عليها وانما قدمت لمجرد العلم وان نبدأ بمناقشة القانون كما اقترح دولة السيد مضر بدران نفسه ونقرأ المواد مادة مادة ثم بعد ذلك يسار الى التوصيات، فنرى هل ان في هذه التوصيات ما يوجب منها ان يكون تعديلاً على القانون وبالتالي يجب ان ندخل التعديل اذ كنا نؤمن بضرورتها ان ندخل التعديل فيها اثناء نظره الان والا لرجى النظر في هذه التوصيات باعتبارها توصيات للتحسين يمكن غض النظر عنها ولكن مع لفت نظر الحكومة اليها لتقوم بتداول الوضع هي ان ارادت وان اراد في المستقبل اعضاء مجلس الاعيان ان يؤدوا مثل هذه التوصية سيكون الطريق الدستوري فارجو ان اقترح ان نبتدء بقراءة القانون يا سيدي.

دولة رئيس المجلس

معالي الاستاذ جودت السبول.

السيد جودت السبول

شكراً سيدي الرئيس، وانا اؤيد ما ذهب اليه معالي الاستاذ طاهر حكمت، اريد ان اقول بان الحديث عن التوصيات فيه استباق للامور وان الفصل بينها وبين مشروع القانون هو الذي يمثل الحل في النهاية والمآل، فليشرع في مناقشة القانون وفق الاقتراح الذي طرح وثنى عليه والمجلس في

كل الاحوال هو سيد نفسه وسيد قراره وبعد ان يفرغ من ذلك يسار الى الحديث عن التوصيات فاذا ارتأى المجلس ان يقرها او يوجل النظر فيها الى المستقبل فهو سيد نفسه وسيد قراره.

دولة رئيس المجلس

سعادة الاستاذ نذير رشيد.

السيد نذير رشيد



اعود للاقتراح الذي تفضل به معالي الاستاذ جودت باعفاء المقرر وقد ثني عليه وقد جرت العادة في مجلس الاعيان على هذه السنة اعفاء المقرر من تلاوة المواد، في الاسبوع الماضي اعفينا المقرر من تلاوة قانونين كبار قانون الفنانين وقانون اتحاد المزارعين وهذا القانون لا يختلف باني صورة من الصور عنهم.

فانا اؤيد اقتراح الاستاذ جودت وقد ثني عليه، النقطة الثانية كذلك اقترح اللجنة المالية

ونقرأ الدستور وطبعاً انا مع القول بانه ليس قراءه مادة مادة، اعفاء المقرر من التلاوة، ولكن اقريت المادة فرضاً للتواصي الموجودة في التعديل، انا اقريتها بنفس الوقت وبنفس الجلسة اطلب من الحكومة توصية بتعديل هذه المادة التي اقريتها الان هذا ليس دور مجلس الاعيان اصبح ولا طريقة صحيحة باقرار القوانين، هذه قلت ان نوجل الان لا يجوز بحثها في نفس الجلسة، أقر المادة واطلب بنفس الوقت من الحكومة تعديل المادة التي اقريتها، هذا لم يحصل هذه سنة جديدة. لذلك انسى هذه التواصي اذا ارادت شغله ادارية رئيس مجلس اعيان يرفع هذه التواصي بشكل اداري ولكن ليس عن طريق مجلس الاعيان، عن طريق التصيلات التي فسرهما الدستور، انا اذا في اصرار على هذا الموضوع سأقترح تحويل هذا الامر الى المجلس العالي لتفسير الدستور وتأجيل النقاش به. وشكراً.

دولة رئيس المجلس

معالي الاستاذ عبدالله التسور.

معالي وزير التعليم العالي

سيدي لا اري في هذا النقاش انه امر اجرائي، هذا الحقيقة امر قانوني وامر دستوري في آن واحد ولكن لهذا المجلس بالذات له مواقف من التوصية بنباهة واثناء النقاش حاولت ان استذكر بعضها وآخر ما فعله هذا المجلس الكريم حين نظر في قانون

اقترح اقرار المواد كاملة وقبلت وثنى عليها فارجو ايضاً طرحها للتصويت.

اما ارجاء الموضوع للمجلس القادم فالمجلس القادم سيد نفسه قد يرى بحث هذا الموضوع وقد لا يراه، القانون بين ايدينا ويجب ان نتخذ نحن القرار المناسب به وشكراً.

دولة رئيس المجلس

دولة الاستاذ مضر بدران.

دولة السيد مضر بدران

عفواً سيدي دولة الرئيس في الواقع اوضح الاستاذ حكمت ما قصده ولكن لا زلت اخالف في نقطة واحدة وهو موضوع الشبهة الدستورية، صحيح المجلس سيد نفسه ولكن الدستور سيد الجميع لا يجوز ان يكون هنالك شبهة في مخالفة دستورية وانا كعضو في مجلس التفسير العالي لتفسير الدستور لا استطيع الا ان انوه بهذا الشكل القليل في هذا الموضوع، كيف لي دستورياً وقد اتاح لي الدستور ان اعدل المواد الآن في هذه الجلسة وفي نفس الجلسة أقر ان هذه المواد التي عدلتها اطلب من الحكومة تعديلها وانا صاحب الحق الدستوري الان في تعديل هذه المواد، ما زلت صاحب الحق الدستوري كيف انتازل عن حق الدستوري في اعطاء توصية للحكومة ان هي تعدل المواد التي اقريتها الان: ما هذا التناقض؟ لا يجوز، نحن ننسى هذه التوصيات لسبباً كاملاً كتوصيات،

هكذا عند الفصل

الموازنة اذ ارتأى مواسف وتعديلات ومشاريع وسياسه ذكرها في توصياته ولم يطلب تعديل قانون الموازنة لا في صلب القانون ولا في مفردات الإيرادات والنفقات. الان قال السيد المقرر ان اللجنة المالية لم تقرر هكذا قال وفي السطر الاول من التقرير هي لم تقرر الاقتراح للمجلس بالتعديل، لم تقرر هذا ولكنها اطلقت اقتراحاً بالظر في بعض المعالم والاجراءات والسياسة وادق ما فيها من ذهب اليه الاخ ابو صالح حين استعرض سبعة من المواد لا يوجد فيها طلب بتعديل نصوص القانون الا في حالة واحدة حقيقة وهي إلغاء احدى المواد واعتقد ان الالغاء بعد دراسته سيضر في القانون وسيجلب به وسوف يجعل المرحلة الانتقالية التي تعالجها تلك المادة فيها فراغ قانوني، اننا اعتقد براحة تامة من ان التوصيات دقيقة وصحيحة ولكله طلب من المجلس القادم ان يظفر في سياسات وهذا لا حيل فيه وهو مسدوق في تاريخ هذا المجلس، واعتقد ان تقرير اللجنة المالية جدير بقبوله سيدي الرئيس وشكراً.

دولة رئيس المجلس

معالي الاستاذ دوقان الهنداوي

السيد دوقان الهنداوي الحقيقة دولة الرئيس بعدما تكلموا عدد من الاعضاء كنت احب ان اكتفي بذلك لو لا انني احب ان اوضح نقطة الحقيقة دولة الاستاذ

مضر بدران اشار نقطة نظاميه دستورية لا يعيب ان يتحدث حولها للتبيين ما هو الصحيح في الامر وبالتالي النقاش حولها ليس معيباً وليس مضيقاً للوقت، اننا اريد تماماً دولة الاستاذ مضر على ان الدستور والنظام الداخلي ينص على ان عندما يعرض مشروع قانون المؤقت اما ان يقر او يرفض او يعدل بنفس الجلسة ولا يجوز للمجلس ان يوصي باجراء تعديلات اخرى يوصي الحكومة او أي جهة اخرى باجراء تعديلات اخرى في الوقت الذي يظفر فيه المجلس بالقانون حسب النظام الداخلي اما ان يقره او يرفضه او يعدله بالشكل الذي يراه مناسباً.

الحقيقة هذا السبب الذي سالت في بداية الجلسة عن توصيات الجلسة، لكن احب ابرء اللجنة المالية من هيكله التقرير الذي تقدمت فيه، الحقيقة ان النظام الداخلي ينص على ان اللجنة أي لجنة تقدم تقريرها وليس قرارها للمجلس، التقرير يتضمن القرار وإية وجهات نظر اخرى يقال في اللجنة.

فاذا ان تقدم اللجنة بتقرير يتضمن بجملة ما يتضمن القرار وهو التوصية بقبول مشروع القانون او التوصية بعدم قبوله هذا جزء من واجب اللجنة، اما اللجنة اذا ذهبت الى ابعاد من هذا وقدمت تقريراً مفصلاً وذكر في وجهات نظر مختلفة الحقيقة ليس هنالك شبهة دستورية فيما تقدمت به اللجنة، لكن الشبهة الدستورية ان تأخذ فيما تقدمت به اللجنة من

وجوب اجراء لتقديم التوصية للحكومة بوجوب اجراء تعديلات على القانون الذي ننظر فيه في المستقبل. الحقيقة هنا اوافق تماماً دولة الاستاذ مضر في ان في هذه شبهة دستورية.

لذلك اننا اثني على الاقتراح الذي ثنوا عليه الاخوان وما فيه دولة الاستاذ مضر الذي قدمه الاستاذ طاهر انه ننظر في القانون وان لا نعرض للتوصيات لا نقرها ونحيلها الى الحكومة ولا ان ننظر بها، لان اذا نظرنا بها نصبح مضطرين الى ان نرى على ان القضية دستورية او غير دستورية.

لذلك اثني او اثلث او اربع على ما اقترح به الاخوان ان ننظر بتوصية اللجنة في النظر بهذا القانون طبعاً مع عدم قراءة مواده ثم يتاج لنا ان لبيدي وجهات نظرنا حول كل مادة عندما يقر رقمها وان نضرب صفحاً عن التوصيات التي وردت بمعنى ان لا ننظر بها او ان نرفضها باعتبار انه قد يكون في ذلك شبهة دستورية وشكراً دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس

معالي الاستاذ طاهر حكمت

السيد طاهر حكمت

شكراً سيدي، لا اريد ان اكرر ما قاله الزملاء ولكنني اوافق القول بان المجال الوحيد لبدء المجلس رايه هو في اجراء التعديل وليس عن طريق التوصية، اننا اسلم بان الموافقة على النص القانوني ثم التوصية

بتعديله فيه مقارنة وتناقض ومخالفة للمنطق. ولكن مثل هذه المخالفة في الواقع كانت السبيل الوحيد امام اللجنة المالية عندما اخذت بعين الاعتبار الظروف التي يطلب فيها اقرار هذا القانون او النظر فيه على وجه الاستعجال، لذلك فانني اجد فيما تفضل به معالي الاستاذ دوقان الهنداوي حينما قال ان اللجنة القانونية تقدم تقريراً، فلنعتبر التوصيات هي جزء من التقرير اما القرار فهو الموافقة على القانون كما جاء من مجلس النواب وان لوجل البحث في التوصية او لا نبحث في التوصية اطلاقاً اما يكفي اليها اثبوت الان واخذت الحكومة علماً بها لا داعي لتبنيها باكثر من ذلك بصيغة اشد بقرار من المجلس، لذلك ما دامت القضية قد اثبتت وما دامت الشبهة الدستورية قد اثبتت وفي رأيي ان هناك سداد بوجود شبهة دستورية لهذا الموضوع ثبتت الان بعد ملاحظة دولة الاستاذ مضر بدران فانني ارى ان لنا نقاش القانون مادة مادة وان نتكلم عن التوصيات التي قدمتها اللجنة المالية علماً بانني احد اعضاء اللجنة المالية الذين شاركوا بصياغة هذه التوصيات والرجوع الى الحق فضيلة يا سيدي وشكراً.

دولة رئيس المجلس

الحقيقة إذا رأى المجلس الكريم مستقبلاً رأي دولة مضر بدران يشير الى المادة (٩٥) من الدستور يجوز لعشرة او اكثر من اعضاء أي

مكذبة الأصل



من مجلس الاعيان والنواب ان يقرحوا القوانين. واقتراح القوانين يعني تعديل قانون ايضاً، فممكّن ان نلجأ لهذا الاسلوب ومن السهل ليس عشرة يمكن عشرين، ففي ضوء نقاش الاخوان وما بقي عندي الى معن باشا ان نصوت على الاقتراحات والتي اهمها الدخول في مناقشة القانون.

معالي الدكتور معن ابو نوار.

الدكتور معن ابو نوار



دولة الرئيس هذا ما كنت اود ان اقله ان ارجو سيدي الرئيس ان يوقف النقاش وان نثني ما تفضل به دولة السيد مضر بدران ومعالي السيد ذوقان الهنداوي وما ايدهم به معالي الاستاذ طاهر حكمت وشكراً.

دولة رئيس المجلس

اذا نحن لدينا اقتراحات لا اعرف اذا معالي الاستاذ غيد الطيف وسعادة السيد نائلة الرشيدان يعني اقتراحهم لم لاحظ تثنيه عليه

او شيء ان نأتي للاقتراحات الهامة الذي اصبح من الاخوان شبه النقاء حولها. الاقتراح الاول وكعادة المجلس وثقاليته بقوانين بسيطة وقصيرة انه يقترح اعفاء المقرر ولا يعني اعفاء المقرر عدم الوقوف ويبحث المواد مادة مادة حسب رغبة المجلس وما يثيره من قضايا فهل يوافق المجلس الكريم على اعفاء المقرر من تلاوة القانون لغايات الدخول راساً ان نقف عند كل مادة، هل يوافق المجلس الكريم على ذلك؟ موافقه، وشكراً.

اذا الآن نأتي للقانون بتفضل المقرر.

السيد المقرر

المادة (١).

دولة رئيس المجلس

ارجو بكل اخلاص اذا في لاي انسان رأي او مداخله ان لا يتردد او يتأخر، المادة (١) هل يوافق المجلس الكريم عليها؟ موافقه.

السيد المقرر

المادة (٢).

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم عليها؟ موافقه.

السيد المقرر

المادة (٣).

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم عليها؟ موافقه.

السيد المقرر

المادة (٤).

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم عليها؟ موافقه.

السيد المقرر

المادة (٥).

دولة رئيس المجلس

سعادة السيد نائلة الرشيدان.

السيد نائلة الرشيدان

شكراً دولة الرئيس طبعاً عند نزول رغبة دولكم ان لا نتردد اذا كان عندنا ملاحظات وارجو ان نؤخذ مأخذ الجد ايضاً.

عندي ملاحظة انه: (لدي محكمة العدل العليا خلال ثلاثين يوماً من... يستحسن ان يكون من تاريخ تبليغه القرار وهذا يكون منسجم مع المادة (١١)، اذا جئنا للمادة (١١) فقره (ب): الاعتراض على قرار الرفض الى الوزير خلال ثلاثين يوماً من تبليغه اليهم، من التبليغ لذلك يستحسن ان يكون (من تاريخ تبليغه القرار) وشكراً.

السيد المقرر

ارجو اعادة السؤال.

السيد نائلة الرشيدان

في المادة (٥) الفقرة (ب) في آخرها: وللمتضرر من قراره، الطعن فيه لدى محكمة

العدل العليا خلال ثلاثين يوماً. وتحسب الثلاثين يوماً حسب نص المادة انه من الاعلان عنه في احدى الصحف اليومية المحلية.

اقتراحي ان يكون من تاريخ تبليغه القرار ان يفترض ان يكون من خلال ثلاثين يوماً من تبليغه القرار. وهذا جاء ايضاً منسجم مع المادة (١١) فقرة (ب) ان الاعتراض على قرار الرفض يكون خلال ثلاثين يوماً من التبليغ وليس من الاعلان في الصحف.

دولة رئيس المجلس

شكراً، نسمع رأي معالي وزير العدل وبعده معالي الاستاذ طاهر حكمت.

معالي وزير العدل

شكراً سيدي الرئيس، الحقيقة النص كما ورد افضل من الاقتراح مع احترامي للاقتراح لانه للمتضرر لكل صاحب مصلحة وقد لا يكون الشركة التي رفض تسجيلها او الشركة السابقة التي الغي لها الاسم التجاري من قبل المراقب وجعل المشرع الاعلان في الصحف المحلية هو التاريخ الذي يتبدد منه مدة الثلاثين يوماً وهو افضل لكل متضرر، لأن النص جاء للمتضرر وليس لاحد الشركتين المختلفتين او المتشابهتين بالاسم وشكراً دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس

معالي الاستاذ طاهر حكمت.

محكمة العدل

السيد طاهر حكمت

دولة الرئيس استكمالاً لاجابة معالي وزير العدل ارجو ان اقول ان المتضرر في هذه الفقرة هو شخص غير معروف قد يكون الشركات صاحبة العلاقة المباشرة وقد يكون غيرها، فكيف نبلغ شخصاً غير معروف؟ ولذلك فان الاعلان في الصحف المحلية وارد يا سيدي.

دولة رئيس المجلس

معالي الاستاذ عبدالله السور.

معالي وزير التعليم العالي

سبب اضافي لاسباب الزميلين الكريمين ان ما هو في المادة (٥) هنا يتحدث عن تسجيل أي شركة وتعرض على تسجيل غيره، هذا الموضوع، الموضوع في المادة (١١) متعلق بلوع بسيط وهو ايسر النواع الشركات وهو شركة التضامن، الاولى تتكلم عن كل الشركات والثانية تتكلم عن نوع محدد ايسر واقل اهمية واقل احتمال لوقوع الخطأ وليس هذا تضارب في التشريع وشكراً.

دولة رئيس المجلس

شكراً سعادة السيده المادة هو ووفقاً عليها ولكن في ضوء سؤالك والجواب اصيحت البينة متزايدة اكثر. إذاً هل يوافق المجلس الكريم على المادة (٥) موافقة.

السيد المقرر

المادة (٦)

دولة رئيس المجلس

هل هناك اعتراض. هل يوافق المجلس عليها؟ موافقة.

السيد المقرر

المادة (٧)

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم عليها؟ موافقة.

السيد المقرر

المادة (٨)

دولة رئيس المجلس

سعادة السيده نائله الرشدان.

السيد نائله الرشدان

سيدي طبعاً هي تعديلات شيء بسيط في الفقرة (ب) : (يحدد اسماء تلك الشركة..). اعتقد الفضل لو كان ان نذكر الشركة المحولة والسطر الذي بعدها: (وفقاً لاحكام القانون) أي قانون مفروض ان نذكر هذا القانون وشكراً.

السيد المقرر

موضوع صياغة فقط يا سيدي هذا والمفهوم واضح.

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم على المادة (٨) موافقة.

السيد المقرر

المادة (٩)

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم عليها؟ موافقة.

معالي الاستاذ عبدالله السور.

معالي وزير التعليم العالي

هذه مداخلة ادارية صرفة تبده منذ هذه المادة يبتدئ تبويب القانون فصلاً فصلاً فيما سبق كانت مواد عامة لكن ان رأى المجلس الالتفات الى تبويبه فصلاً، اردت ان الفت الرئاسة الجلية فقط.

دولة رئيس المجلس

شكراً، السيد المقرر.

السيد المقرر

هو الفصل الاول هذه المادة الاولى من تأسيس شركة تضامن وتسجيل وهذا يعود للمجلس الكريم.

دولة رئيس المجلس

ارجو ان تكمل.

السيد المقرر

المادة (١٠)

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم عليها؟ موافقة.

السيد المقرر

المادة (١١).

دولة رئيس المجلس

سعادة السيده نائله الرشدان.

السيد نائله الرشدان

يعني هي الملاحظات التي وضعتها واحب ان اذكرها امام الزملاء ممكن تكون هي تدخل في سياق تعديل النصوص او تعديل الصياغة فباذكريها وارجو من الحكومة ان تأخذها بعين الاعتبار لانه لا اريد ان اقترح في كل مرة وان لا ينال هذا الاقتراح الموافقة لسبب او لآخر لكن ارجو من الحكومة ان تأخذها بمأخذ الجد، مثلاً علنا في المادة (١١) فقره (أ) في آخرها: ويجوز توقيع هذا البيان امام الكاتب العدل او احد المحامين المجازين. وكلنا نعرف ان المحامين المجازين أيضاً المتدرب يجاز اثناء التدريب بالمرافقة.

انا اعتقد ان يكون المحامين الاساتذة، هي يعني لن تؤخر القانون ولا اريد ان اخفيها حتى تؤخر في مناقشة القانون لكن ارجو ان تؤخذ بعين الاعتبار فيما بعد ان نقول (المحامين الاساتذة) وشكراً.

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم على المادة (١١)؟ موافقة.

السيد المقرر

المادة (١٢).

السيد المقرر

المادة (١٢).

مكتبة العدل

## دولة رئيس المجلس

سعادة السيدة نائلة الرشدان.

## السيدة نائلة الرشدان

ايضاً لي ملاحظه في المادة (١٢) وهذه المادة ارجو ان تأتي في ترتيبها بعد المادة (١٣) لان المادة (١٣) متضمنه التعديل والتغيير، فهذه المادة التي تتضمن السجل الخاص بالشركات وغيرها تنظمه ان يأتي بعد المادة (١٣).

## دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم على توصية اللجنة؟  
موافقة.

## السيد المقرر

## المادة (١٣)

## دولة رئيس المجلس

سعادة السيد نائلة الرشدان.

## السيد نائلة الرشدان

كما ذكرت دولة الرئيس التي اذكر ملاحظات فقط لاختها بعين الاعتبار فيما بعد. اذا قرأنا المادة (١٣) في الفقرة في السطر الثاني تبدأ: ولا يؤثر هذا التغيير او التعديل على ما للشركة من حقوق وما عليها من التزامات كما لا يكون سبباً في ابطال أي تصرف او اجراء قانوني او قضائي قامت به او قام به غيرهما تجاهها. كل احكام المادة، لان وجودها في النص لا يشمل كل احكام المادة ايضاً. هذا في الصياغة وشكراً.

## دولة رئيس المجلس

اصحاب المعالي المحامين، لا يوجد شيء.

هل يوافق المجلس الكريم عليها كما وردت؟

موافقة.

## السيد المقرر

## المادة (١٤)

## دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم عليها؟

موافقة.

## السيد المقرر

## المادة (١٥)

## دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم عليها؟

موافقة.

## السيد المقرر

## المادة (١٦)

## دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم عليها؟

موافقة.

## السيد المقرر

الان الفصل الثاني، ادارة شركة التضامن

وعلاقة الشركاء ببعضهم وبغير.

## المادة (١٧)

## دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم عليها؟

موافقة.

## السيد المقرر

## المادة (١٨)

## دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم عليها؟

موافقة.

## السيد المقرر

## المادة (١٩)

## دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم عليها؟

موافقة.

## السيد المقرر

## المادة (٢٠)

## دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم عليها؟

موافقة.

## السيد المقرر

## المادة (٢١)

## دولة رئيس المجلس

سعادة السيد نائلة الرشدان.

## السيد نائلة الرشدان

يا سيدي عندي استفسار: (لا يجوز للشريك)

هل تقصد الشريك المفوض غير المفوض

باعتماد انه يجب توضيح انه غير المفوض.

الاستفسار ما هو المقصود منها.

## دولة رئيس المجلس

معالي عبدالله النور.

## معالي وزير التعليم

لا اعتقد ان هذه الملحوظة واردة لان النص

صريح ويقول: لا يجوز للشريك في شركة

التضامن القيام بأي عمل من الاعمال التالية

دون موافقة خطية مسبقة من باقي الشركاء.

وشركة التضامن مامي الا مجموعة افراد

يتفقون فيما بينهم على شراكة، ولذلك هؤلاء

افراد طبييعيون يتفقون فيما بينهم على تملك

باص او متجر او ما شابه. ولا يجوز لأي

منهم ان يقوم بأي عمل من الاعمال

الموصوفة ادناه دون موافقة خطية، فهذا

ملي سعادة الزميل.

## دولة رئيس المجلس

سعادة المقرر.

## السيد المقرر

سيدي الرئيس شركة التضامن يتضامن فيها

جميع الشركاء باموالهم الخاصة، فكيف يمكن

ان يسمح لشريك ان يقوم بأي من هذه

الاعمال دون ان يتفق معه جميع الشركاء

الآخرين الذي ينتمون الى شركة التضامن.

## دولة رئيس المجلس

سعادة السيد نائلة.

## السيد نائلة الرشدان

يعني الشريك المفوض يكون اخذ التفويض

من الشركة بان يقوم بهذه الاعمال، لكن هنا

يقول: لا يجوز للشريك في شركة التضامن

القيام بأي عمل من الاعمال التالية دون

موافقة خطية مسبقة يعني اذا كان مفوض

يكون اخذ هذا التفويض مسبقاً.

## السيد المقرر

هذا يعني ان الشريك أي شريك لا يجوز له

دون موافقة خطية مرفقة من الشريك

مكتبة المجلس

المفوض أو غير الشريك المفوض لا يجوز له أن يقوم بعقد أي تعهد أو عقد أي اتفاق مع شخص آخر أو أي نشاط ينافس به الشركة أو الاشتراك في شركة أخرى.

لا يعني فقط هذا الموضوع الشريك المفوض، هذا يعني جميع الشركاء الذين في شركة التضامن.

دولة رئيس المجلس

شكراً معالي الاستاذ طاهر حكمت.

السيد طاهر حكمت

اعتقد ان مودي يتناقض كلياً مع اقتراح الزميله للفاضله، الصحيح اذا كنا نريد اضافة علينا ان نقول لا يجوز للشريك غير المفوض الا اذا حصل على موافقة خطيه، لان الشريك المفوض يفترض على انه حاصل على موافقة خطيه ابتداءً لانه مفوض. ولذلك اعتقد ان بقاء المادة كما هي هو الصحيح.

دولة رئيس المجلس

معالي الاستاذ جودت السبول.

السيد جودت السبول

دولة الرئيس هذا القيد جاء مطلقاً لكل الشركاء وفيه مصلحة لبقية الشركاء وفيه مصلحة للغير ايضاً فاطلاقه يلبطوي على مصلحة لكل الاطراف. ولذلك هو قيد مطلق ينسحب على كل شريك في شركة التضامن التي هي شركة اشخاص.

دولة رئيس المجلس

السيد نائلة الرشدان.

السيد نائلة الرشدان

يا سيدي يعني ان الاستاذ طاهر حكمت يقول ان المفوض اخذ التفويض مسبقاً غير المفوض هو الذي بحاجة الى ان نعطي هذا التفويض لكن الاستاذ جودت ذكر ان هذا اطلاقاً على كل الشركاء.

هذا الاستفسار الذي كنت اريد ان اعرف هل نحن نريد ان ينطبق ذلك على كل الشركاء استفسار وليس اقتراح ان يكون مفوض.

او غير مفوض، الاستفسار هل نريد ان يكون فقط الشريك وان ينطبق على سواء كان هذا الشريك مفوض او غير مفوض ام ان نريد ان يكون فقط يجري على الشخص الذي ليس عنده تفويض وشكراً.

دولة رئيس المجلس

دولة السيد مضر بدران.

دولة السيد مضر بدران

سيدي المادة واضحة جداً في النقاط أ، ب، ج، د يحتاج الى تفويض خطي، مفوض او غير مفوض اذا المفوض قديم عند انشاء الشركة كذا وكذا لكن في موضوع عمل عقد ممارسة نشاط ينافس به الشركة، ليس معقول ان اعطي تفويض شركة تضامن لشريك لي ان ينافس الشركة القائم فيها، لذلك حتى لو اعطيه التفويض وهو مفوض اقول بصفة مطلقة، مفوض فلان بكذا اما في هذه المواضيع لازم يكون فيه تفويض خطي مخصص.

واضحة المادة جداً.

دولة رئيس المجلس

سعادة المقرر.

سيدي الفقرة (أ) من المادة (١٨) تنص على ان الشريك المفوض يفوض بإدارة الشركة لكن هذا يعني بقية الشركاء او يعفيه هو شخصياً على اطلاقه.

دولة رئيس المجلس

اذا المادة (٢١) هل يوافق عليها المجلس الكريم؟

موافقة.

السيد المقرر

المادة (٢٢).

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم عليها؟

موافقة

السيد المقرر

المادة (٢٣)

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم؟

موافقة.

السيد المقرر

المادة (٢٤)

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم؟

موافقة.

السيد المقرر

المادة (٢٥).

دولة رئيس المجلس

موافقة.

السيد المقرر

المادة (٢٦).

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم؟

موافقة.

السيد المقرر

المادة (٢٧).

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم؟

موافقة.

السيد المقرر

المادة (٢٨).

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم؟

موافقة.

السيد المقرر

المادة (٢٩).

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم عليها؟

موافقة.

السيد المقرر

المادة (٣٠).

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم.

موافقة.

السيد المقرر

مكتبة المجلس



الآن الفصل الثالث: انقضاء شركة التضامن وتصفيته.  
 المادة (٣٢).  
 دولة رئيس المجلس  
 هل يوافق المجلس الكريم؟  
 موافقة.  
 السيد المقرر  
 المادة (٣٣).  
 دولة رئيس المجلس  
 هل يوافق المجلس الكريم؟  
 موافقة.  
 السيد المقرر  
 المادة (٣٤).  
 دولة رئيس المجلس  
 هل يوافق المجلس الكريم؟  
 موافقة.  
 السيد المقرر  
 المادة (٣٥).  
 دولة رئيس المجلس  
 هل يوافق المجلس الكريم عليها؟  
 موافقة.  
 السيد المقرر  
 المادة (٣٦).  
 دولة رئيس المجلس  
 هل يوافق المجلس الكريم؟  
 موافقة.  
 السيد المقرر  
 المادة (٣٧).

دولة رئيس المجلس  
 هل يوافق المجلس الكريم؟  
 السيد المقرر  
 المادة (٣٨).  
 دولة رئيس المجلس  
 هل يوافق المجلس الكريم؟  
 موافقة.  
 السيد المقرر  
 المادة (٣٩).  
 دولة رئيس المجلس  
 هل يوافق المجلس الكريم؟  
 موافقة.  
 السيد المقرر  
 المادة (٤٠).  
 دولة رئيس المجلس  
 هل يوافق المجلس الكريم؟  
 موافقة.  
 السيد المقرر  
 الباب الثاني شركة التوصية البسيطة.  
 المادة (٤١).  
 دولة رئيس المجلس  
 هل يوافق المجلس الكريم على المادة؟  
 موافقة.  
 السيد المقرر  
 المادة (٤٢).  
 دولة رئيس المجلس  
 هل يوافق المجلس الكريم؟  
 موافقة.

السيد المقرر  
 المادة (٤٣).  
 دولة رئيس المجلس  
 هل يوافق المجلس الكريم؟  
 موافقة.  
 السيد المقرر  
 المادة (٤٤).  
 دولة رئيس المجلس  
 هل يوافق المجلس الكريم؟  
 موافقة.  
 السيد المقرر  
 المادة (٤٥).  
 دولة رئيس المجلس  
 هل يوافق المجلس الكريم؟  
 موافقة.  
 السيد المقرر  
 المادة (٤٦).  
 دولة رئيس المجلس  
 هل يوافق المجلس الكريم؟  
 موافقة.  
 السيد المقرر  
 المادة (٤٧).  
 دولة رئيس المجلس  
 هل يوافق المجلس الكريم؟  
 موافقة.  
 السيد المقرر  
 المادة (٤٨).

دولة رئيس المجلس  
 هل يوافق المجلس الكريم؟  
 موافقة.  
 السيد المقرر  
 الباب الثالث: شركة المحصة.  
 المادة (٤٩).  
 دولة رئيس المجلس  
 هل يوافق المجلس الكريم؟  
 موافقة.  
 السيد المقرر  
 المادة (٥٠).  
 دولة رئيس المجلس  
 هل يوافق المجلس الكريم؟  
 موافقة.  
 السيد المقرر  
 المادة (٥١).  
 دولة رئيس المجلس  
 هل يوافق المجلس الكريم؟  
 موافقة.  
 السيد المقرر  
 المادة (٥٢).  
 دولة رئيس المجلس  
 هل يوافق المجلس الكريم؟  
 موافقة.  
 السيد المقرر  
 المادة (٥٣).

السيد المقرر  
 المادة (٤٣).  
 دولة رئيس المجلس  
 هل يوافق المجلس الكريم؟  
 موافقة.  
 السيد المقرر  
 المادة (٤٤).  
 دولة رئيس المجلس  
 هل يوافق المجلس الكريم؟  
 موافقة.  
 السيد المقرر  
 المادة (٤٥).  
 دولة رئيس المجلس  
 هل يوافق المجلس الكريم؟  
 موافقة.  
 السيد المقرر  
 المادة (٤٦).  
 دولة رئيس المجلس  
 هل يوافق المجلس الكريم؟  
 موافقة.  
 السيد المقرر  
 المادة (٤٧).  
 دولة رئيس المجلس  
 هل يوافق المجلس الكريم؟  
 موافقة.  
 السيد المقرر  
 المادة (٤٨).

مكتبة المجلس





موافقة.	السيد المقرر	السيد المقرر	السيد المقرر
المادة (٧٥).	المادة (٨٦).	المادة (٩١).	المادة (٩١).
دولة رئيس المجلس	دولة رئيس المجلس	دولة رئيس المجلس	دولة رئيس المجلس
هل يوافق المجلس الكريم؟	هل يوافق المجلس الكريم؟	هل يوافق المجلس الكريم؟	هل يوافق المجلس الكريم؟
موافقة.	موافقة.	موافقة.	موافقة.
السيد المقرر	السيد المقرر	السيد المقرر	السيد المقرر
المادة (٧٦).	المادة (٨٧).	المادة (٩٢).	المادة (٩٢).
دولة رئيس المجلس	دولة رئيس المجلس	دولة رئيس المجلس	دولة رئيس المجلس
هل يوافق المجلس الكريم؟	هل يوافق المجلس الكريم؟	هل يوافق المجلس الكريم؟	هل يوافق المجلس الكريم؟
موافقة.	موافقة.	موافقة.	موافقة.
السيد المقرر	السيد المقرر	السيد المقرر	السيد المقرر
المادة (٧٧).	المادة (٨٨).	المادة (٩٣).	المادة (٩٣).
دولة رئيس المجلس	دولة رئيس المجلس	دولة رئيس المجلس	دولة رئيس المجلس
هل يوافق المجلس الكريم؟	هل يوافق المجلس الكريم؟	هل يوافق المجلس الكريم؟	هل يوافق المجلس الكريم؟
موافقة.	موافقة.	موافقة.	موافقة.
السيد المقرر	السيد المقرر	السيد المقرر	السيد المقرر
المادة (٧٨).	المادة (٨٩).	المادة (٩٤).	المادة (٩٤).
دولة رئيس المجلس	دولة رئيس المجلس	دولة رئيس المجلس	دولة رئيس المجلس
هل يوافق المجلس الكريم؟	هل يوافق المجلس الكريم؟	هل يوافق المجلس الكريم؟	هل يوافق المجلس الكريم؟
موافقة.	موافقة.	موافقة.	موافقة.
السيد المقرر	السيد المقرر	السيد المقرر	السيد المقرر
المادة (٧٩).	المادة (٩٥).	المادة (٩٥).	المادة (٩٥).
دولة رئيس المجلس	دولة رئيس المجلس	دولة رئيس المجلس	دولة رئيس المجلس
هل يوافق المجلس الكريم؟	هل يوافق المجلس الكريم؟	هل يوافق المجلس الكريم؟	هل يوافق المجلس الكريم؟
موافقة.	موافقة.	موافقة.	موافقة.
السيد المقرر	السيد المقرر	السيد المقرر	السيد المقرر
المادة (٨٠).	المادة (٩٦).	المادة (٩٦).	المادة (٩٦).
موافقة.	موافقة.	موافقة.	موافقة.

مكتبة المجلس

۱۵۰۱



والحقّة.

المادة (١٥٢).

موافقة.

دولة رئيس المجلس

کتابخانه ملی افغانستان

دولة رئيس المجلس  
هل يوافق المجلس الكريم؟  
موافقة.

السيد المقرر  
المادة (١٧٠).  
دولة رئيس المجلس  
هل يوافق المجلس الكريم؟  
موافقة.

السيد المقرر  
المادة (١٧١).  
دولة رئيس المجلس  
هل يوافق المجلس الكريم؟  
موافقة.

السيد المقرر  
المادة (١٧٢).  
دولة رئيس المجلس  
هل يوافق المجلس الكريم؟  
موافقة.

السيد المقرر  
المادة (١٧٣).  
دولة رئيس المجلس  
هل يوافق المجلس الكريم؟  
موافقة.

السيد المقرر  
المادة (١٧٤).  
دولة رئيس المجلس  
هل يوافق المجلس الكريم؟  
موافقة.

هل يوافق المجلس الكريم؟	السيد المقرر
موافقة.	المادة (١٧٥).
السيد المقرر	دولة رئيس المجلس
المادة (١٨١).	هل يوافق المجلس الكريم؟
دولة رئيس المجلس	موافقة.
هل يوافق المجلس الكريم؟	السيد المقرر
موافقة.	المادة (١٧٦).
السيد المقرر	دولة رئيس المجلس
المادة (١٨٢).	هل يوافق المجلس الكريم؟
دولة رئيس المجلس	موافقة.
هل يوافق المجلس الكريم؟	السيد المقرر
موافقة.	المادة (١٧٧).
السيد المقرر	دولة رئيس المجلس
المادة (١٨٣).	هل يوافق المجلس الكريم؟
دولة رئيس المجلس	موافقة.
هل يوافق المجلس الكريم؟	السيد المقرر
موافقة.	المادة (١٧٨).
السيد المقرر	دولة رئيس المجلس
المادة (١٨٤).	هل يوافق المجلس الكريم؟
دولة رئيس المجلس	موافقة.
هل يوافق المجلس الكريم؟	السيد المقرر
موافقة.	المادة (١٧٩).
السيد المقرر	دولة رئيس المجلس
المادة (١٨٥).	هل يوافق المجلس الكريم؟
دولة رئيس المجلس	موافقة.
هل يوافق المجلس الكريم؟	السيد المقرر
موافقة.	المادة (١٨٠).
السيد المقرر	دولة رئيس المجلس

۵۳۱



المادة (١٨٦).

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم؟

موافقة.

السيد المقرر

المادة (١٨٧).

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم؟

موافقة.

السيد المقرر

المادة (١٨٨).

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم؟

موافقة.

السيد المقرر

المادة (١٨٩).

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم؟

موافقة.

السيد المقرر

المادة (١٩٠).

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم؟

موافقة.

السيد المقرر

المادة (١٩١).

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم؟

موافقة.

السيد المقرر

المادة (١٩٢).

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم؟

موافقة.

السيد المقرر

المادة (١٩٣).

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم؟

موافقة.

السيد المقرر

المادة (١٩٤).

دولة رئيس المجلس

معالي الدكتور سعيد التل.

الدكتور سعيد التل

اضافة عبارة (التدريب المهني) مع (البحث العلمي) اضافة غير سليمة. سيما ان

التطبيقات السابقة كانت ان الشركات تدعي

ان ما يخص من (١٪) للبحث العلمي

والتدريب المهني كانت تدعي انه يصرف

على التدريب المهني وبالتالي اتمنى ان عبارة

(التدريب المهني) تحذف وتقتصر المادة على

الشكل التالي: (١٪) من ارباحها السنوية

الصافية لاتفاقية على دعم البحث العلمي

لديها.

دولة رئيس المجلس

سعادة المقرر.

السيد المقرر

المقصود هذا مال خاص، اموال الشركات هـ



دولة الرئيس انا مدرك للملاحظات التي تفضل بها سعادة المقرر. لكن من المعروف ان في العالم الثالث وفي عالمنا ان دعم البحث العلمي محدود ومختلف تخلف كبير، والانسان يستفيد من الممارسات السابقة ان هذا الجزء المخصص للبحث العلمي لم يكن ينفق على البحث العلمي باي صورة من الصور وكانت الشركات تدعي في الغالب انها انفقته في التدريب المهني.

انا مدرك كل ما جاء في المادة ولا يوجد مانع جزء مخصص للتدريب المهني لكن اتمنى ان يخصص الجزء للبحث العلمي فقط وشكراً.

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم على المادة (١٩٤)

كما اوصت اللجنة؟

موافقة.

مال خاص، لتطوير هذه المؤسسات في الاسواق العالمية التي نواجهها وقواعد الاقتصاد الحر والمنافسة تقتضي التطوير المستمر، لذلك جاء القانون ليفرض على الشركات ان تنفق ١٪ من ارباحها السنوية الصافية على دعم البحث العلمي والتدريب المهني، وهناك خصوصية لكل شركة ترك الامر لهذه الشركات قد يوجد الان او في المستقبل شركات بحاجة للبحث العلمي لغاياتها لذلك ان نقول لغاياتها من عدمه امر لا يغير في الامر شيئاً. اما في حال لم ينفق هذا فجاءت مؤخرة المادة للتص: واذا لم ينفق هذا المخصص او أي جزء منه خلال ثلاث سنوات من اقتطاعه يتوجب تحويل الباقي الى صندوق خاص يتم انشاؤه بموجب نظام يصدر لهذه الغاية.

هذا في حال عدم اتفاقها وربما توجد هناك شركات ليست بحاجة لمثل هذا الاتفاق. فلذلك هذا في الواقع الفحوى والمقصود والهدف عن هذه المادة.

دولة رئيس المجلس

معالي الدكتور سعيد التل.

الدكتور سعيد التل

مكتبة المجلس







محضر الجلسة العاشرة المنعقدة في ١٩٩٧/٣/٦

۱۲۸۱



دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم؟

موافقة.

السيد المقرر

المادة (٢٨٦).

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم؟

موافقة.

السيد المقرر

المادة (٢٨٧).

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم؟

موافقة.

السيد المقرر

المادة (٢٨٨).

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم؟

موافقة.

السيد المقرر

المادة (٢٨٩).

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم؟

موافقة.

السيد المقرر

المادة (٢٩٠).

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم؟

موافقة.

السيد المقرر

المادة (٢٩١).

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم؟

موافقة.

السيد المقرر

المادة (٢٩٢).

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم؟

موافقة.

السيد المقرر

القانون بمجمله.

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم على القانون

بمجمله؟

موافقة.

السيد المقرر

إذا أذنت لي سيدي الرئيس بالنسبة للتوصيات

بعد أن أنجزنا التصويت على القانون، فإن

هنالك إحدى عشر توصية الأخيرة ليست

مرقمة وتتعلق بمديرية مراقبة الشركات.

التوصية الثانية والرابعة والسادسة والسابعة

والثامنة والتاسعة تتعلق بتعديل مباشر في

مواد بهذا القانون وتكفي اللجنة المالية بما

أنها طرحت هذه المقترحات وسمعت إلى

رأي الحكومة وموقفها منها.

التوصية الأولى والثانية والخامسة والعاشر

والأخيرة المتعلقة وهي توصية مهمة جداً

بتجهيز دائرة مراقبة الشركات بالعناصر

البشرية المدربة والتجهيزات والمسكن

الأخرى التي تمكن هذه الدائرة بالقيام بدورها

على أحسن وجه ممكن.

هل يوافق المجلس الكريم على هذه

التوصيات؟

دولة رئيس المجلس

معالي معن أبو نوار.

الدكتور معن أبو نوار

سيدي الرئيس أنا أذكر قبل قليل أنه تحدث

دولة السيد مضر بدران وتحدث معالي

الاستاذ ذوقان الهنداوي وتحدث معالي

الاستاذ طاهر حكمت في عدم قبول هذه

التوصيات كتوصيات وقد ذكر سعادة مقرر

اللجنة بأنه قد ذكرها أمام هذا المجلس الكريم

وأن الحكومة قد استمعت له وكان جواب

معالي السيد عبدالله النور بقبولها على ذلك

وأنه لا يوجد أي مبرر لتكرار هذا الموقف

مرة أخرى بعد أن صوتنا عليه وقررناه

وشكراً سيدي الرئيس.

دولة رئيس المجلس

شكراً، سعادة المقرر.

السيد المقرر

إن توصية السيد مضر بدران تتعلق بمواد لا

يمكن إجراء تعديلات عليها في هذا القانون

وإنها قضية شبيهة دستورية ولست أنا أو أحد

منا هو الحكم حول دستورية هذا الأمر

بالنسبة للتوصيات من عدمه يوجد الحقيقة

المجلس العالي وهو المخول بذلك، وبغض

النظر عن اختلاف أو اتفاق مع ما طرحه

دولة السيد مضر بدران فأني أرى أن اللجنة

المالية لا تريد أن تخوض بهذا الموضوع

كون أن دولة السيد مضر بدران أثار أمراً قد

يثير شبهة للدستور وبالرغم من رأيي الخاص

في هذه الملاحظة لكنني من هنا وهذا

مفهومي المقترح دولة السيد مضر بدران

ولذلك أنا لم أعرفها.

سمعنا رأي الحكومة بالنسبة للتوصيات ككل

لكننا لم نحصل على التصويت المتعلق في

توصيات أخرى لا تتعلق بما طرحه دولة

السيد مضر بدران وليصحني دولته إذا وجد

خلاف ذلك.

دولة رئيس المجلس

دولة الاستاذ مضر بدران.

دولة السيد مضر بدران

سيدي الرئيس أولاً هذه أنا أخذتها فليس لها

علاقة بالقانون الذي بين أيدينا وهو تحديث

قانون التحكم، ولذلك يجوز للمجلس أن

يوصي بتحديث قانون. لا يوجد مخالفه ولا

يوجد نص مخالف لذلك.

المادة الثانية إذا سمحت لي أن يكرهم الأخ

المقرر.

السيد المقرر

أولاً لا أتفق معك، وثانياً لا يمكن إدخالها

لأنها تتعلق بالمواد المستعجلة فلذلك لا تدخل

ضمن هذا القانون.

مكتبة المجلس



وخامساً وهي تعبئة الاستثمار هذه عملية أيضاً لو كان عند اللجنة شهر أو شهرين لما تمكنت من اجراء التعديل، هذا الامر مفروض ان تدرسه الحكومة ثم تتقدم به مستقبلاً وليس يخالف او يعدل مادة من مواد القانون.

عاشراً وهو زيادة رأس مال عن طريق ضم علاوة الاصدار ليس له علاقة مباشرة بأي مادة، هذا اجتهادي. اذا وجدتم انه له علاقة مباشرة فلا بأس من ذلك ممكن غض النظر عن هذا.

يبقى التوصية الاخيرة غير المرقمة في الفقرة الاخيرة من تقرير اللجنة المتعلقة بتجهيز دائرة مراقبة الشركات بما يكفي للقيام بواجباتها. فهذا الذي اطرحه لتأييد المجلس في هذا الامر.

دولة رئيس المجلس

دولة الاستاذ مضر بدران.

دولة الاستاذ مضر بدران

يا سيدي. عاشراً لها علاقة مباشرة وهو زيادة رأس المال عن طريق ضم علاوات الاصدار المتراكمة مثل الاحتياط الاختياري او الارباح المدورة المتراكمة الى رأس مال الشركة.

هذه مادة مرت علينا لذلك قد تحتاج الى تعديل واقرها ولا نريد ان نعدلها.

المادة (١١) التي نسميها غير مرقمة انتهت في الواقع غير توصية ما شبه لانها تتعلق

بجهاز حكومي تدعيمه بالقوى البشرية المؤهلة وشكراً. وهذا الحقيقة ما اردت واظن ان التصويت حصل بالموافقة على هذه التوصيات وكما قلت سابقاً الامور الاخرى التي طرحت فتكتفي اللجنة المالية بما طرحته وبما سمعته من الحكومة.

دولة رئيس المجلس

نحن امامنا الان احد طريقين: الطريقة الاولى ان يتبنى المجلس الكريم توصيات اللجنة فيوافق عليها او ان ترسل من رئاسة المجلس توصيات اللجنة المالية حول هذا القانون.

دولة السيد مضر بدران

عفوا سيدي الرئيس اذا كان الاقتراح سيقدم لكافة التوصيات انا اشيد بأحالة هذه التوصيات الى اللجنة القانونية لمجلس الاعيان لتتظر في مدى دستورية او مدى قانونية هذه التوصيات انا اتكلم عن طرح رئيس المجلس. اما اذا كانت التوصية بحالة اولاً وثانياً وخامساً والفقرة الاخيرة فهي ليست متعلقة بتعديلات الان اقرها فلذلك انا من ناحيتي اصوت مع اولاً، ثانياً، خامساً واحدى عشر. ان ترفق. اما بقية المواد اذا كان سيجري التصويت عليها الان اوصي المجلس الكريم بأحالة المواد الاخرى الى اللجنة القانونية لان الذي نطرح في هذا الموضوع هو لجنة مالية يجب ان تحال الى لجنة قانونية لتعطي الراي الى مجلس

الاعيان وشكراً.

دولة رئيس المجلس

سعادة المقرر.

السيد المقرر

التوصيات وردت من اللجنة المالية وعندما يثار امر يتعلق بشبهه دستورية وكما قلت سابقاً بغض النظر عن رأيي بهذه الشبهة اساساً لا قيمة له الاساس المجلس العالي لتفسير الدستور، ولذلك لا يوجد من طرف اللجنة المالية أي اقتراح للتصويت على هذه التوصيات وهذا جزء من تقريرها وهي المخولة بهذا الاقتراح من عدمه.

ولذلك اللجنة المالية لا تشرع الا التصويت كما تفضل دولة السيد مضر بدران حولها وقد صوت المجلس على ذلك وتكتفي اللجنة المالية بانها طرحت ما لديها وسمعت رد الحكومة واشكركم.

دولة رئيس المجلس

معالي الاستاذ طاهر حكمت.

السيد طاهر حكمت.

كنت اود القول ان لا احد يتمسك بالتوصية كما وردت بمجملها وانما جرى تعديل على التمسك بها وتقتصر التوصية الان على التصويت على المواد التي لا تتعلق بالتعديلات القانونية وهي الاولى والثانية والخامسة والحادية عشر كما تفضل دولة الاستاذ مضر بدران.

اخشى ان استمر النقاش حول هذه النقطة ان

اثير مدى قانونية تقديم توصية للحكومة بوجه عام حين بحث قانون من حيث المبدأ، اعتقد انه اذا اردنا ان ننظر الى النصوص نظرة صحيحة فان لا اللجنة تملك ولا المجلس يملك التوصية بشؤون معينة تتعلق بطريقة تصرف الحكومة او بالادارة في معرض بحث القوانين.

ولذلك أرجو ان نغض النظر عن بحث أي نقطة أخرى وان نكتفي بالاقتراح كما عدل وكما اشار اليه سعادة المقرر ودولة الاستاذ مضر بدران وتكتفي بذلك وشكراً.

دولة رئيس المجلس

معالي الاستاذ جودت السبول.

السيد جودت السبول

سيدي تالور الامر الان واصبح هناك مقترح اثني عليه في هذا المقترح بطوي على طلب للتصويت على الاقتراح المعدل الذي هو في التصويت واحد وثلاثين وخمسة والفقرة التي اتفق على تسميتها احدى عشر فلننتهي الموضوع بالتصويت على هذا المقترح غير الخاضع للاختلاف واذا رأى المجلس ان يحل الباقي كما اقترح دولة الاستاذ مضر بدران على اللجنة القانونية فانا اثني على مثل هذا الاقتراح.

السيد المقرر

لا يوجد مثل هذا الاقتراح.

دولة رئيس المجلس

اذاً اصبح واضح في ضوء التوجه النقاط

مكتبة المجلس

التي ذكرها دولة ابو عماد مقترح على المجلس اذا رغب الموافقة عليها لاحالتها الى الحكومة كنتيجة لهذا البحث وهذا النقاش. هل يوافق المجلس الكريم على ذلك؟ موافقة. شكراً.

وهذا هو نص القانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٧ قانون الشركات كما اقره المجلس وكما سيرسل للحكومة مرفقاً بالتوصيات الواردة في قرار اللجنة المالية رقم (٤) تاريخ ١٩٩٧/٣/٣.

بسم الله الرحمن الرحيم



## مجلس الاعيان

الرقم ١٦٩/١٤١  
تاريخ ١٤١٤/١١/١٩  
الوقت ١١:٣٠

دولة رئيس الوزراء الأرفع

أشارة الى كتاب دولتك رقم ش ١١٢٠١/١ تاريخ ١٩٩٦/١١/١٩.

قرر مجلس الاعيان في جلسته العاشرة من الدورة العادية الرابعة المنعقدة بتاريخ ١٩٩٧/٣/٦ الموافقة على (مشروع قانون الشركات لسنة ١٩٩٦) كما ورد من مجلس النواب بشكل معدل.

وقد سبق لمجلس النواب أن قرر الموافقة عليه في جلساته:

الثالثة عشرة المنعقدة بتاريخ ١٩٩٧/١/٢٦

الرابعة عشرة المنعقدة بتاريخ ١٩٩٧/١/٢٩

الخامسة عشرة المنعقدة بتاريخ ١٩٩٧/٢/١٩، ١٢، ٤، ٣، ٢

السادسة عشرة المنعقدة بتاريخ ١٩٩٧/٢/٢٣

الثامنة عشرة المنعقدة بتاريخ ١٩٩٧/٢/٢٦

من الدورة العادية الرابعة بالشكل المعدل المذكور.

أبعث لدولتك خمس نسخ من القانون المذكور اعلاه وبصيغته النهائية، راجياً التفضل بإتمام المراسم الدستورية عليه.

واقبلوا فائق الاحترام،،،

رئيس مجلس الاعيان

أحمد اللوزي

## قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٧ قانون الشركات

### التعاريف وأحكام عامة

#### المادة (١)

يسمى هذا القانون قانون الشركات لسنة ١٩٩٧ ويعمل به بعد مرور ثلاثين يوماً على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

#### المادة (٢)

يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك.

الوزارة: وزارة الصناعة والتجارة

الوزير: وزير الصناعة والتجارة

المراقب: مراقب الشركات المعين بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير.

متعهد التغطية: البنك المرخص أو الشركة المالية المرخصة بتغطية الأوراق المالية.

مدير الاصدار: الشخص الطبيعي الذي يمثل البنك أو الشركة المالية الذين يتولين ادارة اصدارات الأسهم واسناد القرض.

أمين الاصدار: الشخص الذي يتولى حماية حقوق حملة اسناد القرض وتمثيلهم والدفاع عن مصالحهم.

المحكمة: محكمة البداية التي يقع المركز الرئيسي للشركة الأردنية أو مركز الفرع الرئيسي للشركة الأجنبية ضمن اختصاصها الفعلي ما لم يرد نص على غير ذلك.

مكتبة العدل

السوق: أي سوق نظامي قد يتم ادراج الأوراق المالية الخاصة بالشركة المعنية وتداولها فيه.

البنك: البنك المرخص أو الشركة المالية المرخصة بتعاطي الأعمال المصرفية وفق أحكام التشريعات المعمول بها.

نظام الشركة: النظام الأساسي للشركة.

#### المادة (٣)

تسري أحكام هذا القانون على الشركات التي تمارس الأعمال التجارية وعلى المسائل التي تناولتها نصوصه، فإذا لم يكن فيها ما ينطبق على أي مسألة من تلك المسائل فيرجع فيها إلى قانون التجارة فإن لم يوجد فيه يرجع إلى القانون المدني، فإن لم يوجد فيطبق بشأنها العرف التجاري، والا فلقاضي أن يسترشد بالاجتهاد القضائي والفقه وقواعد العدالة.

#### المادة (٤)

يتم تأسيس الشركة في المملكة وتسجيلها فيها بمقتضى هذا القانون وتعتبر كل شركة بعد تأسيسها وتسجيلها على ذلك الوجه شخصاً اعتبارياً أردني الجنسية ويكون مركزها الرئيسي في المملكة.

#### المادة (٥)

أ- لا يجوز تسجيل شركة باسم اتخذ لغاية احتيالية أو غير قانونية كما لا يجوز تسجيل أي شركة باسم سبق وسجلت به شركة أخرى في المملكة، أو باسم يشبهه إلى درجة قد تؤدي إلى اللبس أو الغش. وللمراقب رفض تسجيل الشركة بمثل ذلك الاسم في أي حالة من تلك الحالات.

ب- يجوز لأي شركة أن تعترض خطياً لدى الوزير خلال ستين يوماً من تاريخ نشر القرار بتسجيل شركة أخرى في الجريدة الرسمية لإلغاء تسجيل تلك

الشركة الأخرى إذا كان الاسم الذي سجلت به مماثلاً لاسمها أو يشبهه إلى درجة قد تؤدي إلى اللبس أو الغش، وللوزير بعد السماح للشركة المعترض على تسجيلها تقديم دفاعها خلال المدة التي يحددها، أن يصدر قراره بإلغاء تسجيل الشركة الأخرى إذا اقتنع بأسباب الاعتراض على تسجيلها ولم تقم بتعديل اسمها وإزالة أسباب الاعتراض، والمتضرر من قراره، الطعن فيه لدى محكمة العدل العليا خلال ثلاثين يوماً من الاعلان عنه في إحدى الصحف اليومية المحلية.

#### المادة (٦)

مع مراعاة أحكام المادتين (٧) و (٨) من هذا القانون تقسم الشركات التي يتم تسجيلها بمقتضى هذا القانون إلى الأنواع التالية:

- أ- شركة التضامن
- ب- شركة التوصية البسيطة
- ج- الشركة ذات المسؤولية المحدودة
- د- شركة التوصية بالأسهم
- هـ- الشركة المساهمة العامة

#### المادة (٧)

أ- تسجل الشركات التي تؤسس في المملكة بموجب اتفاقيات تبرمها الحكومة مع أي دولة أخرى، والشركات العربية المشتركة المنبثقة عن الجامعة العربية أو المؤسسات أو المنظمات التابعة لها لدى المراقب في سجل خاص يعد لهذه الغاية، وتخضع هذه الشركات للأحكام والشروط المنصوص عليها في هذا القانون وذلك في الحالات وعلى المسائل التي لم ينص عليها في الاتفاقيات والعقود التي تم تأسيسها بموجبها والأنظمة التأسيسية الخاصة بها.

تكونت المحل

ب- تسجل الشركات التي تعمل في المناطق الحرة لدى مؤسسة المناطق الحرة وفي السجلات التي تعدها لهذه الغاية بالتنسيق مع المراقب وتطبق عليها القوانين والأنظمة المعمول بها بهذه المؤسسة على أن ترسل المؤسسة صورة عن تسجيل هذه الشركات الى المراقب لتوثيق التسجيل الخاص بالمستثمرين في المناطق الحرة لدى الوزارة.

### ج- الشركات المدنية:

١- تسجل الشركات المدنية لدى المراقب بسجل خاص يسمى " سجل الشركات المدنية " وهي الشركات التي تؤسس بين شركاء من ذوي الاختصاص والمهنة وتخضع لأحكام القانون المدني وأحكام القوانين الخاصة بها وعقودها وأنظمتها الداخلية.

٢- يجوز دخول شركاء جدد من نفس المهنة أو خروج شركاء منها ولا تخضع لأحكام الإفلاس والصلح الوافي من الإفلاس.

٣- يسري على تسجيلها والتغيرات عليها الأحكام المنصوص عليها في هذا القانون بالقدر الذي لا يتعارض مع أحكام القوانين والأنظمة الخاصة بها.

د- يجوز تسجيل شركات لا تهدف الى تحقيق الربح وفق أحد اشكال الشركات المنصوص عليها في هذا القانون ووفقاً للأحكام التي تنص عليها عقود تأسيسها وأنظمتها الخاصة بها وتسجل في سجل خاص لدى المراقب يسمى سجل الشركات التي لا تهدف الى تحقيق الربح.

### المادة (٨)

على الرغم مما هو منصوص عليه في هذا القانون:

١- يجوز بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير ووزير المالية والوزير المختص تحويل أي مؤسسة أو سلطة أو هيئة رسمية عامة الى شركة متناهضة عامة تعمل وفق الأسس التجارية وتمتلك الحكومة كامل أسهمها باستثناء المؤسسة أو السلطة أو الهيئة العامة التي انشئت بموجب

قانون خاص بها فيتوجب تعديل القانون الخاص بها قبل تحويلها الى شركة مساهمة عامة بموجب أحكام هذه المادة.

ب- يحدد رأسمال تلك الشركة باعادة تقدير موجودات المؤسسة أو السلطة أو الهيئة المنقولة وغير المنقولة وفقاً لأحكام القانون على أن يكون من بين أعضاء لجنة اعادة التقدير مدقق حسابات قانوني واحد على الأقل وتعتبر قيمة هذه الموجودات اسهماً نقدية في رأسمال الشركة.

ج- يعين مجلس الوزراء لجنة خاصة تتولى اعداد عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة متضمناً أسلوب بيع وتداول أسهمها واتمام الاجراءات الخاصة بتحويل المؤسسة أو السلطة أو الهيئة الرسمية العامة الى شركة مساهمة عامة وتسجيلها بهذه الصفة وفقاً لأحكام هذا القانون.

د- لدى تحويل المؤسسة أو السلطة أو الهيئة الرسمية العامة الى شركة وتسجيلها بهذه الصفة يعين مجلس الوزراء مجلس ادارة لها يتولى تصريف شؤونها ويمارس جميع الصلاحيات المخولة له بموجب هذا القانون.

هـ- تخضع الشركة المؤسسة على الوجه المتقدم للأحكام والشروط المنصوص عليها في هذا القانون وذلك في الحالات وعلى المسائل التي لم تنص عليها عقود تأسيسها وأنظمتها الأساسية وتنتخب مدقق حسابات مستقل لها.

و- تعتبر الشركة المؤسسة على هذا الوجه خلفاً عاماً للمؤسسة أو السلطة أو الهيئة الرسمية العامة التي تم تحويلها وتحل محلها حلولا قانونياً وواقعياً في كل ما لها من حقوق وما عليها من التزامات.

تكملة من المحضر



## الفصل الأول

## تأسيس شركة التضامن وتسجيلها

## المادة (٩)

- أ- تتألف شركة التضامن من عدد من الأشخاص الطبيعيين لا يقل عن اثنين ولا يزيد على عشرين، إلا إذا طرأت الزيادة على ذلك نتيجة للأثر، على أن تراعى في هذه الزيادة أحكام المادتين (١٠) و(٣٠) من هذا القانون.
- ب- لا يقبل أي شخص شريكاً في شركة التضامن إلا إذا كان قد أكمل الثامنة عشرة من عمره على الأقل.
- ج- يكتسب الشريك في شركة التضامن صفة التاجر، ويعتبر ممارساً لأعمال التجارة باسم الشركة.

## المادة (١٠)

- أ- يتألف عنوان شركة التضامن من أسماء جميع الشركاء فيها، أو من لقب أو كنية كل منهم، أو من اسم واحد أو أكثر منهم أو لقبه على أن تضاف في هذه الحالة إلى اسمه أو أسمائهم عبارة (وشركاه) أو (وشركاهم) حسب مقتضى الحال، أو ما يفيد معنى هذه العبارة، ويجب أن يكون عنوان الشركة متفقاً دائماً مع هيئتها القائمة.
- ب- لشركة التضامن أن تتخذ لها اسماً تجارياً خاصاً على أن يقرن هذا الاسم التجاري بالعنوان الذي سجلت به الشركة وأن يدرج في الوثائق والمستندات التي تصدر عنها أو تتعامل بها وفي مراسلاتها.
- ج- إذا توفي جميع الشركاء في شركة التضامن أو بعضهم وكان عنوان الشركة مسجلاً بأسمائهم فلورثتهم والشركاء الباقين بموافقة المراقب الاحتفاظ بعنوان الشركة واستعماله إذا تبين له بأن عنوان الشركة قد اكتسب شهرة تجارية.

## المادة (١١)

تسجل شركة التضامن في المملكة وفقاً للإجراءات التالية:

- أ- يقدم طلب التسجيل إلى المراقب وترفق به النسخة الأصلية من عقد الشركة موقعاً من الشركاء جميعاً، مع بيان يوقعه كل منهم أمام المراقب أو أمام مــــن يفوضه خطياً بذلك، ويجوز توقيع هذا البيان أمام الكاتب العدل أو أحد المحامين المجازين، ويشترط أن يتضمن عقد الشركة وبيانها ما يلي:
- ١- عنوان الشركة واسمها التجاري إذا وجد.
  - ٢- أسماء الشركاء وجنسية كل منهم وعمره وعنوانه.
  - ٣- المركز الرئيسي للشركة.
  - ٤- مقدار رأسمال الشركة وحصة كل شريك منهم.
  - ٥- غايات الشركة.
  - ٦- مدة الشركة إذا كانت محدودة.
  - ٧- اسم الشريك المفوض أو أسماء الشركاء المفوضين بإدارة الشركة والتوقيع عنها وصلاحياتهم.
  - ٨- الوضع الذي ستؤول إليه الشركة في حالة وفاة أي شريك فيها أو إفلاسه أو الحجر عليه، أو وفاة الشركاء جميعاً.
- ب- يترتب على المراقب أن يصدر قراره بالموافقة على تسجيل الشركة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديم طلب التسجيل وله رفض الطلب إذا تبين له أن في عقد الشركة أو في بيانها ما يخالف هذا القانون أو النظام العام أو أحكام سائر التشريعات المعمول بها ولم يقم الشركاء بإزالة المخالفة خلال المدة التي يحددها وللشركاء الاعتراض على قرار الرفض إلى الوزير خلال ثلاثين يوماً من تبليغه اليهم.
- وإذا قرر الوزير رفض الاعتراض فيحق للمعترضين الطعن في قراره لدى محكمة العدل العليا خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغهم القرار.

تحتفظ بالأصل

ج- اذا وافق المراقب على تسجيل شركة التضامن أو تمت هذه الموافقة بقرار من الوزير أو من محكمة العدل العليا بمقتضى أحكام الفقرة (ب) من هذه المادة فيتم تسجيلها بعد استيفاء رسوم التسجيل، ويصدر المراقب للشركة شهادة بتسجيلها تعتبر بينة رسمية في جميع الاجراءات القانونية، ويترتب على الشركة الاحتفاظ بها وتعليقها في مكان ظاهر في مركزها الرئيسي، كما يقوم المراقب بنشر اعلان تسجيل الشركة في الجريدة الرسمية.

د- لا يجوز لشركة التضامن أن تباشر أعمالها أو تمارس ايأ منها الا بعد تسجيلها ودفع الرسوم المترتبة عليها بمقتضى أحكام هذه المادة ووفقاً لسلتر أحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه.

## المادة (١٢)

ينظم المراقب سجلاً خاصاً يسجل فيه شركات التضامن بأرقام متسلسلة حسب تاريخ تسجيلها، وتدرج فيه التعديلات والتغييرات التي تطرأ على كل منها، ويجوز لأي شخص الاطلاع على هذا السجل بموافقة مسبقة من المراقب اذا اقتنع أنه ذو مصلحة في ذلك بعد استيفاء الرسوم المقررة منه.

## المادة (١٣)

لشركة التضامن أن تغير عنوانها أو تدخل تعديلاً عليه بموافقة المراقب ويوقع الطلب بذلك من جميع الشركاء ولا يؤثر هذا التغيير أو التعديل على ما للشركة من حقوق وما عليها من التزامات، كما لا يكون سبباً في ابطال أي تصرف أو إجراء قانوني أو قضائي قامت به أو قام به غيرها تجاهها وعلى الشركة أن تطلب من المراقب تسجيل التغيير لاسمها أو التعديل الذي أدخلته عليه في السجل الخاص بشركات التضامن وذلك خلال سبعة أيام من اجرائه بعد استيفاء الرسوم المقررة عنه ونشره في الجريدة الرسمية وفي إحدى الصحف اليومية المحلية على الأقل على نفقة الشركة.

## المادة (١٤)

إذا طرأ أي تغيير أو تعديل على عقد شركة التضامن أو على أي بيان من البيانات التي سجلت بموجبها فيترتب على الشركة الطلب من المراقب تسجيل ذلك التغيير أو التعديل في السجل الخاص به بشركات التضامن وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ وقوعه أو اجرائه وتتبع اجراءات الموافقة والتسجيل والنشر المقررة بمقتضى هذا القانون، وللمراقب أن ينشر في إحدى الصحف المحلية أي تعديل أو تغيير طرأ على الشركة يراه ضرورياً على نفقة الشركة.

## المادة (١٥)

أن التخلف عن التقيد باجراءات التسجيل المنصوص عليها في المواد (١١) و (١٣) و (١٤) من هذا القانون لا يمنع من تقرير وجود الشركة فعلاً أو تقرير التغيير الطارئ عليها لمصلحة الغير أو من تقرير بطلان الشركة أو التغيير لمصلحة الغير ولا يستفيد من ذلك التخلف أي من الشركاء، ويعتبر كل شريك متضامناً مع الشركة وباقي الشركاء تجاه الغير في تحمل أي ضرر ينتج عن ذلك.

## المادة (١٦)

أ- مع مراعاة أحكام الفقرة (ب) من هذه المادة يحدد عقد شركة التضامن حقوق الشركاء والالتزامات المترتبة عليهم، على أنه اذا لم ينص العقد على كيفية توزيع الأرباح أو الخسائر فيتم توزيعها بين الشركاء بنسبة حصة كل منهم في رأسمال الشركة.

ب- للشركاء في شركة التضامن الاتفاق على تغيير أو تعديل حقوقهم والالتزامات المترتبة عليهم تجاه بعضهم بموجب عقد الشركة أو في أي وثيقة أخرى ويشترط في ذلك أن يخضع لأحكام التسجيل والنشر في الجريدة الرسمية المنصوص عليها في هذا القانون.

مكتبة المحاماة

## الفصل الثاني

## ادارة شركة التضامن وعلاقة الشركاء ببعضهم وبغير

## المادة (١٧)

أ- يحق لكل شريك أن يشترك في ادارة شركة التضامن ويحدد عقد الشركة أسماء الشركاء المفوضين بادارتها والتوقيع عنها وصلاحياتهم وعلى الشخص المفوض أن يقوم بأعمال الشركة وفقاً لأحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بموجبه وفي حدود الصلاحيات المفوضة اليه والحقوق الممنوحة له بعقد الشركة، ولا يجوز له تقاضي مكافأة أو أجر عن عمله في ادارة الشركة الا بموافقة باقي الشركاء.

ب- كل شريك مفوض بادارة شركة التضامن والتوقيع عنها يعتبر وكيلاً عن الشركة تلتزم الشركة بالأعمال التي يقوم بها بالنيابة عنها وبالأثار المترتبة على هذه الأعمال. أما اذا كان الشريك غير مفوض وقام بأي عمل باسم الشركة فتلتزم الشركة تجاه الغير حسن النية بهذا العمل وتعود على هذا الشريك بالمطالبة بالتعويض عن جميع الخسائر والأضرار التي قد تلحق بها من جراء هذا العمل.

## المادة (١٨)

أ- على الشخص المفوض بادارة شركة التضامن سواء كان شريكاً فيها أو لم يكن أن يقوم بالعمل لصالحها بكل أمانة وإخلاص، وأن يحافظ على حقوقها وزايعي مصالحها، وعليه أن يقدم للشركاء فيها حسابات صحيحة عن أعمال الشركة ومعلومات وبيانات وافية عنها بصورة دورية مناسبة وكلما طلب الشركاء أو أي منهم مثل تلك الحسابات والمعلومات والبيانات منه.

ب- يتحمل الشخص المفوض بادارة شركة التضامن مسؤولية ضمان أي ضرر يلحقه بالشركة أو يلحق بها بسبب إهماله أو تقصيره، وتسقط هذه المسؤولية بانقضاء خمس سنوات على انتهاء عمله في ادارة الشركة لأي سبب من الأسباب.

## المادة (١٩)

أ- يترتب على الشخص المفوض بادارة شركة التضامن أن يقدم للشركاء فيها خلال مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر من انتهاء عمله في ادارة الشركة سواء طلبوا منه ذلك أم لم يطلبوا ما يلي:

١- حساباً عن كل منفعة نقدية أو عينية أو حقوق حصل عليها أو حازها من أي عمل يتعلق بالشركة قام به أو مارسه في سياق ادارته للشركة واحتفظ لنفسه بتلك المنفعة، بما في ذلك أي منافع من ذلك القليل حصل عليها نتيجة لاستغلاله اسم الشركة أو علامتها التجارية أو شهرتها، ويترتب عليه رد تلك المنافع للشركة بكامل مقدارها أو قيمتها وضمان الضرر الذي لحق بالشركة من جراء ذلك، بما في ذلك الفوائد والنفقات والمصاريف التي تكبنتها الشركة.

٢- حساباً عن أي أموال أو موجودات تعود للشركة أقدم على وضعها تحت حيازته أو تصرفه واستعمالها أو استغلالها أو بقصد استغلالها لمنفعته الشخصية، وأن يعيد تلك الأموال والموجودات للشركة وضمان قيمة ما لحق بها من تلف وخسارة، وتعويض الشركة عما تكبنته من عطل وضرر وما فاتها من ربح.

ب- لا تسري أحكام سقوط المسؤولية المنصوص عليها في الفقرة (ب) من المادة (١٨) من هذا القانون على الأعمال المنصوص عليها في هذه المادة، كما وأنه ليس فيها ما يمنع من تحميل مرتكبيها مسؤولية جزائية بمقتضى أي قانون آخر.

محضر الجلسة العاشرة المنعقدة في ١٩٩٧/٣/٦

## المادة (٢٠)

- أ- إذا كان الشخص المفوض بإدارة شركة التضامن شريكاً فيها ومعيناً في عقد الشركة بتلك الصفة أو بعقد خاص فلا يجوز عزله من إدارتها إلا بموافقة جميع الشركاء أو بناء على قرار يصدر بأكثرية تزيد على نصف عدد جميع الشركاء إلا إذا نص عقد الشركة على غير ذلك.
- ب- يجوز عزل الشريك المفوض بقرار يصدر عن المحكمة المختصة بناء على طلب أحد الشركاء إذا رأت المحكمة سبباً مشروعاً يبرر هذا العزل.
- ج- لا يترتب على عزل الشخص المفوض بإدارة شركة التضامن في أي من الحالات الواردة في الفقرات (أ، ب) من هذه المادة فسخ الشركة.

## المادة (٢١)

- لا يجوز للشريك في شركة التضامن القيام بأي عمل من الأعمال التالية دون موافقة خطية مسبقة من باقي الشركاء جميعاً:
- أ- عقد أي تعهد مع الشركة للقيام بأي عمل لها مهما كان نوعه.
- ب- عقد أي تعهد أو اتفاق مع أي شخص إذا كان موضوع التعهد أو الاتفاق يدخل ضمن غايات الشركة وأعمالها.
- ج- ممارسة أي عمل أو نشاط ينال به الشركة، سواء مارسه لحسابه الخاص أو لحساب غيره.
- د- الاشتراك في شركة أخرى تمارس أعمالاً مماثلة أو مشابهة لأعمال الشركة، أو القيام بإدارة مثل تلك الشركات، ولا تشمل هذه المادة مجرد المساهمة في الشركات المساهمة العامة.

## المادة (٢٢)

تتحمل شركة التضامن النفقات والمصاريف التي تكبدها الشخص المفوض بإدارة الشركة في سياق قيامه بتسيير أعمالها، أو بسبب ما تحمله من خسارة أو ضرر

بسبب قيامه بأي عمل لمصلحة الشركة أو لحماية أموالها وحقوقها، ولو لم يحصل على موافقة الشركاء المسبقة على ذلك.

## المادة (٢٣)

لا يجوز للشركاء في شركة التضامن اخراج أي منهم من الشركة، إلا بقرار من المحكمة بناء على طلب أي من الشركاء.

## المادة (٢٤)

- أ- تلتزم شركة التضامن بحفظ دفاترها وقيودها وسجلاتها في مركزها الرئيسي أو في أي محل تمارس فيه أعمالها، كما تلتزم إذا كان رأسمالها عشرة آلاف دينار أو أكثر بحفظ دفاتر وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية، ولكل شريك فيها الاطلاع عليها بنفسه أو بواسطة من يفوضه خطياً بذلك من أهل الخبرة والاختصاص فيها، والحصول على نسخ أو صور منها، ويعتبر باطلاً أي اتفاق على غير ذلك.
- ب- تلتزم شركة التضامن التي يبلغ رأسمالها مائة ألف دينار أو أكثر بتعيين مدقق حسابات قانوني ينتخب بأكثرية الشركاء.

## المادة (٢٥)

- أ- تلتزم شركة التضامن بأي عمل قام به أي شخص مفوض بإدارتها أو القيام بذلك العمل وبأي مستند وقعه باسم الشركة سواء كان شريكاً في الشركة أو لم يكن.
- ب- يعتبر الشخص المفوض بإدارة شؤون الشركة صاحب مصلحة ومخولاً بالخاصة باسم الشركة، إلا إذا نص عقد الشركة على غير ذلك.

مكتبة العدل



## المادة (٢٦)

- ١- مع مراعاة أحكام المادة (٢٧) من هذا القانون يعتبر الشريك في شركة التضامن مسؤولاً بالتضامن والتكافل مع سائر شركائه عن الديون والالتزامات التي تترتب على الشركة أثناء وجوده شريكاً فيها، ويكون ضامناً بأمواله الشخصية لتلك الديون والالتزامات، وتنقل هذه المسؤولية والضمانة إلى ورثته بعد وفاته في حدود تركته.
- ب- كل من انتحل صفة الشريك في شركة التضامن سواء بالفاظ أو بكتابة أو تصرف أو سمح للغير عن علم منه باظهاره كذلك يكون مسؤولاً تجاه كل من أصبح دائناً للشركة اعتقاداً منه بصحة الادعاء.

## المادة (٢٧)

يجوز لدائن شركة التضامن مخاصمة الشركة والشركاء فيها، إلا أنه لا يجوز له التنفيذ على الأموال الخاصة للشركاء فيها لتحصيل دينه إلا بعد قيامه بالتنفيذ على أموال الشركة، فإذا لم تكف هذه الأموال لتسديد دينه فله بعد ذلك الرجوع بما تبقى منه على الأموال الخاصة للشركاء، ولكل شريك الرجوع على الشركاء بنسبة ما دفعه عن كل منهم من دين الشركة.

## المادة (٢٨)

- ١- للشريك في شركة التضامن الانسحاب بإرادته المفردة من الشركة إذا كانت غير محدودة المدة ويترتب على ذلك ما يلي:
- ١- أن يبلغ المراقب والشركاء الآخرين في الشركة اشعاراً خطياً بالبريد المسجل يتضمن رغبته بالانسحاب من الشركة، ويسري حكم الانسحاب اعتباراً من اليوم التالي من نشر المراقب اعلاناً بذلك في صحيفتين يوميتين محليتين على الأقل على نفقة الشريك المنسحب ولا يحتاج بالانسحاب على الغير إلا من هذا التاريخ.

- ٢- أن يظل الشريك المنسحب مسؤولاً بالتضامن والتكافل مع الشركاء الباقين في الشركة عن الديون والالتزامات التي تترتب عليها قبل انسحابه منها ويعتبر ضامناً لها بأمواله الشخصية مع باقي الشركاء وفقاً لأحكام هذا القانون.
- ٣- أن يكون مسؤولاً تجاه الشركة والشركاء الباقين فيها عن أي عطل أو ضرر لحق بها أو بهم بسبب انسحابه من الشركة والتعويض عن ذلك.
- ب- إما إذا كانت شركة التضامن لمدة محدودة فلا يجوز لأي شريك فيها الانسحاب منها خلال تلك المدة إلا بقرار من المحكمة.
- ج- يترتب على الشركاء الباقين في الشركة في حال تطبيق أحكام الفقرتين (أ، ب) من هذه المادة إجراء التعديلات اللازمة على عقد الشركة وإجراء التغييرات الضرورية على أوضاعها وفقاً لأحكام هذا القانون.
- د- وفي حالة انسحاب أحد الشركاء وفقاً لأحكام الفقرة (أ) من هذه المادة، وكلفت الشركة مكونة من شخصين اثنين، فلا يؤدي ذلك إلى فسخ الشركة ويترتب على الشريك الباقي إخال شريك جديد أو أكثر إلى الشركة عوضاً عن الشريك المنسحب خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الانسحاب وإذا لم يتم بذلك خلال هذه المدة تفسخ الشركة حكماً.

## المادة (٢٩)

- ١- يجوز ضم شريك أو أكثر إلى شركة التضامن بموافقة جميع الشركاء فيها إلا إذا نص عقد الشركة على غير ذلك، ويصبح الشريك الجديد مسؤولاً عن الديون والالتزامات التي تترتب على الشركة بعد انضمامه إليها، وضامناً لها بأمواله الخاصة.
- ب- تسري أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة على أي شريك جديد ينضم إلى الشركة بتنازل أحد الشركاء الآخرين له عن حصته في الشركة أو أي جزء

مكتبة  
الكتاب

منها، وتطبق على الشريك المنسحب في هذه الحالة أحكام البندين (٣٢) و (٣٠) من الفقرة (أ) من المادة (٢٨) من هذا القانون.

### المادة (٣٠)

أ- ما لم ينص عقد الشركة أو أي عقد آخر وقعه جميع الشركاء قبل وفاة أحد شركائها على غير ذلك.

١- تبقى شركة التضامن قائمة ويستمر وجودها في حالة وفاة أحد شركائها.

٢- ينضم من يرغب من ورثة الشريك المتوفي إلى الشركة كل بنسبة ما آل إليه من حصة مورثة بصفة شركاء متضامنين إذا كانوا ممن تتوفر فيه الشروط الواجب توافرها في الشريك المتضامن وفقاً لأحكام هذا القانون.

٣- إذا كان بين ورثة الشريك المتوفي قاصراً أو فاقداً للأهلية القانونية، فينضم إلى الشركة بصفة شريك موصي وتتحوّل عندها الشركة حكماً إلى شركة توصية بسيطة.

ب- إذا استمرت شركة التضامن في العمل بعد وفاة أي من الشركاء فيها دون أن يكون في عقدها أو في أي عقد آخر وقعه جميع الشركاء قبل وفاة الشريك نص صريح يمنع استمرار قيامها واستمرت على ذلك الوجه، فلا تسأل تركه الشريك المتوفي عن أي من الديون والالتزامات التي ترتبت على الشركة بعد وفاته.

### المادة (٣١)

إذا أفلس أحد الشركاء في شركة التضامن فيكون لدائني الشركة حق الامتياز في المطالب بالفلسه على تيريه الخاصة، وأما إذا أفلست الشركة فتعطى ديون دائنيها حق الامتياز على ديون الشركاء.

### الفصل الثالث

#### انقضاء شركة التضامن وتصفيتها

### المادة (٣٢)

تتقضي شركة التضامن في أي من الحالات التالية:

- أ- باتفاق الشركاء جميعهم على حل الشركة أو دمجها في شركة أخرى.
- ب- بانتهاء المدة المحددة للشركة سواء أكانت المدة الأصلية لها أو التي مددت إليها باتفاق جميع الشركاء.
- ج- بانتهاء الغاية التي أسست من أجلها.
- د- ببقاء شريك واحد فيها، مع مراعاة ما ورد في الفقرة (د) من المادة (٢٨) من هذا القانون.
- هـ- بإشهار إفلاس الشركة، وفي هذه الحالة يترتب على إفلاس الشركة إفلاس الشركاء.
- و- بإشهار إفلاس أحد الشركاء فيها أو بالحجز عليه، ما لم يقرر باقي الشركاء جميعهم استمرار الشركة بينهم وفقاً لعقد الشركة.
- ز- بفسخ الشركة بحكم قضائي.
- ح- بشطب تسجيل الشركة بقرار من المراقب بمقتضى أحكام هذا القانون.

### المادة (٣٣)

- أ- تنتظر المحكمة في فسخ شركة التضامن بناء على دعوى يقدمها أحد الشركاء، وذلك في أي من الحالات التالية:
- ١- إذا أخل أي شريك بعقد الشركة اختلالاً جوهرياً مستمراً أو لحق ضرراً جسيماً بها نتيجة ارتكابه خطأ أو تقصيراً أو إهمالاً في إدارة شؤونها أو في رعاية مصالحها أو المحافظة على حقوقها.
- ٢- إذا لم يعد ممكناً استمرار الشركة في أعمالها الا بخسارة لأي سبب من الأسباب.

مكنا من المحل

٣- اذا خسرت الشركة جميع أموالها أو جزءاً كبيراً منها بحيث أصبحت الجدوى منتفية من استمرارها.

٤- اذا وقع أي خلاف بين الشركاء وأصبح استمرار الشركة معه متعزراً.

٥- اذا أصبح أي من الشركاء عاجزاً بشكل دائم عن القيام بأعماله تجاه الشركة أو الوفاء بالتزاماتها.

ب- للمحكمة في أي حالة من الحالات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة اما أن تقرر فسخ الشركة، أو أن تقرر بقاءها واستمرارها في العمل بعد اخراج شريك أو أكثر منها اذا كان ذلك حسب تقديرها سيودي الى استمرار الشركة في أعمالها بصورة طبيعية تحقق مصلحة الشركة والشركاء الباقين فيها وتحفظ حقوق الغير.

#### المادة (٣٤)

أ- اذا توقفت شركة التضامن عن ممارسة أعمالها فعلى الشريك المفوض أو أي شريك فيها تبليغ المراقب بذلك خلال مدة لا تزيد على ثلاثين يوماً من تاريخ توقفها وكذلك اذا وصل الى علم المراقب أن الشركة متوقفة عن ممارسة أعمالها، فله ان امهال الشركة للعودة الى ممارسة أعمالها خلال مدة يحددها لها، أو أن يقرر شطب تسجيل الشركة وإعلان ذلك في الجريدة الرسمية وفي إحدى الصحف المحلية لمرة واحدة على الأقل وعلى نفقة الشركة دون أن يخل ذلك بمسؤولية الشركة أو الشركاء فيها عن التزاماتها والتزاماتهم تجاه الغير أو يؤثر على تلك الالتزامات حتى تاريخ الإعلان عن شطب تسجيل الشركة.

ب- لأي متضرر من قرار المراقب بإلغاء تسجيل شركة التضامن أن يطعن فيه لدى محكمة العدل العليا خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر القرار في الجريدة الرسمية، ويوقف تنفيذ قرار الإلغاء عند الطعن فيه ويعتبر الحكم الذي تصدره المحكمة في هذه الحالة قطعياً ويرتب على المراقب نشره في الجريدة الرسمية بعد إبلاغه له.

#### المادة (٣٥)

أ- تعتبر شركة التضامن بعد انقضاءها لأي سبب من الأسباب المنصوص عليها في هذا القانون، في حالة تصفية، وتتم تصفية أموالها وتقسيمها بين الشركاء، وفقاً لما هو متفق عليه في عقد الشركة أو في أي وثيقة موقعة من جميع الشركاء، فإذا لم يوجد بينهم مثل ذلك الاتفاق فتتبع في تصفية الشركة وتقسيم أموالها بين الشركاء أحكام هذا القانون.

ب- تحتفظ شركة التضامن الموجودة تحت التصفية بشخصيتها الاعتبارية الى أن تتم تصفيتها وذلك بالقدر والى المدى اللازمين للتصفية ولإجراءاتها، وتنتهي سلطة المدير المفوض بإدارة أعمال الشركة في هذه الحالة سواء كان من الشركاء أو غيرهم.

#### المادة (٣٦)

إذا كانت تصفية شركة التضامن اختيارية باتفاق جميع الشركاء فيعين المصفي وتحدد أجوره من قبلهم، فإذا اختلفوا على ذلك فيتم تعيين المصفي وتحديد أجوره من قبل المحكمة بناء على طلب الشركاء أو أي منهم، وأما اذا كانت الشركة قد انقضت بحكم القانون أو بقرار قضائي فيتم تعيين المصفي وتحديد أجوره من قبل المحكمة.

#### المادة (٣٧)

أ- على المصفي لشركة التضامن أن يبدأ عمله بأعداد قائمة تتضمن أموال الشركة وموجوداتها، وأن يعمل على تحديد ما لها من حقوق على الغير ما عليها من التزامات، ولا يحق له أن يتنازل عن أي من هذه الأموال والموجودات والحقوق أو يتصرف بها إلا بموافقة مسبقة من جميع الشركاء.

ب- ليس للمصفي أن يمارس أي عمل جديد من أعمال الشركة أو باسمها إلا ما كان لازماً أو ضرورياً لإتمام عمل سبق للشركة أن بداته.

ج- يعتبر المصفي مسؤولاً بصفته الشخصية عن مخالفة أحكام هذه المادة.

مكتبة المحاماة

## المادة (٣٨)

يترتب على المصفي التقيد بالاجراءات القانونية والعملية لتصفية شركة التضامن وفقاً لأحكام هذا القانون وأي تشريع آخر يرى أنه يترتب عليه تطبيقه، بما في ذلك تحصيل الديون المستحقة للشركة، وتسديد الديون المستحقة عليها حسب الأولوية القانونية المقررة لها.

## المادة (٣٩)

١- تتمتع الاحكام والقواعد التالية في تسوية الحقوق بين الشركاء بعد انقضاء شركة التضامن ووضعها تحت التصفية، وتستعمل أموالها وموجوداتها في تسوية تلك الحقوق والالتزامات المترتبة عليها بما في ذلك الأموال التي قدمها الشركاء لأغراض تلك التسوية وكجزء منها وفق الترتيبات التالية:

- ١- نفقات التصفية واتعاب المصفي.
- ٢- المبالغ المستحقة على الشركة للعاملين فيها.
- ٣- المبالغ المستحقة على الشركة للخزينة العامة.
- ٤- الديون المستحقة على الشركة لغير الشركاء فيها على أن تراعى في دفعها حقوق الامتياز.
- ٥- القروض التي قدمها الشركاء للشركة ولم تكن جزءاً من حصصهم في رأس مالها.

ب- ينال كل شريك من الربح ويحمل من الخسارة، بما في ذلك ربح أو خسارة التصفية حسب النسبة المتفق عليها والمحددة في عقد الشركة، وإذا لم ينص المقد. على هذه النسبة، فيتم توزيع الأرباح والخسائر بنسبة حصة كل منهم في رأس المال.

ويقسم ما تبقى بعد ذلك من أموال الشركة وموجوداتها بين الشركاء كل بنسبة حصته في رأسمالها.

## المادة (٤٠)

على المصفي عند الانتهاء من تصفية شركة التضامن أن يقدم لكل شريك فيها حساباً ختامياً عن الأعمال والاجراءات التي قام بها في سياق التصفية ويقدم ذلك الحساب الى المحكمة اذا كان المصفي قد عين من قبلها، ويبلغ المراقب في جميع حالات وأسباب التصفية نسخة من ذلك الحساب، للاعلان عن تصفية الشركة في الجريدة الرسمية.

### الباب الثاني شركة التوصية البسيطة

## المادة (٤١)

تتألف شركة التوصية البسيطة من الفئتين التاليتين من الشركاء وتدرج وجوباً أسماء الشركاء في كل منهما في عقد الشركة.

## أ- الشركاء المتضامنون:

وهم الذين يتولون ادارة الشركة وممارسة أعمالها، ويكونون مسؤولين بالتضامن والتكافل عن ديون الشركة والالتزامات المترتبة عليها في أموالهم الخاصة.

## ب- الشركاء الموصون:

ويشاركون في رأس مال الشركة دون أن يحق لهم ادارة الشركة أو ممارسة أعمالها، ويكون كل منهم مسؤولاً عن ديون الشركة والالتزامات المترتبة عليها بمقدار حصته في رأس مال الشركة.

## المادة (٤٢)

لا يجوز أن يشتمل عنوان شركة التوصية البسيطة الا على أسماء الشركاء المتضامنين وإذا لم يكن فيها الا شريك واحد متضامن فيجب أن تضاف عبارة (وشركاه) الى اسمه، كما لا يجوز أن يدرج اسم أي شريك موص في عنوان

مكتبة العدل



شركة التوصية البسيطة، فإذا أدرج بناء على طلبه أو بعلمه بذلك، كان مسؤولاً عن ديون الشركة والالتزامات التي تترتب عليها كشريك متضامن تجاه الغير ممن يكون قد اعتمد في تعامله مع الشركة على ذلك بحسن نية.

#### المادة (٤٣)

- أ- ليس للشريك الموصي أن يشترك في إدارة شؤون شركة التوصية البسيطة وليس له سلطة الزامها، إنما يجوز له أن يطلع على دفاترها وحساباتها والسجلات الخاصة بالقرارات المتخذة في سياق إدارتها وأن يستوضح عن حالتها وأمورها ويتداول والشركاء الآخرين بشأنها.
- ب- إذا اشترك الشريك الموصي في إدارة أمورها فيكون مسؤولاً عن جميع الديون والالتزامات التي تحملتها الشركة أثناء اشتراكه في إدارتها كأنه شريك متضامن.

#### المادة (٤٤)

للشريك الموصي في شركة التوصية البسيطة التنازل عن حصته بإرادته المنفردة إلى شخص آخر ويصبح هذا الشخص شريكاً موصياً في الشركة إلا إذا وافق جميع الشركاء المتضامنون على أن يدخل شريكاً متضامناً في الشركة.

#### المادة (٤٥)

يجوز قبول شريك متضامن جديد في شركة التوصية البسيطة بموافقة جميع الشركاء المتضامين فيها أو أكثريتهم إذا أجاز عقد الشركة ذلك ولا تشترط موافقة الشركاء الموصين على ذلك.

#### المادة (٤٦)

يفصل الشركاء المتضامنون في شركة التوصية البسيطة في أي خلاف يقع في إدارة الشركة بأجماع آرائهم أو بأكثريةهم (إذا أجاز عقد الشركة ذلك) على

أنه لا يجوز إجراء أي تغيير أو تعديل في غايات الشركة التي تقوم بها الشركة إلا بموافقة جميع لشركاء المتضامين.

#### المادة (٤٧)

لا تفسخ شركة التوصية البسيطة بإفلاس الشريك الموصي أو عساره أو وفاته أو تغدائه الأهلية أو إساقته بعجز دائم.

#### المادة (٤٨)

تطبق على شركة التوصية البسيطة الأحكام التي تطبق على شركة التضامن المنصوص عليها في هذا القانون وذلك في الحالات والأمور التي لم يرد عليها النص في هذا الباب.

### الباب الثالث شركة المحاصة

#### المادة (٤٩)

- أ- شركة المحاصة شركة تجارية تتعقد بين شخصين أو أكثر، يمارس أعمالها شريك ظاهر يتعامل مع الغير بحيث تكون الشركة مقتصورة على العلاقة الخاصة بين الشركاء على أنه يجوز إثبات الشركة بين الشركاء بجميع طرق الإثبات.
- ب- لا تتمتع شركة المحاصة بالشخصية الاعتبارية ولا تخضع لأحكام وإجراءات التسجيل والترخيص.

هكذا منه الفصل

## المادة (٥٠)

لا يعتبر الشريك غير الظاهر في شركة المحاصة تاجراً الا اذا قام بالعمل التجاري بنفسه.

## المادة (٥١)

ليس للغير حق الرجوع الا على الشريك الذي تعامل معه في شركة المحاصة، فاذا أقر أحد الشركاء فيها بوجود الشركة أو صدر عنه ما يدل للغير على وجودها بين الشركاء جاز اعتبارها شركة قائمة فعلاً، وأصبح الشركاء فيها مسؤولين تجاه ذلك الغير بالتضامن.

## المادة (٥٢)

يحدد عقد شركة المحاصة حقوق الشركاء في الشركة والالتزامات المترتبة عليهم تجاه الشركة وتجاه بعضهم بما في ذلك كيفية توزيع الأرباح والخسائر بينهم.

## الباب الرابع

## الشركة ذات المسؤولية المحدودة

## المادة (٥٣)

- أ- تتألف الشركة ذات المسؤولية المحدودة من شخصين أو أكثر، وتكون مسؤولية الشريك فيها عن ديونها والالتزامات المترتبة عليها وخسائرها بمقدار حصته في رأس مالها.
- ب- يجوز للوزير بناء على تنسيب مبرر من المراقب الموافقة على تسجيل شركة ذات مسؤولية محدودة تتألف من شخص واحد.

ج- اذا توفي أي شريك في الشركة ذات المسؤولية المحدودة تنتقل حصته الى ورثته ويطبق هذا الحكم على الموصي لهم بأي حصة أو حصص في الشركة.

## المادة (٥٤)

- أ- يحدد رأس مال الشركة ذات المسؤولية المحدودة بالدينار الأردني، على أن لا يقل عن ثلاثين ألف دينار مقسماً الى حصص متساوية قيمة الحصة الواحدة دينار واحد على الأقل غير قابلة للتجزئة، على أنه اذا تملكها أكثر من شخص واحد لأي سبب وجب على الشركاء فيها اختيار واحد منهم ليمثلهم لدى الشركة، فإذا لم يتفق الشركاء فيها أو لم يوافقوا على ذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ اشتراكهم في الحصة فيمثلهم الشخص الذي يختاره من بينهم مدير الشركة أو هيئة المديرين فيها.
- ب- لا يجوز للشركة ذات المسؤولية المحدودة طرح حصصها أو زيادة رأسمالها أو الاقتراض بطريقة الاكتتاب ولا يحق لها اصدار أسهم أو أسناد قرض قابل للتداول.

## المادة (٥٥)

تستمد الشركة ذات المسؤولية المحدودة اسمها من غاياتها ويجب أن تضاف اليها عبارة (ذات المسؤولية المحدودة) ويمكن اختصار هذه العبارة بالأحرف (ذ.م.م) وأن يدرج اسمها هذا ومقدار رأسمالها في جميع الأوراق والمطبوعات التي تستخدمها في أعمالها وفي العقود التي تبرمها.

## المادة (٥٦)

يحق لشركة التضامن أو التوصية البسيطة الاحتفاظ باسمها الأصلي اذا ما رغبت بالتحول الى شركة ذات مسؤولية محدودة.

مكتبة العدل

## المادة (٥٧)

أ- يقدم طلب تأسيس الشركة ذات المسؤولية المحدودة الى المراقب مرفقاً به عقد تأسيسها ونظامها على النماذج المعتمدة لهذه الغاية، وتوقع أمام المراقب أو من يفوضه خطياً بذلك أو أمام الكاتب العدل أو أحد المحامين المجازين.

ب- يجب أن يتضمن عقد تأسيس الشركة ذات المسؤولية المحدودة البيانات التالية:

- ١- اسم الشركة وغاياتها والمركز الرئيسي لها.
- ٢- اسماء الشركاء وجنسية كل منهم وعنوانه.
- ٣- مقدار رأس مال الشركة، وحصة كل شريك فيه.
- ٤- بيان الحصة أو الحصص العينية في رأس المال واسم الشريك الذي قدمها وقيمتها التي قدرتها بها.
- ٥- أي بيانات أخرى اضافية يقدمها الشركاء أو يطلب المراقب تقديمها تنفيذاً لأحكام القانون.
- ج- يجب أن يتضمن نظام الشركة ذات المسؤولية المحدودة، البيانات المنصوص عليها في الفقرة (ب) من هذه المادة بالاضافة الى البيانات التالية:
  - ١- طريقة ادارة الشركة وعدد أعضاء هيئة المديرين وصلاحياتهم وحدود صلاحيات هيئة المديرين في الاستدانة ورهن العقارات التي تملكها الشركة وتقديم الكفالات باسمها.
  - ٢- شروط التنازل عن الحصص في الشركة والاجراءات الواجب اتباعها في ذلك والصيغة التي يجب أن يحرر بها التنازل.
  - ٣- كيفية توزيع الأرباح والخسائر على الشركاء.
  - ٤- اجتماعات الهيئة العامة للشركاء ونصابها القانوني ونصاب اتخاذ القرارات فيها، والاجراءات الخاصة بكيفية عقد تلك الاجتماعات.
  - ٥- قواعد واجراءات تصفية الشركة.
  - ٦- أي بيانات أخرى اضافية يقدمها الشركاء أو يطلب المراقب تقديمها.

## المادة (٥٨)

- أ- إذا كان رأسمال الشركة أو جزء منه حصصاً عينية فعلى مقدمي هذه الحصص المحافظة على هذه المقدمات وعدم التصرف بها الى حين تسليمها الى الشركة وتسجيلها باسمها ونقل ملكيتها اليها.
- ب- إذا لم يلتزم مقدمو هذه الحصص بنقل ملكيتها الى الشركة فيكونون ملزمين حكماً بدفع قيمتها نقداً وفق السعر الذي اعتمدته المؤسسون في نظام الشركة، ويحق للمراقب طلب ما يثبت صحة تقدير قيمة الحصص العينية.
- ج- تعتبر حقوق الامتياز وحقوق الاختراع والمعرفة الفنية وغيرها من الحقوق المعنوية من المقدمات العينية.

## المادة (٥٩)

- أ- يصدر المراقب قراره بالموافقة على تسجيل الشركة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديم الطلب والتوقيع عليه من قبل الشركاء، وله رفض الطلب إذا تبين له أن في عقد الشركة أو نظامها ما يخالف الأحكام المنصوص عليها في هذا القانون والأنظمة الصادرة بموجبه أو يخالف أي تشريع آخر معمول به في المملكة، ولم يقم الشركاء بإزالة المخالفة خلال المدة التي يحددها المراقب، وللشركاء الاعتراض على قرار الرفض الى الوزير خلال ثلاثين يوماً من تبليغه اليهم، وإذا قرر الوزير رفض الاعتراض، فيحق للمعترضين الطعن في قراره لدى محكمة العدل العليا خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغهم القرار.
- ب- إذا وافق المراقب على تسجيل الشركة أو تمت هذه الموافقة بقرار من الوزير أو من محكمة العدل العليا وفقاً لأحكام الفقرة (أ) من هذه المادة، وبعد أن يقدم الشركاء الوثائق التي تثبت أن ما لا يقل عن (٥٠٪) من رأسمال الشركة قد تم دفعها، يقوم المراقب باستيفاء رسوم التسجيل ويصدر شهادة بتسجيلها وتنشر في الجريدة الرسمية وفي جميع الأحوال يجب أن يسدد باقي رأسمال الشركة خلال السنتين التاليتين لتسجيلها.

مكتبة العدل

## المادة (٦٠)

- أ- يتولى ادارة الشركة مدير أو هيئة مديرين لا يقل عدد أعضائها عن اثنين ولا يزيد على سبعة وفق ما ينص عليه النظام الأساسي للشركة لمدة لا تزيد على أربع سنوات، وتنتخب هيئة المديرين رئيساً لها ونائباً له.
- ب- يكون لمدير الشركة ذات المسؤولية المحدودة أو لهيئة المديرين فيها الصلاحيات الكاملة في ادارة الشركة في الحدود التي يبينها نظامها. وتعتبر الأعمال والتصرفات التي يقوم بها أو يمارسها المدير أو هيئة المديرين باسم الشركة ملزمة لها في مواجهة الغير الذي يتعامل مع الشركة بحسن نية بغض النظر عن أي قيد يرد في نظام الشركة أو عقد تأسيسها.
- ج- يعد الغير الذي يتعامل مع الشركة حسن النية ما لم يثبت غير ذلك على أنه لا يلزم ذلك الغير بالتحقق من وجود أي قيد على صلاحيات المدير أو هيئة المديرين على سلطتهم في إلزام الشركة بموجب عقدها أو نظامها.

## المادة (٦١)

يعتبر مدير الشركة ذات المسؤولية المحدودة، سواء كان مديراً منفرداً لها أو أحد أعضاء هيئة المديرين فيها، مسؤولاً تجاه الشركة والشركاء فيها والغير، عن ارتكابه أي مخالفة لأحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بموجبه، ولعقد تأسيس الشركة ونظامها والقرارات الصادرة عن هيئتها العامة أو هيئة المديرين.

## المادة (٦٢)

على مدير الشركة ذات المسؤولية المحدودة، أو هيئة مديريها، اعداد الميزانية السنوية للشركة وحساباتها الختامية بما في ذلك حساب الأرباح والخسائر والايضاحات المرفقة، مدققة جميعها من مدققي حسابات قانونيين وفقاً لقواعد المحاسبة المتعارف عليها، بالإضافة الى التقرير السنوي عن أعمال الشركة وانجازاتها ومشاريعها وتقديمها الى الهيئة العامة للشركة والمراقب مرفقة

بالتوصيات المناسبة، وذلك خلال الأشهر الثلاثة الأولى من السنة المالية الجديدة للشركة.

## المادة (٦٣)

- أ- يحظر على مدير الشركة ذات المسؤولية المحدودة سواء أكان مديراً منفرداً أو مديراً معيناً من قبل هيئة المديرين كما يحظر على أي من أعضاء هيئة المديرين فيها تولي وظيفة في شركة أخرى ذات غايات مماثلة أو منافسة لأعمال الشركة أو ممارسة عمل مماثل لأعمال الشركة سواء لحسابه أو لحساب الغير بأجر أو بدونه أو الاشتراك في ادارة شركة أخرى ذات غايات مماثلة أو منافسة للشركة الا بموافقة الهيئة العامة بأغلبية لا تقل عن (٧٥%) من الحصص المكونة لرأس مال الشركة.
- ب- اذا تخلف أي شخص من الأشخاص المذكورين في الفقرة (أ) اعلاه عن الحصول على موافقة الهيئة العامة، فعلى المراقب امهاله مدة ثلاثين يوماً من تاريخ علمه بذلك لتوفيق أوضاعه وبغير ذلك يعاقب بغرامة لا تقل عن ألف دينار ولا تزيد على عشرة آلاف دينار والزامه بالضرر الذي لحق بالشركة أو الشركاء وفي حال استمرار المنافسة بعد ذلك يعتبر الشخص فاقداً لوظيفته و/أو عضويته من هيئة المديرين حكماً.

## المادة (٦٤)

- أ- تتألف الهيئة العامة في الشركة ذات المسؤولية المحدودة من جميع الشركاء فيها، وتعتد اجتماعاً سنوياً واحداً خلال الأشهر الأربعة الأولى من السنة المالية للشركة، بدعوة من المدير أو رئيس هيئة المديرين وفي الموعد والمكان اللذين يحدد لهما.
- ب- للهيئة العامة في الشركة ذات المسؤولية المحدودة عقد اجتماع غير عادي أو أكثر في أي وقت بدعوة من المدير أو هيئة المديرين لبحث الأمور التي تعرض عليها بمقتضى أحكام هذا القانون، وتدعى الهيئة العامة للشركة الى

هكذا من الأصل



عقد اجتماع غير عادي بناء على طلب عدد من الشركاء في الشركة يملكون ربع رأسمال الشركة على الأقل أو بناء على طلب المراقب إذا قدم إليه طلب بذلك من عدد من الشركاء في الشركة يملكون (١٥%) من رأس مالها على الأقل، وقنع بالأسباب الواردة في الطلب وفي حالة عدم استجابة الشركة يقوم المراقب بالدعوة للاجتماع على نفقة الشركة.

ج- لكل شريك في الشركة ذات المسؤولية المحدودة حضور اجتماعات الهيئة العامة العادية وغير العادية للشركة مهما كان عدد الحصص التي يملكها في رأس مال الشركة، ومناقشة الأمور التي تعرض عليها والتصويت على القرارات التي تتخذها وله تفويض أي شريك آخر في الشركة لتمثيله في اجتماع هيئتها العامة.

د- تبلغ الدعوة لكل شريك في الشركة ذات المسؤولية المحدودة لحضور اجتماع الهيئة العامة للشركة سواء كان عادياً أو غير عادي اما بتسليم الدعوى باليد مقابل التوقيع بالاستلام أو بارسالها اليه بالبريد المسجل، على أن يتم ارسالها بالبريد قبل خمسة عشر يوماً على الأقل من التاريخ المحدد لعقد الاجتماع، وتعتبر الدعوى مبلغاً للشريك خلال مدة لا تزيد على ستة أيام من تاريخ ايداعها في البريد المسجل على عنوانه المسجل لدى الشركة.

هـ- لا يدعى المراقب لحضور اجتماعات الهيئة العامة في الشركة ذات المسؤولية المحدودة سواء كانت عادية أو غير عادية ولكن على مدير الشركة أو هيئة المديرين فيها تزويد المراقب بنسخة من محضر الاجتماع موقعة من رئيس الاجتماع ومن كاتب المحضر وذلك خلال عشرة أيام من تاريخ انعقاده وللمراقب حضور الجلسة بناء على طلب المدير أو هيئة المديرين أو بناء على طلب خطي من شركاء يحملون ما لا يقل عن (١٥%) من الحصص المكونة لرأس مال الشركة.

### المادة (٦٥)

أ- يكون نصاب الاجتماع العادي للهيئة العامة للشركة ذات المسؤولية المحدودة قانونياً بحضور عدد من الشركاء يمثلون أكثر من نصف رأسمال الشركة أصالة ووكالة وإذا لم يتوفر هذا النصاب خلال ساعة من الوقت المحدد لبدء الاجتماع فيؤجل الاجتماع الى موعد آخر يعقد خلال خمسة عشر يوماً من التاريخ المحدد للاجتماع الأول ويعاد تبليغ الشركاء الذين لم يحضروا ويكون النصاب في الاجتماع الثاني قانونياً بالشركاء الذين يحضرونه مهما كان عددهم أو النسبة التي يملكونها في رأس المال.

ب- يكون نصاب الاجتماع غير العادي للهيئة العامة للشركة ذات المسؤولية المحدودة قانونياً بحضور عدد من الشركاء يمثلون (٧٥%) من الحصص المكونة لرأس مال الشركة على الأقل أصالة ووكالة، ما لم ينص نظام الشركة على أغلبية أعلى وإذا لم يتوفر النصاب خلال ساعة من الوقت المحدد لبدء الاجتماع فيؤجل الاجتماع الى موعد آخر خلال عشرة أيام من التاريخ المحدد للاجتماع الأول ويعاد تبليغ الشركاء الذين لم يحضروا ويكون النصاب في الاجتماع الثاني قانونياً بحضور (٥٠%) على الأقل من الحصص المكونة لرأس مال الشركة أصالة ووكالة ما لم ينص نظام الشركة على أغلبية أعلى، وإذا لم يتوفر هذا النصاب يلغى الاجتماع مهما كانت أسباب الدعوة اليه.

### المادة (٦٦)

أ- يشتمل جدول أعمال الهيئة العامة العادي للشركة ذات المسؤولية المحدودة في اجتماعها السنوي العادي على الأمور التالية:

- ١- مناقشة تقرير المدير أو هيئة المديرين عن أعمال الشركة وأوجه نشاطها ومركزها المالي خلال السنة المالية السابقة.
- ٢- مناقشة ميزانية الشركة وحساب أرباحها وخسائرها، والمصادقة عليها بعد تقديم مدققي الحسابات لتقريرهم ومناقشته.

مكتبة العدل

٣- انتخاب مدير الشركة أو هيئة المديرين لها حسب مقتضى الحال ووفقاً لأحكام هذا القانون.

٤- انتخاب مدقق حسابات الشركة وتحديد اتعابه.

٥- أي أمور أخرى تتعلق بالشركة تعرض على الهيئة العامة من قبل مدير الشركة أو هيئة المديرين فيها أو يقدمها أي شريك وترافق الهيئة العامة على مناقشتها، على أن لا يكون أي من تلك الأمور مما لا يجوز عرضه على الهيئة العامة إلا في اجتماع غير عادي لها بمقتضى هذا القانون.

ب- تتخذ الهيئة العامة في الشركة ذات المسؤولية المحدودة قراراتها في أي من الأمور المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة بأكثرية الحصة من رأس المال الممثلة في الاجتماع ويكون لكل حصة صوت واحد.

#### المادة (٦٧)

أ- تدعى الهيئة العامة في الشركة ذات المسؤولية المحدودة إلى اجتماع غير عادي لمناقشة الأمور التالية ولا يجوز مناقشة أي أمر منها إذا لم يكن مدرجاً في الدعوة إلى الاجتماع:

١- تعديل عقد تأسيس الشركة أو نظامها على أن ترفق التعديلات المقترحة بالدعوة.

٢- تخفيض أو زيادة رأس مال الشركة وتحديد مقدار علاوة الإصدار، على أن تراعى في تخفيض رأس المال أحكام المادة (٦٨) من هذا القانون.

٣- دمج الشركة في شركة أخرى.

٤- فسخ الشركة وتصفيتها.

٥-قالة مدير الشركة أو هيئة المديرين فيها.

٦- بيع الشركة لشركة أخرى.

ب- على الرغم مما هو وارد في المادتين (٦٨) و (٧٥) من هذا القانون، وإذا كان الهدف إعادة هيكلة رأس المال، يجوز للشركة تخفيض رأسمالها وإعادة

زيادته في نفس اجتماع الهيئة العامة غير العادية المدعوة وفقاً لأحكام القانون لهذا الغرض، وعلى أن تتضمن الدعوة المبررات والجدوى التي يهدف إليها هذا الاجراء، وأن يتم نشر إعادة هيكلة رأس المال في صحيفتين محليتين ولمرة واحدة على الأقل.

ج- للهيئة العامة للشركاء في الشركة ذات المسؤولية المحدودة أن تناقش في اجتماعها غير العادي أيّاً من الأمور المنصوص عليها في المادة (٦٦) من هذا القانون على أن تدرج في الدعوة إلى الاجتماع وتتخذ قراراتها فيها بأكثرية الحصة من رأس المال الممثلة في الاجتماع.

د- تتخذ الهيئة العامة في الشركة ذات المسؤولية المحدودة قراراتها في أي من الأمور المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة بأكثرية لا تقل عن (٧٥٪) من الحصة المكونة لرأس المال الممثلة في الاجتماع، ما لم ينص نظام الشركة على أغلبية أعلى، وتخضع القرارات التي تتخذها الهيئة العامة في الأمور المنصوص عليها في البنود (١)، (٢)، (٣)، (٤) و (٦) من الفقرة (أ)، والفقرة (ب) من هذه المادة لأحكام الموافقة والتسجيل والنشر المنصوص عليها في هذا القانون.

#### المادة (٦٨)

أ- للشركة ذات المسؤولية المحدودة أن تخفيض رأسمالها إذا زاد على حاجتها أو إذا لحقت بها خسائر تزيد على نصف رأسمالها على أن تراعى في هذه الحالة أحكام المادة (٧٥) من هذا القانون.

ب- على المراقب أن ينشر إعلاناً على نفقة الشركة ذات المسؤولية المحدودة في صحيفة يومية واحدة على الأقل ثلاث مرات متتالية يتضمن قرار الهيئة العامة للشركة بتخفيض رأسمالها وبحق لكل من دائنيها الاعتراض خطياً على التخفيض لدى المراقب خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر آخر إعلان لقرار التخفيض وللدائن حق الطعن في قرارات التخفيض لدى

هكذا من الأصل

المحكمة اذا لم يتمكن المراقب من تسوية اعتراضه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه اليه.

#### المادة (٦٩)

تعفى الشركة ذات المسؤولية المحدودة من نشر ميزانيتها السنوية وحساب أرباحها وخسائرها والموجز من تقرير مديرها أو هيئة المديرين فيها في الصحف المحلية.

#### المادة (٧٠)

أ- على الشركة ذات المسؤولية المحدودة أن تقتطع (١٠٪) من أرباحها السنوية الصافية لحساب الاحتياطي الاجباري، وأن تستمر على هذا الاقتطاع لكل سنة على أن لا يتجاوز مجموع ما اقتطع لهذا الاحتياطي رأس مال الشركة.  
ب- للهيئة العامة في الشركة ذات المسؤولية المحدودة أن تقرر اقتطاع نسبة لا تزيد على (٢٠٪) من الأرباح السنوية الصافية للشركة لحساب الاحتياطي الاختياري، وللهيئة العامة أن تقرر استخدام هذا الاحتياطي لأغراض الشركة أو توزيعه على الشركاء كإرباح إذا لم يستخدم في تلك الأغراض.

#### المادة (٧١)

أ- تحتفظ الشركة ذات المسؤولية المحدودة في المركز الرئيسي لها بسجل خاص للشركاء تدون فيه البيانات التالية عنهم، ويكون المدير أو هيئة المديرين في الشركة مسؤولين عنه وعن صحة البيانات المدرجة فيه:  
١- اسم الشريك ولقبه إذا كان له لقب وجنسيته ومركز إقامته وعنوانه على وجه التحديد.  
٢- عدد الحصص التي يملكها الشريك وقيمتها.  
٣- التغير الذي يطرا على حصة أو حصص الشريك، وتفاصيله، وتاريخ وقوعه.

٤- ما يقع على حصة أو حصص الشريك من حجز ورهن وأي قيود أخرى والتفاصيل المتعلقة بها.  
٥- أي بيانات أخرى يقرر مدير الشركة أو هيئة المديرين فيها تدوينها في السجل.

ويحق لكل شريك في الشركة الاطلاع على هذا السجل بنفسه أو بواسطة من يفوضه خطياً بذلك.

ب- على مدير الشركة ذات المسؤولية المحدودة أو رئيس هيئة المديرين فيها تزويد المراقب سنوياً بالبيانات المدونة في السجل الخاص بالشركاء في الشركة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة، وذلك خلال الشهر الأول من انتهاء السنة المالية للشركة، وبكل تعديل أو تغيير يطرا على تلك البيانات خلال مدة لا تزيد على ثلاثين يوماً من تاريخ وقوع التعديل أو التغيير.

#### المادة (٧٢)

أ- للشريك في الشركة ذات المسؤولية المحدودة أن يتنازل عن حصصه في رأسمال الشركة إلى أي من الشركاء أو لغيرهم. بموجب سند تحويل وفقاً للصيغة المحددة في نظام الشركة ويتم قيده وتوثيقه لدى المراقب والاعلان عنه واستيفاء الرسوم المقررة لذلك، ولا يحتج بهذا التنازل في مواجهة الشركة أو الشركاء أو الغير إلا بعد قيده وتوثيقه على الوجه المتقدم.  
ب- لا يتوقف تنازل الشريك عن حصته أو حصصه في رأس مال الشركة ذات المسؤولية المحدودة بالبيع أو بغيره إلى أحد الشركاء منها على موافقة باقي الشركاء أو مدير الشركة أو هيئة المديرين فيها.  
ج- في حالة تنازل شريك عن حصصه بغير البيع فيترتب عليه الحصول على موافقة المدير أو هيئة المديرين ما لم ينص النظام على غير ذلك.

مكتبة المحاماة

## المادة (٧٣)

أ- إذا رغب أحد الشركاء في الشركة ذات المسؤولية المحدودة ببيع حصصه في الشركة للغير فيترتب عليه أن يقدم طلباً بذلك إلى مدير الشركة أو هيئة إدارتها حسب واقع الحال يتضمن السعر الذي يطلبه، وعلى المدير أو هيئة إدارتها إخطار باقي الشركاء بشروط التنازل خلال أسبوع من تاريخ تقديم الطلب إليها ويكون للشركاء الأولوية في الشراء بالسعر المعروض وعلى الذي يعتزم التنازل إبلاغ المراقب بنسخة من الطلب وعليه إخطار باقي الشركاء بشروط التنازل.

ب- إذا تقدم أكثر من شريك لشراء الحصص أو الحصص المراد التنازل عنها بالسعر المعروض، تقسم الحصص بين الراغبين من الشركاء بالشراء كل بنسبة حصته في رأسمال الشركة، أما في حالة الاختلاف على السعر فعندها يعين المراقب مدقق حسابات قانوني على نفقة الشركة لتحديد السعر ويعتبر تقديره نهائياً وتقسيم الحصص بين الشركاء الراغبين بالشراء.

ج- إذا انقضت ثلاثون يوماً من تاريخ إخطار الشركاء بشروط البيع دون أن يبدي أحد منهم رغبته في الشراء سواء بالسعر المعروض أو بالسعر المقدر من مدقق الحسابات فيكون للشريك الراغب بالبيع الحق في بيع حصته للغير بالسعر المعروض أو بالسعر المقدر كحد أدنى.

د- إذا لم يبدي أي من الشركاء أو الغير رغبته في شراء الحصص أو الحصص المراد بيعها خلال ثلاثين يوماً من انتهاء المدة المبينة في الفقرة (ج) أعلاه، بحيث أصبح بيع هذه الحصص أو الحصص متعسراً، فعندها يجوز للمراقب بالبيع الطلب من المراقب بيع الحصص بالمزاد العلني.

## المادة (٧٤)

أ- إذا صدر حكم قضائي بالتنفيذ على حصة أو حصص أحد الشركاء المدينين فتعطى الأولوية في شراء تلك الحصة أو الحصص لباقي الشركاء، وإذا لم يتقدم أحد منهم لشراؤها أو تعذر الاتفاق على السعر...

مدة ثلاثين يوماً من تاريخ صدور الحكم القطعي به، فتعرض تلك الحصص للبيع بالمزاد العلني، ولكل شريك في الشركة الدخول باسمه في المزاد على قدم المساواة مع الغير وشراء تلك الحصة أو الحصص لنفسه.

ب- يصدر المراقب التعليمات اللازمة لتنفيذ عمليات البيع بالمزاد العلني لأغراض هذه المادة.

## المادة (٧٥)

إذا زادت خسائر الشركة ذات المسؤولية المحدودة على نصف رأس مالها فيترتب على مديرها أو هيئة المديرين فيها دعوة الهيئة العامة للشركة إلى اجتماع غير عادي لتصدر قرارها إما بتصفية الشركة، أو باستمرار قيامها، وإما إذا بلغت خسائر الشركة ثلاثة أرباع قيمة رأس مالها فيجب تصفية الشركة إلا إذا قررت الهيئة العامة في اجتماع غير عادي زيادة رأس مال الشركة بما لا يقل عن نصف الخسائر.

## المادة (٧٦)

تطبق الأحكام المتعلقة بالشركة المساهمة العامة على الشركة ذات المسؤولية المحدودة في كل ما لم يرد بشأنه نص صريح في الأحكام المتعلقة بالشركات ذات المسؤولية المحدودة.

## الباب الخامس

## شركة التوصية بالاسهم

## المادة (٧٧)

تتألف شركة التوصية بالاسهم من فئتين من الشركاء هما:

أ- شركاء متضامنون:

مكتبة العدل



لا يقل عددهم عن اثنين يسألون في أموالهم الخاصة عن ديون الشركة والالتزامات المترتبة عليها.

ب- شركاء مساهمون:

لا يقل عددهم عن ثلاثة، ويسأل كل شريك منهم بمقدار مساهمته عن ديون الشركة والتزاماتها.

#### المادة (٧٨)

لا يجوز أن يقل رأس مال شركة التوصية بالأسهم عن مائة ألف دينار يقسم الى أسهم متساوية القيمة قابلة للتداول وقيمة السهم الواحد منها دينار واحد غير قابل للتجزئة، ويشترط في ذلك أن لا يزيد رأس مال الشركة الذي يطرح للاكتتاب على مثلي مجموع ما ساهم به الشركاء المتضامنون في الشركة.

#### المادة (٧٩)

يتكون اسم شركة التوصية بالأسهم من اسم واحد أو أكثر من الشركاء المتضامين، على أن تضاف الى اسمها هذا عبارة (شركة توصية بالأسهم)، وما يدل على غايتها. "ولا يجوز أن يذكر اسم الشريك المساهم في اسم الشركة، فإذا ذكر اسمه مع علمه بذلك اعتبر شريكاً متضامناً في مواجهة الغير حسن النية".

#### المادة (٨٠)

يخضع تسجيل شركة التوصية بالأسهم لموافقة المراقب.

#### المادة (٨١)

أ- يتولى إدارة شركة التوصية بالأسهم شريك متضامن أو أكثر يحدد عددهم وصلاحياتهم وواجباتهم في نظام الشركة، وتسري على سلطاتهم ومسؤوليتهم وعزلهم الأحكام التي تطبق على الشركاء المفوضين في شركة التضامن.

ب- إذا شغل منصب مدير شركة التوصية بالأسهم في أي وقت لأي سبب من الأسباب فيتولى الشركاء المتضامنون تعيين مدير للشركة من بينهم، وإذا تعذر ذلك وجب على مجلس الرقابة المنصوص عليه في المادة (٨٤) من هذا القانون تعيين مديراً مؤقتاً للشركة يتولى إدارة أعمالها على أن تدعى الهيئة العامة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تعيين المدير المؤقت لانتخاب مدير للشركة من الشركاء المتضامين.

#### المادة (٨٢)

تسري أحكام شركة التضامن المنصوص عليها في هذا القانون على الشركاء المتضامين في شركة التوصية بالأسهم، وتسري على الشريك المساهم في هذه الشركة الأحكام المنصوص عليها في المادة (٤٣) المتعلقة بشركة لتوصية البسيطة.

#### المادة (٨٣)

أ- تتألف الهيئة العامة لشركة التوصية بالأسهم من جميع الشركاء المتضامين والشركاء المساهمين، ويكون لكل منهم حق حضور اجتماعات الهيئة العامة للشركة سواء كانت عادية أو غير عادية ومناقشة الأمور المعروضة عليها والاشتراك في التصويت على القرارات التي تتخذها، ويكون له من الأصوات في الهيئة العامة بعدد ما يملكه من أسهم في الشركة.

ب- تطبق الأحكام الخاصة باجتماعات الهيئة العامة العادية وغير العادية للشركات المساهمة العامة المنصوص عليها في هذا القانون على لاجتماعات الهيئة العامة لشركة التوصية بالأسهم.

مكتبة المحاماة

## المادة (٨٤)

يكون لشركة التوصية بالاسهم مجلس للرقابة من ثلاثة أعضاء على الأقل يتولى الشركاء المساهمون انتخابهم من بينهم سنوياً لمدة سنة واحدة وفقاً للاجراءات المنصوص عليها في نظام الشركة.

## المادة (٨٥)

يتولى مجلس الرقابة في شركة التوصية بالاسهم المهام والصلاحيات التالية:

- أ- مراقبة سير أعمال الشركة، والتحقق من صحة اجراءات تأسيسها والطلب من مدير الشركة أو مديرها تزويده بتقرير شامل عن تلك الأعمال والاجراءات.
- ب- الاطلاع على قيود الشركة وسجلاتها وعقودها، وجرد أموالها وموجوداتها.
- ج- ابداء الرأي في المسائل التي يرى أنها تهم الشركة، أو في الأمور التي يعرضها مديرها أو مديرها عليه.
- د- الموافقة على اجراء التصرفات والأعمال التي ينص نظام الشركة على أن تنفذها أو القيام بها يحتاج الى موافقتها.
- هـ- دعوة الهيئة العامة للشركة الى اجتماع غير عادي اذا تبين له ان مخالفات ارتكبت في ادارة الشركة. ويجب عرضها على الهيئة العامة.

## المادة (٨٦)

على مجلس الرقابة في شركة التوصية بالاسهم أن يقدم للمساهمين في الشركة في نهاية كل سنة مالية تقريراً عن أعمال الرقابة التي قام بها ونتائجها، ويعرض هذا التقرير على الهيئة العامة للشركة في اجتماعها السنوي العادي، وترسل نسخة منه الى المراقب.

## المادة (٨٧)

يكون لشركة التوصية بالاسهم مدقق حسابات قانوني تختاره الهيئة العامة للشركة وتسري عليه الأحكام الخاصة بمدققي الحسابات في الشركات المساهمة العامة المنصوص عليها في هذا القانون.

## المادة (٨٨)

تتقضي شركة التوصية بالاسهم وتصفى بالطريقة التي يقرها نظام الشركة، والا فتطبق عليها الأحكام الخاصة بتصفية الشركة المساهمة العامة.

## المادة (٨٩)

تسري على شركات التوصية بالاسهم الاحكام الخاصة بالشركات المساهمة العامة في هذا القانون على كل ما لم يرد عليه النص في هذا الباب.

## الباب السادس

## الشركات المساهمة العامة

## الفصل الأول

## تأسيس الشركة المساهمة العامة وتسجيلها

## المادة (٩٠)

- أ- تتألف الشركة المساهمة العامة من عدد من المؤسسين لا يقل عن اثنين يكتبون فيها باسمهم قابلة للدراج في أسواق الأوراق المالية والتداول والتحويل وفقاً لأحكام هذا القانون وأي تشريعات أخرى معمول بها.
- ب- يجوز للوزير بناء على تنسيب مبرر من المراقب الموافقة على أن يكون مؤسس الشركة المساهمة العامة المحدودة شخصاً واحداً.

مكتبة المحاماة

- ج- تستمد الشركة المساهمة العامة اسمها من غاياتها على أن تتبعه أينما ورد عبارة (شركة مساهمة عامة محدودة)، ولا يجوز أن تكون باسم شخص طبيعي إلا إذا كانت غاية الشركة استثمار براءة اختراع مسجلة بصورة قانونية باسم ذلك الشخص.
- د- تكون مدة الشركة المساهمة العامة غير محدودة إلا إذا كانت غاياتها القيام بعمل معين، فتقضي الشركة بانتهائه.

## المادة (٩١)

تعتبر الذمة المالية للشركة المساهمة العامة مستقلة عن الذمة المالية لكل مساهم فيها، وتكون الشركة بموجوداتها وأموالها مسؤولة عن الديون والالتزامات المترتبة عليها ولا يكون المساهم مسؤولاً تجاه الشركة عن تلك الديون والالتزامات، إلا بمقدار الأسهم التي يملكها في الشركة.

## المادة (٩٢)

- ١- يقدم طلب تأسيس الشركة من قبل مؤسسي الشركة إلى المراقب على النموذج المقرر لهذا الغرض مرفقاً بما يلي :-
- ١- عقد تأسيس الشركة.
- ٢- نظامها الأساسي.
- ٣- أسماء مؤسسي الشركة.
- ٤- أسماء لجنة من المؤسسين تتولى الاشراف على اجراءات التأسيس.
- ب- يجب أن يتضمن عقد تأسيس الشركة المساهمة ونظامها الأساسي البيانات التالية:-

- ١- اسم الشركة
- ٢- مركزها الرئيسي
- ٣- غايات الشركة.

- ٤- أسماء مؤسسي الشركة وجنسياتهم وعناوينهم المختارة للتبليغ وعدد الأسهم المكتتب بها.
- ٥- رأس مال الشركة المصرح به والجزء المكتتب به فعلاً.
- ٦- بيان بالمقدمات العينية في الشركة إن وجدت وقيمتها.
- ٧- فيما إذا كان للمساهمين وحاملي اسناد القرض القابلة للتحويل حق أولوية للاكتتاب في أي إصدارات جديدة للشركة.
- ٨- كيفية إدارة الشركة والمفوضين بالتوقيع في الفترة ما بين تأسيسها واجتماع الهيئة العامة الأول الذي يجب أن يعقد خلال ستين يوماً من تاريخ تأسيس الشركة.
- ج- يوقع عقد تأسيس الشركة المساهمة العامة ونظامها الأساسي من كل مؤسس أمام المراقب أو من يفوضه خطياً بذلك. ويجوز توقيعها أمام الكاتب العدل أو أحد المحامين المجازين.

## المادة (٩٣)

لا يجوز القيام بأي عمل من الأعمال التالية إلا من قبل شركات مساهمة عامة يتم تأسيسها وتسجيلها وفقاً لأحكام هذا القانون.

أ- أعمال البنوك والشركات المالية والتأمين بأنواعه المختلفة.

ب- الشركات ذات الامتياز.

## المادة (٩٤)

- أ- يصدر الوزير بناء على تنسيب المراقب قراره بقبول تسجيل الشركة أو رفض هذا التسجيل خلال مدة أقصاها ثلاثين يوماً من تاريخ تنسيب المراقب وعلى المراقب أن يجري التنسيب خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم الطلب اليه موقماً من المؤسسين ومستكماً للشروط القانونية، فإذا لم يصدر الوزير قراره خلال تلك المدة يعتبر الطلب مقبولاً.

هكذا منه الفصل

ب- لمؤسسي الشركة في حالة رفض الوزير تسجيل الشركة الطعن في قراره لدى محكمة العدل العليا.

### الفصل الثاني

#### رأس مال الشركة المساهمة العامة وأسهمها

#### المادة (٩٥)

أ- يحدد رأس مال الشركة المساهمة العامة المصرح به وكذلك الجزء المكتتب به قعلاً بالدينار الأردني ويقسم الى أسهم اسمية وتكون قيمة السهم ديناراً واحداً، شريطة أن لا يقل رأس المال المصرح به عن خمسمائة ألف (٥٠٠,٠٠٠) دينار ورأس المال المكتتب به عن مئة ألف (١٠٠,٠٠٠) دينار أو عشرين بالمائة (٢٠٪) من رأس المال المصرح به أيهما أكثر.

ب- يسدّد الجزء غير المكتتب به خلال ثلاث سنوات من تأسيس الشركة أو رفع رأس المال، حسب الأحوال. وفي حال التخلف عن تسديد الجزء غير المكتتب به خلال المدة المذكورة فيراعى ما يلي:

١- إذا كان رأس المال المكتتب به يزيد عن خمسمائة ألف (٥٠٠,٠٠٠) دينار عند انتهاء المدة فيصبح رأس مال الشركة المصرح به هو رأس مالها المكتتب به فعلاً.

٢- إذا كان رأس المال المكتتب به يقل عن خمسمائة ألف (٥٠٠,٠٠٠) دينار عند انتهاء المدة فيحق للمراقب انذار الشركة بضرورة العمل على تسديد المبلغ اللازم حتى يصبح رأس مال الشركة المكتتب به فعلاً خمسمائة ألف (٥٠٠,٠٠٠) دينار وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغ الانذار الى الشركة، فإذا تخلفت الشركة عن ذلك فيحق للمراقب بعدها الطلب الى المحكمة تصفية الشركة حسب أحكام المادة (٢٦٦) من هذا القانون.

ج- يجوز لمجلس ادارة الشركة اصدار الاسهم التي تشكل أي جزء غير مكتتب به من رأس مال الشركة المصرح به حسب ما تقتضيه مصلحة الشركة وبالقيمة التي يراها المجلس مناسبة سواء كانت هذه القيمة مساوية لقيمة السهم الاسمية أو أعلى أو أقل منها على أن تصدر هذه الأسهم وفقاً لأحكام الأنظمة والتشريعات المعمول بها.

د- على مجلس ادارة الشركة المساهمة العامة الحصول على موافقة الهيئة العامة غير العادية في حال تغطية الأسهم غير المكتتب بها بأي من الطرق التالية:

١- ضم الاحتياطي الاختياري لرأس مال الشركة.

٢- رسملة ديون الشركة أو أي جزء منها شريطة موافقة أصحاب هذه الديون خطياً على ذلك.

٣- تحويل اسناد القرض القابلة للتحويل الى اسهم وفقاً لأحكام هذا القانون.

هـ- لمجلس الادارة اصدار الاسهم حسب ما تسمح به أحكام قانون الأوراق المالية المعمول به.

#### المادة (٩٦)

يكون السهم في الشركة المساهمة العامة غير قابل للتجزئة، ولكن يجوز للورثة الاشتراك في ملكية السهم الواحد بحكم الخلفية فيه لمورثهم، وينطبق هذا الحكم عليهم اذا اشتركوا في ملكية أكثر من سهم واحد من تركة مورثهم، على أن يختاروا في الحاليتين أحدهم ليمثلهم تجاه الشركة ولديها وإذا تخلفوا عن ذلك خلال المدة التي يحددها لهم مجلس ادارة الشركة يعين المجلس احدهم من بينهم.

#### المادة (٩٧)

تكون اسهم الشركة المساهمة العامة نقدية، وتسدد قيمة الاسهم المكتتب بها دفعة واحدة، ويجوز أن تكون اسهم الشركة عينية، تعطى مقابل مقدمات عينية مقومة بالنقد وفقاً لأحكام هذا القانون، وتعتبر حقوق الامتياز وحقوق الاختراع والمعرفة الفنية وغيرها من الحقوق المعنوية من المقدمات العينية.

مكتبة العدل



## المادة (٩٨)

أ- تحتفظ الشركة المساهمة العامة بسجل أو أكثر تدون فيها أسماء المساهمين وعدد الاسهم التي يملكها كل منهم، وعمليات التحويل التي تجري عليها، وأي بيانات أخرى تتعلق بها وبالمساهمين.

ب- مع مراعاة أحكام الفقرة (ج) من هذه المادة، يجوز للشركة أن تودع نسخة من السجلات المشار إليها في الفقرة (أ) أعلاه لدى أي جهة أخرى بهدف متابعة شؤون المساهمين وأن تفوض تلك الجهة حفظ وتنظيم هذه السجلات إذا رغب بذلك.

ج- في حال رغبة الشركة المساهمة العامة في إدراج اسهمها لدى السوق، فتتبع الاجراءات والقواعد المنصوص عليها بالقوانين والأنظمة والتعليمات المنظمة لعمليات تداول الأوراق المالية في المملكة والخاصة بتسليم السجلات المشار إليها في الفقرة (أ) أعلاه إلى الجهة التي تحددها هذه القوانين والأنظمة والتعليمات.

د- يجوز لأي مساهم في الشركة الاطلاع على سجل المساهمين فيما يخص مساهمته لأي سبب كان، وعلى كامل السجل لأي سبب معقول، ويجوز لأي شخص آخر ذو مصلحة حسب ما تقديره المحكمة الطلب من الشركة الاطلاع على سجل المساهمين، وبحق للشركة في جميع الأحوال أن تتقاضى بدلاً معقولاً في حالة رغبة أي شخص أو مساهم استنساخ السجل أو أي جزء منه.

## الفصل الثالث

## الاكتتاب باسم الشركة المساهمة العامة وتغطيتها

## المادة (٩٩)

أ- يترتب على تأسيس الشركة المساهمة العامة عند التوقيع على عقد تأسيسها ونظامها الأساسي تغطية كامل قيمة الاسهم التي اكتتبوا بها وتزويد المراقب

بما يثبت ذلك، على أن لا تزيد نسبة الأسهم المكتتب بها من قبل المؤسسين في البنوك والشركات المالية وشركات التأمين على (٥٠٪) من رأس المال المصرح به وأن لا يقل عدد المؤسسين فيها عن خمسين شخصاً.

ب- يجب أن لا تزيد مساهمة المؤسس/ المؤسسين في الشركة المساهمة العامة عند التأسيس على ٧٥٪ من رأس المال المكتتب به ويترتب على المؤسس أو لجنة المؤسسين طرح الأسهم المتبقية للاكتتاب حسب ما يسمح به قانون الأوراق المالية المعمول به.

ج- يحظر على مؤسس الشركة المساهمة العامة الاكتتاب بالاسهم المطروحة للاكتتاب في مرحلة التأسيس الا أن يجوز لهم تغطية ما تبقى من الأسهم بعد انقضاء ثلاثة أيام على اغلاق الاكتتاب.

د- وفي جميع الأحوال اذا لم يتم تغطية جميع الاسهم المطروحة للاكتتاب فيجوز تسجيل الشركة بعدد الأسهم التي اكتتب بها على أن لا يقل رأس المال المكتتب به عن الحد الأدنى المنصوص عليه في المادة (٩٥).

## المادة (١٠٠)

أ- يحظر التصرف بالسهم التأسيسي في الشركة المساهمة العامة قبل مرور سنتين على الأقل من تأسيس الشركة ويعتبر باطلاً أي تصرف يخالف أحكام هذه المادة.

ب- يستثنى من الحظر المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة انتقال السهم التأسيسي إلى الورثة وفيما بين الزوجين والأصول والفروع، وكذلك انتقاله من مؤسس إلى مؤسس آخر في الشركة وفتحال السهم إلى الغير بقرار قضائي أو نتيجة بيعه بالمزاد العلني وفق أحكام القانون.

مكتبة العدل

## المادة (١٠١)

مع مراعاة النصوص الواردة في أي قانون آخر، يجوز لمؤسسي الشركة المساهمة العامة أو مجلس إدارتها أن يعهدوا بتغطية أسهم الشركة إلى متعهد تغطية أو أكثر.

## المادة (١٠٢)

أ- لا يجوز لأكثر من شخص واحد الاشتراك في الطلب الواحد للاكتتاب في تلك الأسهم، ويحظر الاكتتاب الوهمي أو بأسماء وهمية وذلك تحت طائلة بطلان الاكتتاب في أي من الحالات المنصوص عليها في هذه الفقرة.  
ب- يجري الاكتتاب في أسهم الشركة المساهمة العامة بشكل يتفق مع أحكام هذا القانون والقوانين النافذة الأخرى.

## المادة (١٠٣)

على الشركة تزويد المراقب خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ إغلاق أي اكتتاب في أسهم الشركة المساهمة العامة كشفاً يتضمن أسماء المكتتبين، ومقدار الاسهم التي اكتتب كل منهم فيها.

## المادة (١٠٤)

إذا زاد الاكتتاب في أسهم الشركة المساهمة العامة على عدد الاسهم المطروحة في الاكتتاب فيترتب على الشركة تخصيص الاسهم المطروحة على المكتتبين وفقاً للأنظمة والتشريعات المعمول بها.

## المادة (١٠٥)

تكون الشركة مسؤولة عن إعادة المبالغ الزائدة على قيمة أسهم الشركة المساهمة العامة المطروحة للاكتتاب وذلك خلال مدة لا تزيد على ثلاثين يوماً من تاريخ إغلاق الاكتتاب أو قرار تخصيص الاسهم أيهما سبق. وإذا تخلفت عن ذلك لأي

سبب من الأسباب فيترتب لكل من المستحقين لتلك المبالغ فائدة عليها تحسب من بداية الشهر التالي مباشرة لمدة الثلاثين يوماً المنصوص عليها في هذه المادة وبمعدل أعلى سعر للفائدة السائد بين البنوك الأردنية على الودائع لأجل خلال ذلك الشهر.

## المادة (١٠٦)

أ- يرأس اجتماع الهيئة العامة الأول للشركة المساهمة العامة المشار إليه في المادة (٩٢) من هذا القانون أحد أعضاء لجنة مؤسسي الشركة المكلفين بإدارة الشركة بموجب أحكام المادة (٩٢) من هذا القانون وتقوم الهيئة العامة في هذا الاجتماع بما يلي:

١- الاطلاع على تقرير لجنة مؤسسي الشركة المكلفين بإدارة الشركة الذي يجب أن يتضمن معلومات وبيانات وأقية عن جميع أعمال التأسيس وأجراءاته مع الوثائق المؤيدة لها، والتثبت من صحتها، ومدى موافقتها للقانون ولنظام الشركة الأساسي.

٢- الاطلاع على نفقات التأسيس ومناقشتها واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.

٣- انتخاب مجلس الإدارة الأول للشركة.

٤- انتخاب مدقق أو مدققي حسابات الشركة وتحديد أتعابهم أو تفويض مجلس الإدارة بتحديد ما.

ب- تطبق على اجتماع الهيئة العامة الأول إجراءات ومتطلبات الدعوة والنصاب القانوني واتخاذ القرارات المطبقة على اجتماعات الهيئة العامة العادية للشركة.

ج- تنتهي صلاحيات لجنة مؤسسي الشركة المساهمة العامة وأعمالها فور انتخاب مجلس الإدارة الأول للشركة وعليهم تسليم جميع المستندات والوثائق الخاصة بالشركة إلى هذا المجلس.

مكتبة العدل

## المادة (١٠٧)

إذا عترض مساهمون في الشركة المساهمة العامة يحملون ما لا يقل عن (٢٠٪) من الاسهم الممثلة في اجتماع الهيئة العامة الأول للشركة على أي بند من بنود نفقات تأسيس الشركة، فعلى المراقب التحقق من صحة الاعتراض وتسويته. فإذا لم يتمكن من ذلك لأي سبب من الأسباب فلمقدمي طلب الاعتراض اقامة الدعوى لدى المحكمة.

## المادة (١٠٨)

- أ- يترتب على رئيس مجلس الادارة الاول للشركة تزويد المراقب بنسخة من محضر اجتماع الهيئة العامة الأول للشركة والوثائق والبيانات التي قدمتها لجنة مؤسسي الشركة الى الهيئة العامة وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ اجتماع الهيئة العامة الأول.
- ب- اذا تبين للمراقب أن الشركة المساهمة العامة قد أغفلت في مرحلة تأسيسها تطبيق أي نص أو حكم قانوني أو خالفت مثل ذلك النص أو الحكم فعليه أن ينذرها خطياً بتصويب أوضاعها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تبليغها الانذار فإذا لم تمتثل لما يتطلبه الانذار أحالها الى المحكمة.
- ج- اذا تبين له من تدقيق الوثائق المقدمة اليه بمقتضى أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة أن اجراءات تأسيس الشركة المساهمة العامة كانت سليمة من الناحية القانونية فيعلمها خطياً بحقها في الشروع في أعمالها.

## الفصل الرابع

## الاسهم العينية

## المادة (١٠٩)

- أ- يجوز لمؤسسي الشركة المساهمة العامة أن يقدموا مقابل أسهمهم في الشركة مقدمات عينية تقوم بالنقد، وتعتبر من المقدمات العينية حقوق الامتياز والاختراع والمعرفة الفنية وجميع الحقوق المعنوية وأي حقوق أخرى يقرها المؤسسون ويحق للوزير بناءً على تنسيب المراقب التثبت من صحة تقدير المقدمات العينية بالطريقة التي يراها مناسبة، أو من خلال تشكيل لجنة من الخبراء وعلى نفقة الشركة شريطة أن تقدم اللجنة تقريرها خلال مدة لا تتجاوز الستين يوماً من تاريخ تشكيلها، ويعتبر قرار اللجنة بعد موافقة الوزير عليه نهائياً، فإذا عترض المؤسسون للوزير رفض تسجيل الشركة، ولا يحق لأي من المؤسسين أو المساهمين اللاحقين الاعتراض على قيمة الاسهم العينية المقدمة بمرحلة التأسيس.
- ب- أما بالنسبة للأسهم العينية المقدمة في أي مرحلة لاحقة للتأسيس فيجب الحصول على موافقة الهيئة العامة غير العادية على قيمة المقدمات العينية.
- ج- يحق لأي مساهم حضر اجتماع الهيئة العامة غير العادية وسجل اعتراضه في محضر ذلك الاجتماع أن يطعن لدى المحكمة المختصة بقيمة المقدمات العينية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الاجتماع.

## المادة (١١٠)

لا تصدر الاسهم العينية في الشركة المساهمة العامة لتأكيدها الا بعد اتمام الاجراءات القانونية الخاصة بتسليم المقدمات العينية الى الشركة ونقل ملكيتها اليها.

مكتبة العدل

## المادة (١١١)

يتمتع مالكو الاسهم العينية في الشركة المساهمة العامة بالحقوق التي يتمتع بها أصحاب الاسهم النقدية وإذا كانت الاسهم العينية تأسيسية فتطبق عليها القيود المطبقة على الاسهم النقدية التأسيسية.

## الفصل الخامس

## زيادة رأسمال الشركة المساهمة العامة

## المادة (١١٢)

يجوز للشركة المساهمة العامة أن تزيد رأسمالها المصرح به بموافقة هيئتها العامة غير العادية إذا كان قد أكتتب به بالكامل على أن تتضمن الموافقة طريقة تغطية الزيادة.

## المادة (١١٣)

مع مراعاة قانون الأوراق المالية، للشركة المساهمة العامة زيادة رأسمالها بإحدى الطرق التالية أو أي طريقة أخرى تقرها الهيئة العامة للشركة:

- ١- طرح اسهم الزيادة للاكتتاب من قبل المساهمين أو غيرهم.
- ٢- ضم الاحتياطي الاختياري أو الأرباح المدورة المتراكمة أو كليهما إلى رأسمال الشركة.
- ٣- رسملة الديون المترتبة على الشركة أو أي جزء منها شريطة موافقة أصحاب هذه الديون خطياً على ذلك.
- ٤- تحويل أسناد القرض القابلة للتحويل إلى اسهم وفقاً لأحكام هذا القانون.

## الفصل السادس

## تخفيض رأسمال الشركة المساهمة العامة

## المادة (١١٤)

أ- يجوز للشركة المساهمة بقرار من الهيئة العامة غير العادية تخفيض الجزء غير المكتتب به من رأسمالها المصرح به، كما يجوز لها تخفيض رأسمالها المكتتب به إذا زاد على حاجتها أو إذا طرأت عليها خسارة ورات الشركة انقاص رأسمالها بمقدار هذه الخسارة أو أي جزء منها، على أن تراعى في قرار التخفيض واجراءاته حقوق الغير المنصوص عليها في المادة (١١٥) من هذا القانون.

ب- يجري التخفيض في رأس المال المكتتب به بتزليل قيمة الأسهم بالغاء جزء من ثمنها المدفوع يوازي مبلغ الخسارة في حالة وجود خسارة في الشركة أو باعادة جزء منه إذا رأت أن رأسمالها يزيد عن حاجتها.

ج- لا يجوز تخفيض رأسمال الشركة المساهمة العامة في أي حالة من الحالات إلى أقل من الحد الأدنى المقرر بمقتضى المادة (٩٥) من هذا القانون.

## المادة (١١٥)

أ- يقدم مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة طلب تخفيض رأس مالها المكتتب به إلى المراقب مع الاسباب الموجبة له بعد أن تقر الهيئة العامة للشركة الموافقة على التخفيض بأكثرية لا تقل عن (٧٥٪) خمسة وسبعين بالمائة من الاسهم الممثلة في اجتماعها غير العادي الذي تعقده لهذه الغاية، وترفق بالطلب قائمة بأسماء دائني الشركة ومقدار دين كل منهم وعنوانه وبيان بموجودات الشركة والتزاماتها، على أن تكون قائمة الدائنين للشركة وبيان بموجوداتها والتزاماتها مصدقة من مدقق حساباتها.

ب- يبلغ المراقب الدائنين الواردة اسماؤهم في القائمة المقدمة من قبل الشركة إشعاراً يتضمن قرار هيئتها العامة بتخفيض رأس مال الشركة المكتتب به

مكتبة  
الكتاب



وينشر الاعمال في صحيفتين يوميتين محليتين على نفقة الشركة، ولكل دائن أن يقدم الى المراقب خلال مدة لا تزيد على ثلاثين يوماً من تاريخ نشر الاعمال لآخر مرة اعتراضاً خطياً على تخفيض رأس مال الشركة، فإذا لم يتمكن المراقب من تسوية الاعتراضات التي قدمت اليه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ انتهاء المدة المحددة لتقديمها فيحق لأصحابها مراجعة المحكمة بشأن ما ورد في اعتراضاتهم خلال ثلاثين يوماً من تاريخ انتهاء المدة التي منحت للمراقب لتسويتها، وترد أي دعوى تقدم بعد هذه المدة.

ج- إذا تبلى المراقب اشعاراً خطياً من المحكمة بأقامة أي دعوى لديها خلال المدة المنصوص عليها في الفقرة (ب) من هذه المادة بالطعن في تخفيض رأس مال الشركة المكتتب به، فيترتب عليه أن يوقف اجراءات التخفيض الى أن يصدر قرار المحكمة في الدعوى ويكتسب الدرجة القطعية، على أن تعتبر الدعوى في هذه الحالة من الدعاوي ذات الصفة المستعجلة بمقتضى أحكام قانون أصول المحاكمات المدنية المعمول به.

د- إذا لم تقدم أي دعوى الى المحكمة بالطعن في قرار الهيئة العامة للشركة المساهمة العامة بتخفيض رأس مالها المكتتب به أو اقيمت دعوى وردتها المحكمة واكتسبت الحكم الدرجة القطعية، فيترتب على المراقب متابعة النظر في تخفيض رأس مال الشركة، وأن يرفع تنسيبه بشأنه الى الوزير ليصدر القرار الذي يراه مناسباً فيه، فإذا قرر الموافقة عليه تم تسجيله ونشره من قبل المراقب على نفقة الشركة وفقاً للاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون، وبحيث يحل رأس المال المخفض للشركة حكماً محل رأس مالها المدرج في عقد تأسيسها ونظامها.

هـ- لا تستلزم موافقة المراقب والدائنين على تخفيض الجزء غير المكتتب به من رأس المال المصروح به.

## الفصل السابع

## اسناد القرض

## المادة (١١٦)

اسناد القرض أوراق مالية ذات قيمة اسمية واحدة قابلة للتداول تصدرها الشركة المساهمة العامة وتطرحها وفقاً لأحكام هذا القانون وأي قانون آخر مختص للحصول على قرض تتعهد الشركة بموجبه بسداد القرض وفوائده وفقاً لشروط الإصدار.

## المادة (١١٧)

يشترط في اسناد القرض موافقة مجلس إدارة الشركة على إصدارها بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس على الأقل، وإذا كانت هذه الاسناد قابلة للتحويل إلى أسهم فيشترط كذلك الحصول على موافقة الهيئة العامة غير العادية للشركة، وتعتبر موافقتها هذه بمثابة موافقة على زيادة رأس المال المصروح به للشركة دون أن يكون لمجلس الإدارة فيما يتعلق بهذه الزيادة أن يمارس الصلاحيات الممنوحة له بموجب الفقرة (ب) من المادة (٩٥) من هذا القانون.

## المادة (١١٨)

تكون اسناد القرض اسمية تسجل أسماء مالكيها وتوثق البيوع الواقعة عليها في سجلات الشركة المصدرة لها أو لدى الجهة الحافظة لهذه السجلات، وتكون هذه الاسناد قابلة للتداول في أسواق الأوراق المالية حسب ما ينص عليه قانون الأوراق المالية النافذ.

## المادة (١١٩)

أ- تكون اسناد القرض بقيمة اسمية واحدة في الإصدار الواحد وتصدر شهادات الاسناد بفئات مختلفة لأغراض التداول.

مكتبة المحاماة

ب- يجوز أن يباع سند القرض بقيمته الاسمية أو بخصم أو بعلاوة إصدار وفي جميع الحالات يسد السند بقيمته الاسمية.

#### المادة (١٢٠)

تدفع قيمة سند القرض عند الاكتتاب به دفعة واحدة وتقيد باسم الشركة المقترضة فإذا وجد متعهد تغطية فيجوز في هذه الحالة تسجيل المبالغ المدفوعة باسمه بموافقة مجلس إدارة الشركة المقترضة وتعاد حصيلة الاكتتاب للشركة في الموعد المتفق عليه مع متعهد التغطية.

#### المادة (١٢١)

يجب أن يتضمن السند البيانات التالية:

أ - على وجه السند:

١- اسم الشركة المقترضة وشعارها ان وجد وعنوانها ورقم تسجيلها وتاريخه ومدة الشركة.

٢- اسم مالك سند القرض إذا كان السند اسماً.

٣- رقم السند ونوعه وقيمته الاسمية ومدته وسعر الفائدة.

ب- على ظهر السند:

١- مجموع قيم اسناد القرض المصدرة.

٢- مواعيد وشروط اطفاء الاسناد ومواعيد استحقاق الفائدة.

٣- الضمانات الخاصة للدين الذي يمثله السند إن وجدت.

٤- أي شروط وأحكام أخرى ترى الشركة المقترضة اضافتها إلى السند شريطة أن تتوافق هذه الاضافات مع شروط الإصدار.

#### المادة (١٢٢)

إذا كانت اسناد القرض مضمونة بأموال منقولة أو غير منقولة أو بموجودات عينية أخرى أو بغير ذلك من الضمانات أو الكفالات فيجب أن يتم وضع تلك الأموال

والموجودات تأميناً للقرض وفقاً للتشريعات المعمول بها وتوثيق الرهن أو الضمان أو الكفالة قبل تسليم أموال الاكتتاب في اسناد القرض إلى الشركة.

#### المادة (١٢٣)

تحرر اسناد القرض بالدينار الأردني أو بأي عملة أجنبية وفق القوانين المعمول بها.

#### المادة (١٢٤)

لمجلس الإدارة أن يكتفي بقيمة الاسناد التي تم الاكتتاب بها إذا لم تتم تغطية جميع الاسناد الصادرة خلال المدة المقررة.

#### المادة (١٢٥)

يجوز للشركة إصدار اسناد قرض قابلة للتحويل إلى أسهم وفقاً للأحكام التالية:

أ - أن يتضمن قرار مجلس الإدارة جميع القواعد والشروط التي يتم على أساسها تحويل الاسناد إلى أسهم وأن يتم بموافقة مالكيها الخطية وبالشروط وطبقاً للأسس المحددة لذلك.

ب - أن يبدي حامل السند رغبته بالتحويل في المواعيد التي تنص عليها شروط الاصدار، فإذا لم يبدي رغبته خلال هذه المدة فقد حقه في التحويل.

ج - أن تكون للأسهم التي يحصل عليها مالكو الاسناد حقوق في الأرباح تتناسب مع المدة الزمنية بين موعد التحويل وانتهاء السنة المالية.

د - أن يتم في نهاية كل سنة مالية بيان عدد الأسهم التي تم إصدارها خلال السنة مقابل اسناد القرض التي رغب أصحابها في تحويلها إلى أسهم خلال تلك السنة.

مكتبة العدل

## المادة (١٢٦)

- ١ - تتكون حكماً من مالكي اسناد القرض في كل اصدار هيئة تسمى هيئة مالكي اسناد القرض.
- ب- لهيئة مالكي اسناد القرض الحق أن تعين أميناً للاصدار على نفقة الشركة المصدرة لاسناد القرض.
- ج- يشترط في أمين الاصدار أن يكون مرخصاً لممارسة هذا النشاط من قبل الجهات المختصة.

## المادة (١٢٧)

- ١ - تكون مهمة هيئة مالكي اسناد القرض حماية حقوق مالكيها واتخاذ التدابير اللازمة لصيانة هذه الحقوق بالتعاون مع أمين الاصدار.
- ب- تجتمع هيئة مالكي اسناد القرض لأول مرة بناءً على دعوة من مجلس إدارة الشركة المصدرة للاسناد ويتولى أمين الاصدار المعين دعوة الهيئة بعد ذلك.

## المادة (١٢٨)

يتولى أمين الاصدار الصلاحيات التالية:

- ١ - تمثيل هيئة مالكي اسناد القرض أمام القضاء كمدع أو مدعى عليه كما يمثلها أمام أي جهة أخرى.
- ب- تولي أمانة اجتماعات هيئة مالكي اسناد القرض.
- ج- القيام بالأعمال اللازمة لحماية مالكي اسناد القرض والمحافظة على حقوقهم.
- د- أي مهام أخرى توكله بها هيئة اسناد القرض.

## المادة (١٢٩)

على الشركة المقترضة دعوة أمين الاصدار لاجتماعات الهيئة العامة للشركة وعليه أن يحضر تلك الاجتماعات ويؤدي ملاحظاته ولا يكون له حق التصويت على قرارات الهيئة العامة.

## المادة (١٣٠)

- ١ - على أمين الاصدار أن يدعو مالكي الاسناد للاجتماع كلما رأى ذلك ضرورياً على أن لا تقل اجتماعات هيئة مالكي اسناد القرض عن مرة واحدة في السنة.
- ب- تدعى هيئة مالكي الاسناد وفقاً للقواعد المقررة لدعوة الهيئة العامة العادية وتطبق على الدعوة واجتماعاتها الأحكام ذاتها التي تطبق على هذه الهيئة.
- ج - كل تصرف يخالف شروط اصدار اسناد القرض يعتبر باطلاً إلا إذا أقرته هيئة مالكي اسناد القرض بأكثرية ثلاثة أرباع أصواتهم الممثلة في الاجتماع شريطة أن لا تقل الاسناد الممثلة في الاجتماع عن ثلثي مجموع قيمة الاسناد المصدرة والمكتتب بها.
- د- يبلغ أمين الاصدار قرارات هيئة مالكي اسناد القرض إلى المراقب والشركة المصدرة للاسناد وأي سوق للأوراق المالية تكون الاسناد مدرجة فيها.

## المادة (١٣١)

يجوز أن تتضمن شروط الاصدار حق الشركة باطفاء اسناد القرض بالقرعة سنوياً على مدى مدة اسناد القرض.

## المفصل الثامن

## ادارة الشركة المساهمة العامة

## المادة (١٣٢)

- ١ - يتولى ادارة الشركة المساهمة العامة مجلس ادارة لا يقل عدد أعضائه عن ثلاثة أشخاص ولا يزيد على ثلاثة عشر شخصاً وفقاً لما يحدده نظام الشركة. ويتم انتخابهم من قبل الهيئة العامة للشركة بالاقتراع السري

مكتبة  
الاصول

وفقاً لأحكام هذا القانون. ويقوم بمهام ومسؤوليات ادارة أعمالها لمدة اربع سنوات تبدأ من تاريخ انتخابه.

ب- مع مراعاة أحكام الفقرة (ج) من هذه المادة، على مجلس الادارة أن يدعو الهيئة العامة للشركة للاجتماع خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من مدته لتتخبط مجلس ادارة يحل محله عند انتهاء تلك المدة، على أن يستمر في عمله الى أن ينتخبط مجلس الادارة الجديد اذا تأخر انتخابه لأي سبب من الأسباب، ويشترط في ذلك أن لا تزيد مدة ذلك التأخير في أي حالة من الحالات على ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء مدة المجلس القائم.

ج- اذا كان موعد عقد الاجتماع الذي استدعى اليه الهيئة العامة للشركة بمقتضى أحكام الفقرة (ب) من هذه المادة يقع قبل انتهاء مدة مجلس الادارة القائم بستة اشهر على الأكثر، أو يقع بعد انتهاء مدة المجلس بنفس المدة، فيستمر هذا المجلس في عمله وينتخبط مجلس الادارة الجديد في أقرب اجتماع عادي للهيئة العامة.

#### المادة (١٣٣)

أ- يحدد نظام الشركة المساهمة العامة عدد الأسهم التي يشترط أن يكون للشخص مالكا لها في الشركة حتى يترشح لعضوية مجلس ادارتها ويبقى محتفظاً بعضويته فيه، ويشترط في هذه الأسهم أن لا تكون محجوزة أو مرهونة أو مقيدة بأي قيد آخر يمنع التصرف المطلق بها، ويستثنى من هذا الحكم القيد المنصوص عليه في المادة (١٠٠) من هذا القانون الذي يقضي بعدم جواز التصرف في الأسهم التأسيسية.

ب- يبقى النصاب المؤهل لعضوية مجلس الادارة محجوزاً ما دام مالك الأسهم عضواً في المجلس ولمدة ستة أشهر بعد انتهاء عضويته فيها، ولا يجوز التداول بها خلال تلك المدة، وتحقيقاً لذلك توضع اشارة الحجز عليها مع الاشارة الى ذلك في سجل المساهمين ويعتبر هذا الحجز رهناً لمصلحة

الشركة ولضمان المسؤوليات والالتزامات المترتبة على ذلك العضو وعلى مجلس الادارة.

ج- تسقط تلقائياً عضوية أي عضو من أعضاء مجلس ادارة الشركة المساهمة العامة اذا نقص عدد الأسهم التي يجب أن يكون مالكا لها بمقتضى أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة، لأي سبب من الأسباب او تثبت الحجز عليها بحكم قضائي اكتسب الدرجة القطعية أو تسم رهناً خلال مدة عضويته، ما لم يكمل الأسهم التي نقصت من أسهم التأهيل الخاصة به خلال مدة لا تزيد عن ثلاثين يوماً، ولا يجوز له أن يحضر أي اجتماع لمجلس الادارة خلال حدوث النقص في أسهمه.

#### المادة (١٣٤)

لا يجوز أن يترشح لعضوية مجلس ادارة الشركة المساهمة العامة أو يكون عضواً فيه أي شخص حكم عليه من محكمة مختصة بما يلي:-

- أ- بأي عقوبة جنائية أو جنحية في جريمة مخلة بالشرف كالرشوة والاختلاس والسرقة والتزوير وسوء استعمال الأمانة والشهادة الكاذبة أو أي جريمة أخرى مخلة بالأداب والأخلاق العامة، أو أن يكون فاقداً للأهلية المدنية أو بالافلاس ما لم يرد له اعتباره.
- ب- بأي عقوبة من العقوبات المنصوص عليها في المادة (٢٧٨) من هذا القانون.

#### المادة (١٣٥)

- أ- اذا ساهمت الحكومة أو أي من المؤسسات الرسمية العامة أو أي شخصية اعتبارية عامة أخرى في شركة مساهمة عامة فتمثل في مجلس ادارتها بعضو أو أكثر حسبما يتفق عليه بين الأطراف المعنية أو يحدد يتناسب مع نسبة مساهمتها في رأس مال الشركة ولا تشارك في انتخاب أعضاء مجلس الادارة الاخرين، ويتمتع العضو الذي تعبئه لتمثيلها بجميع حقوق العضوية

مكتبة العدل



الآخري، ويتحمل واجباتها، ويشترط أن لا يعين أي شخص بمقتضى أحكام هذه الفقرة عضواً في أكثر من مجلس إدارة شركتين تساهم فيهما الحكومة بما في ذلك الشركات العربية والأجنبية.

ب- تستمر عضوية ممثل الحكومة أو المؤسسة الرسمية العامة أو الشخصية الاعتبارية العامة الأخرى في مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة للمدة المقررة للمجلس، وللجهة التي عينته استبدال غيره به في أي وقت من الأوقات ليكمل مدة سلفه في المجلس، أو انتداب من يحل محله بصورة مؤقتة في حالة مرضه أو غيابه عن المملكة، على أن تبلغ الشركة خطياً في الحاليتين.

ج- إذا استقال العضو الذي يمثل الحكومة أو المؤسسة الرسمية العامة أو أي شخصية اعتبارية عامة أخرى من عضوية مجلس إدارة الشركة فتعتبر الاستقالة نافذة بحقه، وللجهة التي كان يمثلها في مجلس الإدارة تعيين من يحل محله فيه.

د- تحدد الأحكام الخاصة بتعيين ممثلي الحكومة في مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة بموجب قانون المؤسسة الأردنية للاستثمار والأنظمة الصادرة بمقتضاه وأي تشريع آخر يحدله أو يحل محله.

هـ- تطبق أحكام هذه المادة على الحكومات والأشخاص الاعتبارية العامة غير الأردنية عند مساهمتها في رؤوس أموال الشركات الأردنية.

#### المادة (١٣٦)

أ- يحق للشخص الاعتباري من غير الأشخاص الاعتبارية العامة المشار إليهم في المادة (١٣٥) أعلاه المساهمين في الشركة المساهمة العامة ترشيح من يراه مناسباً لعدد من المقاعد في مجلس الإدارة حسب نسبة مساهمته في رأس مال الشركة ولا يجوز له استبداله خلال مدة المجلس.

ب- يتوجب على الشخص الاعتباري المذكور في الفقرة (أ) أعلاه تسمية ممثله في مجلس الإدارة خلال عشرة (١٠) أيام من تاريخ انتخابه ممن تتوافر فيه شروط ومؤهلات العضوية المنصوص عليها في هذا القانون فيما عدا عيازته لأسهم التأهيل ويعتبر فاقداً للعضوية إذا لم يعمد إلى تسمية ممثله خلال شهر من تاريخ انتخابه.

#### المادة (١٣٧)

أ- ينتخب مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة من بين أعضائه بالاقتراع السري رئيساً ونائباً له يقوم بمهام وصلاحيات الرئيس عند غيابه كما ينتخب من بين أعضائه واحداً أو أكثر يكون له أو لهم حق التوقيع عن الشركة مفوضين أو مجتمعين وفقاً لما يقرره المجلس بهذا الشأن وفي حدود الصلاحيات التي يفوضها إليهم. ويؤد مجلس إدارة الشركة المراقب بنسخ عن قراراته بانتخاب الرئيس ونائبيه والأعضاء المفوضين بالتوقيع عن الشركة، وينماذج عن توقيعهم، وذلك خلال سبعة أيام من صدور تلك القرارات.

ب- لمجلس إدارة الشركة تفويض أي موظف في الشركة بالتوقيع عنها، وذلك في حدود الصلاحيات التي يفوضها إليه.

#### المادة (١٣٨)

أ- على كل من رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة، وعلى كل من مديرها العام والمديرين الرئيسيين فيها أن يقدم إلى مجلس الإدارة في أول اجتماع يعقده بعد انتخابه قراراً خطياً بما يملكه هو وكل من زوجته وأولاده القاصرين من أسهم في الشركة، وأسماء الشركات الأخرى التي يملك هو وكل من زوجته وأولاده القاصرين حصصاً أو أسهماً فيها إذا كانت الشركة مساهمة في تلك الشركات الأخرى وأن يقدم إلى المجلس أي تغيير يطرأ على هذه البيانات خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ وقوع التغيير.

مكتبة العدل

ب- على مجلس ادارة الشركة أن يزود المراقب بنسخ عن البيانات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة والتغيير الذي يطرا على أي منها خلال سبعة أيام من تقديمها أو تقديم أي تغيير طرأ عليها.

#### المادة (١٣٩)

لا يجوز للشركة المساهمة العامة تحت طائلة البطلان أن تقدم قرضاً نقدياً من أي نوع إلى رئيس مجلس ادارة الشركة أو إلى أي من أعضائه أو إلى أصول أي منهم أو فروعه أو زوجه، ويستثنى من ذلك البنوك والشركات المالية التي يجوز لها أن تقرض أيضاً من أولئك ضمن غاياتها وبالشروط التي تتعامل بها مع عملائها الآخرين.

#### المادة (١٤٠)

أ- يترتب على مجلس ادارة الشركة المساهمة العامة أن يعد خلال مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر من انتهاء السنة المالية للشركة الحسابات والبيانات التالية لعرضها على الهيئة العامة:

١- الميزانية السنوية العامة للشركة وبيان الأرباح والخسائر وبيان التكتيفات النقدية والايضاحات حولها مقارنة مع السنة المالية السابقة مصدقة جميعها من مدققي حسابات الشركة.

٢- التقرير السنوي لمجلس الادارة عن أعمال الشركة خلال السنة الماضية وتوقعاتها المستقبلية للسنة القادمة.

ب- يزود مجلس الادارة المراقب بنسخ عن الحسابات والبيانات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة قبل الموعد المحدد لاجتماع الهيئة العامة للشركة بمدة لا تقل عن واحد وعشرون يوماً.

#### المادة (١٤١)

على مجلس الادارة للشركة المساهمة العامة أن ينشر الميزانية العامة للشركة وحساب أرباحها وخسائرها وخالصة وافية عن التقرير السنوي للمجلس وتقرير مدققي حسابات الشركة خلال مدة لا تزيد على ثلاثين يوماً من تاريخ انعقاد الهيئة العامة.

#### المادة (١٤٢)

يعد مجلس ادارة الشركة المساهمة العامة تقريراً كل ستة أشهر يبين فيه المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها، على أن يصدق التقرير من رئيس مجلس الادارة ويزود المراقب بنسخة من التقرير خلال ستين يوماً من انتهاء الفترة.

#### المادة (١٤٣)

أ- يضع مجلس ادارة الشركة المساهمة العامة في مركزها الرئيسي قبل ثلاثة أيام على الأقل من الموعد المحدد لاجتماع الهيئة العامة للشركة كشفاً مفصلاً لأطلاع المساهمين يتضمن البيانات التالية ويتم تزويد المراقب بنسخة منها:-

١- جميع المبالغ التي حصل عليها كل من رئيس وأعضاء مجلس الادارة من الشركة خلال السنة المالية من اجور واتعاب ورواتب وعلاوات ومكافآت وغيرها.

٢- المزايا التي يتمتع بها كل من رئيس وأعضاء مجلس الادارة من الشركة كالمسكن المجاني والسيارات وغير ذلك.

٣- المبالغ التي دفعت لكل من رئيس وأعضاء مجلس الادارة خلال السنة المالية كنفقات سفر وانتقال داخل المملكة وخارجها.

٤- التبرعات التي دفعتها الشركة خلال السنة المالية مفصلة والجهات التي دفعت لها.

مكتبة العدل

ب- يعتبر كل من رئيس واعضاء مجلس ادارة الشركة مسؤولين عن تنفيذ احكام هذه المادة وعن صحة البيانات التي تقدم بموجبها لاطلاع المساهمين عليها.

#### المادة (١٤٤)

١- يوجه مجلس ادارة الشركة المساهمة العامة الدعوة الى كل مساهم فيها لحضور اجتماع الهيئة العامة ترسل بالبريد العادي قبل اربعة عشر يوماً على الأقل من التاريخ المقرر لعقد الاجتماع ويجوز تسليم الدعوة باليد للمساهم مقابل التوقيع بالاستلام.

ب- يرفق بالدعوة جدول أعمال الهيئة العامة وتقرير مجلس ادارة الشركة وميزانيتها السنوية العامة وحساباتها الختامية وتقرير مدققي الحسابات والبيانات الايضاحية.

#### المادة (١٤٥)

يترتب على مجلس ادارة الشركة المساهمة العامة ان يعلن عن الموعد المقرر لعقد اجتماع الهيئة العامة للشركة في صحيفتين يوميتين محليتين ولمرة واحدة على الأقل، وذلك قبل مدة لا تزيد على اربعة عشر يوماً من ذلك الموعد، وأن يعلن المجلس عن ذلك لمرة واحدة في احدى وسائل الاعلام الصوتية أو المرئية قبل ثلاثة أيام على الأكثر من التاريخ المحدد لاجتماع الهيئة العامة.

#### المادة (١٤٦)

١- يجوز للشخص أن يكون عضواً في مجالس ادارة ثلاث شركات مساهمة عامة على الأكثر في وقت واحد بصفته الشخصية، كما يجوز له أن يكون ممثلاً لشخص اعتباري في مجالس ادارة ثلاث شركات مساهمة عامة على الأكثر، وفي جميع الأحوال لا يجوز للشخص أن يكون عضواً في أكثر من مجالس ادارة خمس شركات مساهمة عامة بصفته الشخصية في بعضها وبصفته ممثلاً لشخص اعتباري في بعضها الآخر وتعتبر أي عضوية

حصل عليها في مجلس ادارة شركة مساهمة خلافاً لأحكام هذه الفقرة باطلة حكماً.

ب- على كل عضو يتم انتخابه في مجلس ادارة أي شركة مساهمة عامة أن يعلم المراقب خطياً عن اسماء الشركات التي يشترك في عضوية مجالس ادارتها.

ج- لا يجوز لأي شخص أن يرشح نفسه لعضوية مجلس ادارة أي شركة مساهمة عامة بصفته الشخصية أو ممثلاً لشخص اعتباري اذا كان عدد العضويات التي يشغلها قد بلغ العدد المنصوص عليه في الفقرة (١) من هذه المادة، الا انه يفسح له المجال بالاستقالة من احدى العضويات اذا رغب في ذلك خلال اسبوعين من تاريخ انتخابه للعضوية الجديدة، على انه لا يجوز له أن يحضر اجتماع مجلس ادارة الشركة التي انتخب عضواً فيها قبل أن يكون قد وفق وضعه مع احكام هذه المادة.

#### المادة (١٤٧)

يشترط فيمن يرشح نفسه لعضوية مجلس ادارة أي شركة مساهمة عامة:-

- ١- أن لا يقل عمره عن واحد وعشرين سنة.
- ٢- أن لا يكون موظفاً في الحكومة أو أي مؤسسة رسمية عامة.

#### المادة (١٤٨)

١- لا يجوز لمن يشغل وظيفة عامة أن يكون عضواً في مجلس ادارة أي شركة مساهمة عامة الا اذا كان ممثلاً للحكومة أو لأي مؤسسة رسمية عامة أو لشخص اعتباري عام.

ب- لا يجوز لعضو مجلس ادارة الشركة أو مديرها العام أن يكون عضواً في مجلس ادارة شركة مشابهة في أعمالها للشركة التي هو عضو مجلس ادارتها أو مماثلة لها في غاياتها أو تنافسها في أعمالها كما لا يجوز له أن يقوم بأي عمل منافس لأعمالها.

مكتبة المحاماة

- ج- لا يجوز أن يكون لرئيس مجلس الإدارة أو أحد أعضائه أو المدير العام أو أي موظف يعمل في الشركة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والمشاريع والارتباطات التي تعقد مع الشركة أو لحسابها.
- د- يستثنى من أحكام الفقرة (ج) من هذه المادة أعمال المقاولات والتعهدات والمناقصات العامة التي يسمح فيها لجميع المتنافسين الاشتراك في العروض على قدم المساواة فإذا كان العرض الأنسب مقدماً من أحد المذكورين في الفقرة (ج) من هذه المادة فيجب أن يوافق ثلثا أعضاء مجلس الإدارة على عرضه دون أن يكون له حق حضور جلسة المداولة في الموضوع المتعلق به، وتجدد هذه الموافقة سنوياً من مجلس الإدارة إذا كانت تلك العقود والارتباطات ذات طبيعة دورية ومتجددة.
- هـ- كل من يخالف أحكام هذه المادة من الأشخاص المشار إليهم في الفقرة (ج) من هذه المادة يعزل من منصبه أو وظيفته في الشركة التي هو فيها.

## المادة (١٤٩)

إذا انتخب أي شخص عضواً في مجلس إدارة أي شركة مساهمة عامة وكان غائباً عند انتخابه فعليه أن يعلن عن قبوله بتلك العضوية أو رفضها خلال عشرة أيام من تاريخ تبليغه نتيجة الانتخاب ويعتبر سكوتة قبولاً منه بالعضوية.

## المادة (١٥٠)

أ- إذا شغل مركز عضو في مجلس الإدارة لأي سبب من الأسباب فيخلفه عضو ينتخبه مجلس الإدارة من المساهمين الحائزين على مؤهلات العضوية ويشارك الشخص المعنوي في هذا الانتخاب ويتبع هذا الإجراء كلما شغل مركز في مجلس الإدارة، ويبقى تعيين العضو بموجب موقتاً حتى يعرض على الهيئة العامة للشركة في أول اجتماع تعقده لتقوم بإقراره أو انتخاب من يملأ المركز الشاغر بمقتضى أحكام هذا القانون، وفي هذه الحالة يكمل العضو الجديد مدة سلفه في عضوية مجلس الإدارة.

- ب- لا يجوز أن يزيد عدد الأعضاء الذين يعينون في مجلس الإدارة بمقتضى هذه المادة على نصف عدد أعضاء المجلس فإذا شغل مركز في المجلس بعد ذلك فتدعى الهيئة العامة لانتخاب مجلس إدارة جديد.

## المادة (١٥١)

تنظم الأمور المالية والمحاسبية والإدارية للشركة المساهمة العامة بموجب أنظمة داخلية خاصة يحددها مجلس إدارة الشركة، ويحدد فيها بصورة مفصلة واجبات المجلس وصلاحياته ومسؤولياته في تلك الأمور على أن لا ينص فيها على ما يخالف أحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه أو أي تشريع آخر معمول به، وترسل نسخ من هذه الأنظمة للمراقب، وللوزير بناء على تنسيب المراقب ادخال أي تعديل عليها يراه ضرورياً بما يحقق مصالح الشركة والمساهمين فيها.

## المادة (١٥٢)

أ- يعتبر رئيس مجلس الإدارة رئيساً للشركة المساهمة العامة ويمثلها لدى الغير وأمام جميع الجهات ويمارس الصلاحيات المخولة له بموجب أحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه والأنظمة الأخرى المعمول بها في الشركة ويتولى تنفيذ قرارات مجلس الإدارة بالتعاون مع الجهاز التنفيذي في الشركة.

ب- يجوز أن يكون رئيس مجلس الإدارة متفرغاً لأعمال الشركة بموافقة ثلثي أعضاء المجلس ويحدد مجلس الإدارة في هذه الحالة الصلاحيات والمسؤوليات التي يحق له ممارستها بوضوح، كما يحدد أتعابه والمعايير التي يستحقها ويشترط في ذلك أن لا يكون رئيساً متفرغاً لمجلس إدارة شركة مساهمة عامة أخرى أو مديراً عاماً لأي شركة مساهمة عامة أخرى.

مكتبة  
الكتاب



ج- يجوز تعيين رئيس مجلس ادارة الشركة المساهمة العامة أو أي من أعضائه مديراً عاماً للشركة أو مساعداً أو نائباً له بقرار يصدر عن أكثرية ثلثي أصوات أعضاء المجلس في أي حالة من هذه الحالات على أن لا يشترك صاحب العلاقة في التصويت.

## المادة (١٥٣)

أ- يعين مجلس الادارة مديراً عاماً للشركة المساهمة العامة من ذوي الكفاءة ويحدد صلاحياته ومسؤولياته بموجب تعليمات يصدرها المجلس لهذه الغاية، ويفوضه بالادارة العامة لها بالتعاون مع مجلس الادارة وتحت إشرافه، ويحدد المجلس راتب المدير العام ويشترط في ذلك أن لا يكون مديراً عاماً لأكثر من شركة مساهمة عامة واحدة.

ب- لمجلس ادارة الشركة المساهمة العامة إنهاء خدمات المدير العام على أن يعلم المراقب بأي قرار يتخذ بشأن تعيين المدير العام للشركة أو إنهاء خدماته وذلك حال اتخاذ القرار.

ج- اذا كانت الأوراق المالية للشركة مدرجة في السوق فيتم إعلام السوق بأي قرار يتخذ بشأن تعيين المدير العام للشركة أو إنهاء خدماته وذلك حال اتخاذ القرار.

د- لا يجوز لرئيس مجلس ادارة الشركة المساهمة العامة أو لأي عضو من أعضائه أن يتولى أي عمل أو وظيفة في الشركة مقابل اجر أو تعويض أو مكافأة باستثناء ما نص عليه في هذا القانون الا في الحالات التي تقتضيها طبيعة عمل الشركة ويوافق عليها مجلس الادارة بأغلبية ثلثي أعضاؤه على أن لا يشارك الشخص المعني في التصويت.

## المادة (١٥٤)

يعين مجلس الادارة أمين سر للمجلس ويحدد راتبه، يتولى تنظيم اجتماعاته وإعداد جداول أعماله وتدوين محاضر اجتماعاته وقراراته في سجل خاص

وفي صفحات متتالية مرقمة بالتسلسل وتوقع من رئيس وأعضاء المجلس الذين حضروا الاجتماع وتختم كل صفحة بخاتم الشركة.

## المادة (١٥٥)

أ- يجتمع مجلس ادارة الشركة المساهمة العامة بدعوة خطية من رئيسه أو نائبه في حالة غيابه أو بناء على طلب خطي يقدمه الى رئيس المجلس ربع أعضائه على الأقل يبينون فيه الأسباب الداعية لعقد الاجتماع فاذا لم يوجه رئيس المجلس أو نائبه الدعوة للمجلس الى الاجتماع خلال سبعة أيام من تاريخ تسلمه الطلب للأعضاء الذين قدموا الطلب دعوته للانعقاد.

ب- يعقد مجلس ادارة الشركة المساهمة العامة اجتماعاته بحضور من نصف عدد اعضاء المجلس في مركز الشركة الرئيسي أو في أي مكان اخر داخل المملكة اذا تعذر عقده في مركزها الا انه يحق للشركات التي لها فروع خارج المملكة أو كانت طبيعة عمل الشركة تتطلب ذلك، عقد اجتماعين على الأكثر لمجلس ادارتها في السنة خارج المملكة، وتصدر قرارات المجلس بالأكثرية المطلقة للأعضاء الذي حضروا الاجتماع واذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع.

ج- يكون التصويت على قرارات مجلس ادارة الشركة شخصياً ويقوم به العضو بنفسه ولا يجوز التوكيل فيه كما لا يجوز أن يتم بالمراسلة أو بصورة غير مباشرة أخرى.

د- يجب أن لا يقل عدد اجتماعات مجلس ادارة الشركة المساهمة العامة عن ستة اجتماعات خلال السنة المالية للشركة، وأن لا ينقضي أكثر من شهرين دون عقد اجتماع للمجلس ويبلغ المراقب نسخة من الدعوة للاجتماع.

مكتبة المحاماة

## المادة (١٥٦)

أ- يكون لمجلس ادارة الشركة المساهمة العامة أو مديرها العام الصلاحيات الكاملة في ادارة الشركة في الحدود التي يبينها نظامها، وتعتبر الأعمال والتصرفات التي يقوم بها ويمارسها المجلس أو مدير الشركة باسمها ملزمة لها في مواجهة الغير الذي يتعامل مع الشركة بحسن نية ولها الرجوع عليه بقيمة التعويض عن الضرر الذي لحق بها وذلك بغض النظر عن أي قيد يرد في نظام الشركة أو عقد تأسيسها.

ب- يعتبر الغير الذي يتعامل مع الشركة حسن النية ما لم يثبت غير ذلك على أنه لا يلزم ذلك الغير بالتحقق من وجود أي قيد على صلاحيات مجلس الادارة أو مدير الشركة أو على سلطتهم في إلزام الشركة بموجب عقدها في نظامها.

## المادة (١٥٧)

أ- رئيس وأعضاء مجلس ادارة الشركة المساهمة العامة مسؤولون تجاه الشركة والمساهمين والغير عن كل مخالفة ارتكبها أي منهم أو جميعهم للقوانين والأنظمة المعمول بها وللنظام الشركة وعن أي خطأ في ادارة الشركة ولا تحول موافقة الهيئة العامة على إبراء ذمة مجلس الادارة دون الملاحقة القانونية لرئيس وأعضاء المجلس.

ب- تكون المسؤولية المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة إما شخصية تترتب على عضو أو أكثر من أعضاء مجلس ادارة الشركة أو مشتركة بين رئيس وأعضاء المجلس ويكفون جميعهم في هذه الحالة الأخيرة مسؤولين بالتضامن والتكافل عن التعويض عن الضرر الذي نتج عن المخالفة أو الخطأ، على أن لا تشمل هذه المسؤولية أي عضو أثبت اعتراضه خطياً في محضر للاجتماع على القرار الذي تضمن المخالفة أو الخطأ وفي جميع الأحوال لا تسمع الدعوة بهذه المسؤولية بعد مرور خمس سنوات على

تاريخ اجتماع الهيئة العامة الذي صادقت فيه على الميزانية السنوية والحسابات الختامية للشركة.

## المادة (١٥٨)

يحظر على رئيس وأعضاء مجلس ادارة الشركة المساهمة العامة ومديرها العام أو أي موظف يعمل فيها أن يفشي إلى أي مساهم في الشركة أو إلى غيره أي معلومات أو بيانات تتعلق بالشركة وتعتبر ذات طبيعة سرية بالنسبة لها وكان قد حصل عليها بحكم منصبه في الشركة أو قيامه بأي عمل لها أو فيها وذلك تحت طائلة العزل والمطالبة بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بالشركة، ويستثنى من ذلك المعلومات التي تجيز القوانين والأنظمة المعمول بها نشرها، ولا تحول موافقة الهيئة العامة على إبراء رئيس وأعضاء مجلس الادارة من هذه المسؤولية.

## المادة (١٥٩)

رئيس وأعضاء مجلس ادارة الشركة المساهمة العامة مسؤولون بالتضامن والتكافل تجاه المساهمين عن تقصيرهم أو إهمالهم في ادارة الشركة غير أنه في حالة تصفية الشركة وظهور عجز في موجوداتها بحيث لا تستطيع الوفاء بالتزاماتها وكان سبب هذا العجز أو التقصير أو الإهمال من رئيس وأعضاء المجلس أو المدير العام في ادارة الشركة أو مدققي الحسابات للمحكمة أن تقرر تحميل كل مسؤول عن هذا العجز ديون الشركة كلها أو بعضها حسب مقتضى الحال، وتحدد المحكمة المبالغ الواجب أدائها وما إذا كان المسببون للخسارة متضامنين في المسؤولية أم لا.

## المادة (١٦٠)

يحق للمراقب وللشركة ولأي مساهم فيها اقامة الدعوى بمقتضى أحكام المواد (١٥٧ و ١٥٨ و ١٥٩) من هذا القانون.

مكتبة المحاماة

## المادة (١٦١)

- أ- لا يمكن الاحتجاج بالإبراء الصادر عن الهيئة العامة إلا إذا سبقه بيان حسابات الشركة السنوية وإعلان تقرير مدققي الحسابات.
- ب- لا يشمل هذا الإبراء إلا الأمور التي تمكنت الهيئة العامة من معرفتها.

## المادة (١٦٢)

- أ- تحدد مكافأة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة في الشركة المساهمة العامة بنسبة (١٠٪) من الربح الصافي القابل للتوزيع على المساهمين بعد تنزيل جميع الضرائب والاحتياطيات وبحد أقصى (٥٠٠٠) خمسة آلاف دينار لكل منهم في السنة، وتوزع المكافأة عليهم بنسبة عدد الجلسات التي حضرها كل منهم، وتعتبر الجلسات التي لم يحضرها العضو لسبب مشروع يوافق عليه المجلس من الجلسات التي حضرها العضو.
- ب- إذا كانت الشركة في مرحلة التأسيس ولم تحقق بعد أرباحاً يجوز توزيع مكافأة سنوية لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة بمعدل لا يتجاوز ألف دينار لكل عضو إلى أن تبدأ الشركة بتحقيق الأرباح وعندها تخضع لأحكام الفقرة (أ) من هذه المادة.

ج- أما إذا لحقت بالشركة خسائر بعد تحقيق الأرباح أو لم تكن قد حققت أرباحاً بعد فيعطى لكل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة تعويضاً عن جهدهم في إدارة الشركة بمعدل (٢٠) ديناراً عن كل جلسة من جلسات مجلس الإدارة أو أي اجتماع للجان المنبثقة عنه على أن لا تتجاوز هذه المكافآت مبلغ (٦٠٠) دينار ستمائة دينار في السنة لكل عضو.

د- تحدد بدلات الانتقال والسفر لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة بموجب نظام خاص تصدره الشركة لهذه الغاية.

## المادة (١٦٣)

لعضو مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة من غير ممثل الشخص الاعتباري العام أن يقدم استقالته من المجلس على أن تكون هذه الاستقالة خطية وتعتبر نافذة المفعول من تاريخ تقديمها إلى المجلس ولا يجوز الرجوع عنها.

## المادة (١٦٤)

- أ- يفقد رئيس مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة وأي من أعضائه عضويته من المجلس إذا تغيب عن حضور أربع اجتماعات متتالية للمجلس دون عذر يقبله المجلس أو إذا تغيب عن حضور اجتماعات المجلس لمدة ستة أشهر متتالية ولو كان هذا التغيب بعذر مقبول، ويبلغ المراقب القرار الذي يصدره المجلس بمقتضى أحكام هذه الفقرة.
- ب- لا يفقد الشخص الاعتباري عضويته من مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة بسبب تغيب ممثله في أي من الحالتين المنصوص عليهما في الفقرة (أ) من هذه المادة ولكن يجب عليه أن يعين شخصاً آخر بدلاً عنه بعد تبليغه قرار المجلس.

## المادة (١٦٥)

- أ- يحق للهيئة العامة للشركة المساهمة العامة في اجتماع غير عادي تعقده أقلية رئيس مجلس الإدارة أو أي عضو من أعضائه باستثناء الأعضاء الممثلين لأسهم الحكومة أو أي شخص اعتباري عام وذلك بناء على طلب موقع من مساهمين يملكون ما لا يقل عن (٣٠٪) ثلاثين بالمائة من أسهم الشركة، ويقدم طلب الإقالة إلى مجلس الإدارة وتبلغ نسخة منه إلى المراقب، وعلى مجلس الإدارة دعوة الهيئة العامة لعقد اجتماع غير عادي لها خلال عشرة أيام من تاريخ تقديم الطلب إليه لتتخذ الهيئة العامة فيه وإصدار القرار الذي تراه مناسباً بشأنه، وإذا لم يقر مجلس الإدارة بدعوة الهيئة العامة إلى الاجتماع يتولى المراقب دعوتها على نفقة الشركة.

مكافأة من العمل

ب- تتولى الهيئة العامة مناقشة طلب اقالة أي عضو ولها سماع اقواله شفاهاً أو كتابة، ويجري بعد ذلك التصويت على الطلب بالاقتراع السري.

#### المادة (١٦٦)

يحظر على رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة والمدير العام للشركة وأي موظف فيها أن يتعامل بأسهم الشركة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بناء على معلومات اطلع عليها بحكم منصبه أو عمله في الشركة كما لا يجوز أن ينقل هذه المعلومات لأي شخص آخر بقصد إحداث تأثير في أسعار اسهم هذه الشركة أو أي شركة تابعة أو قابضة أو حليفة للشركة التي هو عضو أو موظف فيها أو إذا كان مسن شأن النقل أحداث ذلك التأثير، ويقع باطلاً كل تعامل أو معاملة تنطبق عليها أحكام هذه المادة ويعتبر الشخص الذي قام بذلك مسؤولاً عن الضرر الذي أحدثه بالشركة أو بمساهميها أو بالغير إذا أثير بشأنها قضية.

#### المادة (١٦٧)

أ- إذا قدم رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة استقالاتهم أو فقد المجلس نصابه القانوني بسبب استقالة عدد من أعضائه فعلى الوزير تشكيل لجنة مؤقتة من ذوي الخبرة والاختصاص بالعدد الذي يراه مناسباً ويعين لها رئيساً ونائباً له من بين أعضائها لتتولى إدارة الشركة، ودعوة الهيئة العامة لها للاجتماع خلال مدة لا تزيد على ستة أشهر من تاريخ تشكيلها لانتخاب مجلس إدارة جديد للشركة، ويمنح رئيس اللجنة وأعضاؤها مكافأة على حساب الشركة وفقاً لما يقرره الوزير.

ب- تنطبق أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة على البنوك والشركات المالية بعد الاستئناس برأي محافظ البنك المركزي.

#### المادة (١٦٨)

أ- إذا تعرضت الشركة لأوضاع مالية أو إدارية سيئة أو تعرضت لخسائر جسيمة تؤثر في حقوق المساهمين أو في حقوق دائنيها فعلى رئيس مجلس إدارتها أو أحد أعضائها أو مديرها العام أو مدقق حساباتها تبليغ المراقب بذلك وذلك تحت طائلة المسؤولية التقصيرية في حالة عدم التبليغ عن ذلك.

ب- يقوم الوزير في أي من هذه الحالات ببناء على تنسيب المراقب بعد التحقق من صحة ما ورد في التبليغ بحل مجلس إدارة الشركة وتشكيل لجنة من ذوي الخبرة والاختصاص لإدارة الشركة بالعدد الذي يراه مناسباً لمدة ستة شهور قابلة للتמיד لمرة واحدة ويعين رئيساً لها ونائباً للرئيس من بين أعضائها وعليها في هذه الحالة دعوة الهيئة العامة خلال تلك المدة لانتخاب مجلس إدارة جديد للشركة ويمنح رئيس اللجنة وأعضائها مكافأة على حساب الشركة وفقاً لما يقرره الوزير.

#### الفصل التاسع

#### الهيئة العامة للشركة المساهمة العامة

#### اجتماع الهيئة العامة العادي

#### المادة (١٦٩)

تعقد الهيئة العامة للشركة المساهمة العامة اجتماعاً عادياً داخل المملكة مرة واحدة كل سنة على الأقل بدعوة من مجلس إدارة الشركة في التاريخ الذي يحدده المجلس بالاتفاق مع المراقب على أن يعقد هذا الاجتماع خلال الأشهر الأربعة التالية لانتهاء السنة المالية للشركة.

مكتبة المحاماة



## المادة (١٧٠)

يعتبر الاجتماع العادي للهيئة العامة للشركة المساهمة العامة قانونياً إذا حضره مساهمون يمثلون أكثر من نصف اسهم الشركة المكتتب بها، وإذا لم يتوفر هذا النصاب بمضي ساعة من الموعد المحدد للاجتماع، يوجه رئيس مجلس الادارة الدعوة الى الهيئة العامة بعقد اجتماع ثان يعقد خلال عشرة ايام من تاريخ الاجتماع الأول بإعلان ينشر في صحيفتين يوميتين محليتين وقبل موعد الاجتماع بثلاثة ايام على الأقل ويعتبر الاجتماع الثاني قانونياً مهما كان عدد الأسهم الممثلة فيه.

## المادة (١٧١)

١- تشمل صلاحية الهيئة العامة للشركة المساهمة العامة في اجتماعها العادي النظر في جميع الأمور المتعلقة بالشركة ومناقشتها واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها وبخاصة ما يلي:-

- ١- وقائع الاجتماع العادي السابق للهيئة العامة
- ٢- تقرير مجلس الادارة عن أعمال الشركة خلال السنة والخطوة المستقبلية لها.
- ٣- تقرير مدققي حسابات الشركة عن ميزانيتها وحساباتها الختامية الاخرى واحوالها ووضاعها المالية.
- ٤- الميزانية السنوية وحساب الأرباح والخسائر وتحديد الأرباح التي يقترح مجلس الادارة توزيعها بما في ذلك الاحتياطي والمخصصات التي نص عليها القانون ونظام الشركة على اقتطاعها.
- ٥- انتخاب أعضاء مجلس الادارة.
- ٦- انتخاب مدققي حسابات الشركة للسنة المالية المقبلة.
- ٧- اقتراحات الاستدانة أو الرهن أو إعادة الكفالات إذا اقتضى ذلك نظام الشركة.
- ٨- أي موضوع آخر أدرجه مجلس الادارة في جدول أعمال الشركة.

٩- أي أمور أخرى تقترح الهيئة العامة إدراجها في جدول الأعمال ويدخل في نطاق أعمال الاجتماع العادي للهيئة العامة على أن يقتزن ادراج هذا الاقتراح في جدول الأعمال بموافقة عدد من المساهمين يمثلون ما لا يقل عن (١٠٪) من الأسهم الممثلة في الاجتماع.

ب- يجب أن تتضمن دعوة الهيئة العامة الى الاجتماع جدول الأعمال بالأمور التي سيتم عرضها عليها لمناقشتها بنسخة من أي وثائق أو بيانات تتعلق بتلك الأمور.

## اجتماع الهيئة العامة غير العادي

## المادة (١٧٢)

١- تعقد الهيئة العامة للشركة المساهمة العامة اجتماعاً غير عادي داخل المملكة بدعوة من مجلس الادارة أو بناء على طلب خطي يقدم الى المجلس من مساهمين يملكون ما لا يقل عن ربع اسهم الشركة المكتتب بها أو بطلب خطي من مدققي حسابات الشركة أو المراقب إذا طلب ذلك مساهمون يملكون اصالة ما لا يقل عن (١٥٪) من اسهم الشركة المكتتب بها.

ب- على مجلس الادارة دعوة الهيئة العامة للاجتماع غير العادي الذي طلب المساهمون أو مدقق الحسابات أو المراقب عقده بمقتضى احكام الفقرة (أ) من هذه المادة خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ تبليغ المجلس بالطلب لعقد هذا الاجتماع فإذا تخلف عن ذلك أو رفض الاستجابة للطلب يقوم المراقب بدعوة الهيئة العامة للاجتماع على نفقة الشركة.

## المادة (١٧٣)

١- مع مراعاة احكام الفقرة (ب) من هذه المادة يكون اجتماع الهيئة العامة غير العادي للشركة المساهمة العامة قانونياً بحضور مساهمين يمثلون أكثر من نصف أسهم الشركة المكتتب بها، وإذا لم يتوفر هذا النصاب بمضي ساعة

مكتوب من المصنف

من الموعد المحدد للاجتماع، فيؤجل الاجتماع الى موعد اخر يعقد خلال عشرة ايام من تاريخ الاجتماع الأول ويعلن ذلك من قبل رئيس مجلس الادارة في صحيفتين محليتين يوميتين على الأقل وقبل موعد الاجتماع بثلاثة ايام على الأقل، ويعتبر الاجتماع الثاني قانونياً بحضور مساهمين يمثلون (٤٠٪) من أسهم الشركة المكتتب بها على الأقل، فاذا لم يتوفر هذا النصاب في الاجتماع الثاني يلغى الاجتماع مهما كانت اسباب الدعوة اليه.

ب- يجب أن لا يقل النصاب القانوني للاجتماع غير العادي للهيئة العامة للشركة في حالتي تصفيته أو اندماجها بغيرها من الشركات عن ثلثي اسهم الشركة المكتتب بها.

#### المادة (١٧٤)

يجب أن تتضمن دعوة الهيئة العامة لاجتماع غير عادي المواضيع التي سيتم عرضها ومناقشتها بالاجتماع، وإذا تضمن جدول الأعمال تعديل عقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي فيجب ارفاق التعديلات المقترحة مع الدعوة الى الاجتماع.

#### المادة (١٧٥)

أ- تختص الهيئة العامة للشركة المساهمة العامة في اجتماعها غير العادي النظر في مناقشة الأمور التالية واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها:-

١- تعديل عقد الشركة ونظامها الأساسي.

٢- اندماج الشركة في شركة اخرى.

٣- تصفية الشركة وفسخها.

٤- اقالة رئيس مجلس الادارة أو أحد اعضائه.

٥- بيع الشركة أو تملك شركة اخرى كلياً.

٦- زيادة رأس مال الشركة المنصرح به أو تخفيض رأس المال.

٧- إصدار اسناد القرض القابلة للتحويل الى اسهم.

ب- تصدر القرارات في الاجتماع غير العادي للهيئة العامة بأكثرية (٧٥٪) من مجموع الأسهم الممثلة في الاجتماع.

ج- تخضع قرارات الهيئة العامة في اجتماعها غير العادي لإجراءات الموافقة والتسجيل والنشر المقررة بمقتضى هذا القانون باستثناء ما ورد في البندين (٤) و (٧) من الفقرة (أ) من هذه المادة.

#### المادة (١٧٦)

يجوز أن تبحث الهيئة العامة للشركة المساهمة العامة في اجتماعها غير العادي الأمور الداخلة ضمن صلاحيتها في الاجتماع العادي وتصدر قراراتها في هذه الحالة بالأغلبية المطلقة للأسهم الممثلة في الاجتماع.

#### القواعد العامة لاجتماعات الهيئة العامة

#### المادة (١٧٧)

أ- يرأس اجتماع الهيئة العامة للشركة المساهمة العامة رئيس مجلس الادارة أو نائبه في حالة غيابه أو من ينتدبه المجلس في حالة غيابهما.

ب- على مجلس الادارة حضور اجتماع الهيئة العامة بعدد لا يقل عن العدد الواجب توافره لصحة انعقاد مجلس الادارة ولا يجوز التغلف عن الحضور بغير عذر مقبول.

#### المادة (١٧٨)

لكل مساهم في الشركة المساهمة العامة كان مسجلاً في سجلات الشركة قبل ثلاثة ايام من الموعد المحدد لأي اجتماع ستعقده الهيئة العامة الاشتراك في مناقشة الأمور المعروضة عليها والتصويت على قراراتها بشأنها بعدد الأصوات يساوي عدد الأسهم التي يملكها اصالة ووكالة في الاجتماع.

مكتبة المحاماة

## المادة (١٧٩)

- أ- للمساهم في الشركة المساهمة العامة أن يوكل عنه مساهماً آخر لحضور أي اجتماع تعقده الهيئة العامة للشركة بالنيابة عنه بموجب وكالة خطية على القسيمة المعدة لهذا الغرض من قبل مجلس إدارة الشركة وبموافقة المراقب على أن تودع القسيمة في مركز الشركة قبل ثلاثة أيام على الأقل من التاريخ المحدد لاجتماع الهيئة العامة ويتولى المراقب أو من ينتدبه تدقيقها، كما يجوز للمساهم توكيل أي شخص بموجب وكالة عدلية لحضور الاجتماع نيابة عنه.
- ب- تكون الوكالة صالحة لحضور الوكيل لأي اجتماع آخر يؤجل إليه اجتماع الهيئة العامة.
- ج- يكون حضور ولي أو وصي أو وكيل المساهم في الشركة أو ممثل الشخص الاعتباري المساهم فيها بمثابة حضور قانوني للمساهم الأصل لاجتماع الهيئة العامة ولو كان ذلك الولي أو الوصي أو ممثل الشخص الاعتباري غير مساهم في الشركة.

## المادة (١٨٠)

- أ- يتولى المراقب أو من ينتدبه خطياً من موظفي مراقبة الشركات بالوزارة الإشراف على تنفيذ الاجراءات الخاصة بعقد اجتماع الهيئة العامة للشركة المساهمة العامة وفقاً للتعليمات التي يصدرها الوزير لهذه الغاية ويجوز للمراقب الاستعانة بأي موظف من موظفي الوزارة في تنفيذ أحكام هذه المادة. وتودع هذه الاتعاب في صندوق خاص بوزارة الصناعة والتجارة.
- ب- تحدد بنظام خاص الاتعاب التي يتوجب على الشركات دفعها، كما يحدد النظام كيفية الصرف من هذا الصندوق بما فيها مقدار المكافأة التي تكلف للمراقب وموظفي الوزارة الذين يشتركون في اجتماعات الهيئات العامة.

## المادة (١٨١)

- أ- يعين رئيس اجتماع الهيئة العامة للشركة المساهمة العامة كاتباً من بين المساهمين أو من موظفي الشركة لتكوين محضر بوقائع اجتماع الهيئة العامة والقرارات التي اتخذت فيه كما يعين عدداً من المراقبين لا يقل عن اثنين لجمع الأصوات وفرزها ويتولى المراقب أو من يمثله إعلان النتائج التي يسفر عنها التصويت.
- ب- يدرج في محضر اجتماع الهيئة العامة النصاب القانوني للاجتماع والأمور التي عرضت فيه والقرارات التي اتخذت بشأنها وعدد الأصوات المؤيدة لكل قرار، والمعارضة له والأصوات التي لم تظهر ومداولات الهيئة العامة التي يطلب المساهمون اثباتها في المحضر، ويوقع هذا المحضر من رئيس الاجتماع والمراقب والكاتب، ويجب توثيق هذا المحضر في سجل خاص يمد في الشركة لهذه الغاية ويرسل مجلس الإدارة نسخة موقعة منه للمراقب خلال عشرة أيام من تاريخ عقد اجتماع الهيئة العامة.
- ج- للمراقب اعطاء صورة مصدقة عن محضر اجتماع الهيئة العامة لأي مساهم مقابل الرسوم المقررة بموجب أحكام هذا القانون.

## المادة (١٨٢)

- على مجلس الإدارة توجيه الدعوة لاجتماع الهيئة العامة لكل من المراقب ومدققي حسابات الشركة قبل خمسة عشر يوماً على الأقل من موعد انعقاد اجتماعها وعلى المدقق الحضور أو إرسال مندوب عنه تحت طائلة المسؤولية، ويرفق بالدعوة جدول أعمال الاجتماع وجميع البيانات والمرفقات التي نص على ارسالها للمساهم مع الدعوة ويعتبر أي اجتماع تعقده الهيئة العامة باطلاً إذا لم يحضره المراقب.

تحتفظ  
بأصل  
الكتاب

## المادة (١٨٣)

- أ- تعتبر القرارات التي تصدرها الهيئة العامة للشركة المساهمة العامة في أي اجتماع تعقده بنصاب قانوني ملزمة لمجلس الإدارة ولجميع المساهمين الذين حضروا الاجتماع والذين لم يحضروا، شريطة أن تكون تلك القرارات قد اتخذت وفقاً لأحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه.
- ب- يجوز الطعن لدى المحكمة في قانونية أي اجتماع عقدته الهيئة العامة والطعن في القرارات التي اتخذتها فيه ولا تسمع الدعوى بذلك بعد مضي ثلاثة أشهر على عقد الاجتماع على أن لا يوقف الطعن تنفيذ أي قرار من قرارات الهيئة العامة إلا بعد صدور الحكم القطعي بطلانه.

## الفصل العاشر

## حسابات الشركة

## المادة (١٨٤)

يترتب على الشركة المساهمة العامة تنظيم حساباتها وحفظ سجلاتها ودفاترها وفق الأصول المحاسبية المتعارف عليها.

## المادة (١٨٥)

- أ- تبدأ السنة المالية للشركة المساهمة العامة في اليوم الأول من شهر كانون الثاني من السنة وتنتهي في الحادي والثلاثين من شهر كانون الأول من السنة نفسها ما لم ينص نظام الشركة على غير ذلك.
- ب- إذا بدأت الشركة عملها خلال النصف الأول من السنة فتنتهي سنتها المالية في الحادي والثلاثين من شهر كانون الأول من السنة نفسها أما إذا بدأت العمل خلال النصف الثاني من السنة فتنتهي سنتها المالية الأولى في الحادي والثلاثين من شهر كانون الأول من السنة التالية.

## المادة (١٨٦)

- أ- لا يجوز للشركة المساهمة العامة توزيع أي عوائد على المساهمين فيها إلا من أرباحها وعليها أن تقتطع ما نسبته (١٠٪) من أرباحها السنوية الصافية لحساب الاحتياطي الاجباري ولا يجوز توزيع أي أرباح على المساهمين إلا بعد إجراء هذا الاقتطاع ولا يجوز وقفه قبل أن يبلغ حساب الاحتياطي الاجباري المتجمع ما يعادل ربع رأسمال الشركة المصرح به إلا أنه يجوز بموافقة الهيئة العامة للشركة الاستمرار في اقتطاع هذه النسبة السنوية إلى أن يبلغ هذا الاحتياطي ما يعادل مقدار رأس مال الشركة المصرح به.

ب- لا يجوز توزيع الاحتياطي الاجباري للشركة المساهمة العامة على المساهمين فيها ولكن يجوز استعماله لتأمين الحد الأدنى للربح المقرر في اتفاقيات الشركات ذات الامتياز في أي سنة لا تسمح فيها أرباح هذه الشركات بتأمين ذلك الحد، وعلى مجلس إدارة الشركة أن يعيد إلى هذا الاحتياطي ما اخذ منه عندما تسمح بذلك أرباح الشركة في السنين التالية.

## المادة (١٨٧)

- أ- للهيئة العامة للشركة المساهمة العامة، بناء على اقتراح مجلس إدارتها، أن تقرر سنوياً اقتطاع ما لا يزيد على (٢٠٪) من أرباحها الصافية عن تلك السنة لحساب الاحتياطي الاختياري.
- ب- يستعمل الاحتياطي الاختياري للشركة المساهمة العامة في الأغراض التي يقررها مجلس إدارتها وبحق للهيئة العامة توزيعه، كله أو أي جزء منه، كأرباح على المساهمين إذا لم يستعمل في تلك الأغراض.
- ج- كما أن للهيئة العامة للشركة المساهمة العامة بناء على اقتراح مجلس إدارتها أن تقرر سنوياً اقتطاع ما لا يزيد على (٢٠٪) من أرباحها الصافية عن تلك السنة احتياطاً خاص لاستعماله لأغراض الطوارئ أو التوسع أو لتقوية مركز الشركة المالي ومواجهة المخاطر التي قد تتعرض لها.

تحتفظ الشركة بحقوقها



## المادة (١٨٨)

على الشركة المساهمة العامة أن تخصص ما لا يقل عن (١٪) من ارباحها السنوية الصافية لانفاقه على دعم البحث العلمي والتدريب المهني لديها وان تقوم بصرف هذا المخصص أو أي جزء منه على أعمال البحث العلمي والتدريب وإذا لم ينفق هذا المخصص أو أي جزء منه خلال ثلاث سنوات من اقتطاعه يتوجب تحويل الباقي الى صندوق خاص يتم انشاؤه بموجب نظام يصدر لهذه الغاية ويحدد النظام طريقة الصرف وأصوله على أن لا تتجاوز الغاية المقصودة من هذا القانون.

## المادة (١٨٩)

تحقيقاً للغايات المتوخاة من المواد (١٨٦ و ١٨٧ و ١٨٨) من هذا القانون يقصد بالأرباح الصافية للشركة المساهمة العامة الفرق بين مجموع الإيرادات المتحققة في أي سنة مالية من جانب ومجموع المصروفات والاستهلاك في تلك السنة من جانب آخر قبل تنزيل المخصص لضريبي الدخل والخدمات الاجتماعية.

## المادة (١٩٠)

للمشركة أن تنشئ صندوق ادخار لمستخدميها يتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة ادارياً ومالياً وذلك بموجب نظام خاص يصدره مجلس ادارة الشركة.

## المادة (١٩١)

أ- ينشأ حق المساهم في الأرباح السنوية للشركة المساهمة العامة بصور قرار الهيئة العامة بتوزيعها.

ب- يكون الحق في استيفاء الربح تجاه الشركة لمالك السهم بتاريخ اجتماع الهيئة العامة الذي تقرر فيه توزيع الأرباح وعلى مجلس ادارة الشركة أن يعلن عن ذلك في صحيفتين يوميتين محليتين على الأقل وبوسائل اعلام أخرى

خلال اسبوع على الأكثر من تاريخ قرار الهيئة، وتقوم الشركة بتبليغ المراقب والسوق بهذا القرار.

ج- تلتزم الشركة بدفع الأرباح المقرر توزيعها على المساهمين خلال ستين يوماً من تاريخ اجتماع الهيئة العامة وفي حال الإخلال بذلك تلتزم الشركة بدفع فائدة للمساهم بمعدل سعر الفائدة السائد على الودائع لأجل خلال فترة التأخير، على أن لا تتجاوز مدة تأخير دفع الأرباح ستة أشهر من تاريخ استحقاقها.

د- للوزير بالتعاون مع الجهات المختصة إصدار النماذج اللازمة لاعداد وعرض البيانات الحسابية وإصدار السياسات المحاسبية الخاصة بالشركات المساهمة العامة باستثناء البنوك والشركات المالية التي يتم اعداد بياناتها المالية بالتنسيق مع البنك المركزي.

## الباب السابع

## مدققو الحسابات

## المادة (١٩٢)

أ- تنتخب الهيئة العامة لكل من الشركة المساهمة العامة وشركة التوصية بالأسهم والشركة المخدودة المسؤولية مدققاً أو أكثر من بين مدققي الحسابات المرخص لهم بمزاولة المهنة لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد وتقرر بدل اتعابهم، أو تفويض مجلس الادارة بتحديد الاتعاب.

ب- اذا تخلفت الهيئة العامة للشركة عن انتخاب مدقق الحسابات أو اعتذر المدقق الذي انتخبته عن العمل أو امتنع عن القيام به لأي سبب من الأسباب أو توفي فعلى مجلس الادارة أن يلسب للمراقب ثلاثة من مدققي الحسابات على الأقل وذلك خلال اربعة عشر يوماً من تاريخ شغور هذا المركز ليختار احدهم.

مكتبة  
الكتاب  
الرقم  
١٩٩٧/٣/٦

## المادة (١٩٣)

يتولى مدقق الحسابات مجتمعين أو منفردين القيام بما يلي

- أ- مراقبة أعمال الشركة.
- ب- تدقيق حساباتها وفقاً لقواعد التدقيق المعتمدة ومتطلبات المهنة واصولها العلمية والفنية.
- ج- فحص الأنظمة المالية والادارية للشركة وناظمة المراقبة المالية الداخلية لها والتأكد من ملامتها لحسن سير أعمال الشركة والمحافظة على أموالها.
- د- التحقق من موجودات الشركة وملكيته لها والتأكد من قانونية الالتزامات المترتبة على الشركة وصحتها.
- هـ- الاطلاع على قرارات مجلس الادارة والتعليمات الصادرة عن الشركة.
- و- أي واجبات أخرى يترتب على مدقق الحسابات القيام بها بموجب هذا القانون وقانون مهنة تدقيق الحسابات والأنظمة الأخرى ذات العلاقة والاصول المتعارف عليها في تدقيق الحسابات.
- ز- يقدم مدقق الحسابات تقريراً خطياً موجهاً للهيئة العامة وعليهم أو من يندبونه أن ينلو التقرير أمام الهيئة العامة.

## المادة (١٩٤)

إذا تعذر على مدقق حسابات الشركة القيام بالمهام والواجبات الموكلة اليه بموجب احكام هذا القانون لأي سبب من الأسباب فعليه قبل الاعتذار عن القيام بتدقيق الحسابات أن يقدم تقريراً خطياً للمراقب ونسخة منه لمجلس الادارة يتضمن الأسباب التي تعرقل أعماله أو تحول دون قيامه بها وعلى المراقب معالجة هذه الأسباب مع مجلس الادارة وإذا تعذر عليه ذلك يعرض المراقب الأمر على الهيئة العامة في أول اجتماع تعقده.

## المادة (١٩٥)

- أ- مع مراعاة أحكام قانون مهنة تدقيق الحسابات المعمول به وأي قانون أو نظام آخر له علاقة بهذه المهنة، يجب أن يتضمن تقرير مدقق الحسابات ما يلي:-
- ١- أنه قد حصل على المعلومات والبيانات والايضاحات التي رآها ضرورية لأداء عمله.
- ٢- ان الشركة تمسك بحسابات وسجلات ومستندات منظمة وفقاً لقواعد المحاسبة المتعارف عليها عالمياً والمعتمدة في المملكة من الجهات المهنية المختصة، تمكن من إظهار المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها، وان الميزانية وبيان الأرباح والخسائر متفقة مع القيود والدفاتر.
- ٣- ان إجراءات التدقيق التي قام بها لحسابات الشركة تعتبر كافية برأيه لتشكل أساساً معقولاً لإبداء رأيه حول المركز المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية للشركة وفقاً لقواعد التدقيق المتعارف عليها عالمياً.
- ٤- ان البيانات المالية الواردة في تقرير مجلس الادارة الموجه للهيئة العامة تتفق مع قيود الشركة وسجلاتها.
- ٥- المخالفات لأحكام هذا القانون أو لنظام الشركة الواقعة خلال السنة موضوع التدقيق ولها أثر جوهري على نتائج أعمال الشركة ووضعها المالي وما إذا كانت هذه المخالفات لا تزال قائمة، وذلك في حدود المعلومات التي توفرت لديه.
- ب- على مدقق الحسابات أن يبدي رأيه النهائي في الميزانية وحساب الأرباح والخسائر للشركة بأحدى التوصيات التالية:-
- ١- المصادقة على ميزانية الشركة وحساب ارباحها وخسائرها وتدفعاتها النقدية بصورة مطلقة.
- ٢- المصادقة على الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وتدفعاتها النقدية مع التحفظ مع بيان اسباب هذا التحفظ وأثره المالي على الشركة.

تدقيق الحسابات

٣- عدم المصادقة على الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وتدقيقاتها النقدية، وردها الى مجلس الادارة وبيان الأسباب الموجبة لرفضه التوصية على الميزانية.

#### المادة (١٩٦)

للهيئة العامة للشركة في حالة توصية المدقق بعدم المصادقة على البيانات المالية وردها للمجلس أن تقرر ما يلي:-

- أ- اما الطلب الى المجلس تصحيح الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وفقاً لملاحظات مدقق الحسابات، واعتبارها مصدقة بعد هذا التعديل.
- ب- أو إحالة الموضوع الى المراقب لتعيين لجنة خبراء من مدققي حسابات قانونيين للفصل في موضوع الخلاف بين مجلس ادارة الشركة ومدققي حساباتها، ويكون قرار اللجنة ملزماً بعد عرضه مرة اخرى على الهيئة العامة لإقراره ويتم تعديل الميزانية وحساب الأرباح والخسائر تبعاً لذلك.

#### المادة (١٩٧)

لا يجوز لمدقق الحسابات أن يشترك في تأسيس الشركة المساهمة العامة التي يدقق حساباتها أو أن يكون عضواً في مجالس إدارتها أو الاشتغال بصفة دائمة في أي عمل فني أو إداري أو استشاري فيها، ولا يجوز أن يكون شريكاً لأي عضو من أعضاء مجلس إدارتها أو أن يكون موظفاً لديه وذلك تحت طائلة بطلان أي إجراء أو تصرف يقع بصورة تخالف أحكام هذه المادة.

#### المادة (١٩٨)

على مجلس إدارة الشركة أن يزود مدقق الحسابات بالبيانات والتقارير والبيانات التي يرسلها المجلس للمساهمين بما في ذلك الدعوة لحضور اجتماع الهيئة العامة للشركة وعلى المدقق أو من يمثله حضور هذا الاجتماع.

#### المادة (١٩٩)

- أ- يعتبر مدقق حسابات الشركة وكيلاً عن المساهمين فيها وذلك في حدود المهمة الموكلة اليه.
- ب- لكل مساهم اثناء انعقاد الهيئة العامة أن يستوضح مدقق الحسابات عما ورد في تقريره ويناقشه فيه.

#### المادة (٢٠٠)

إذا اطلع مدقق الحسابات على أي مخالفة ارتكبتها الشركة لهذا القانون أو نظام الشركة أو على أي أمور مالية ذات أثر سلبي على أوضاع الشركة المالية أو الادارية فعليه أن يبلغ ذلك خطياً الى كل من رئيس مجلس الادارة والمراقب والسوق حال اطلاعه أو اكتشافه لتلك الأمور. على أن تعامل هذه المعلومات في جميع الأطراف بسرية تامة لحين البت في المخالفات.

#### المادة (٢٠١)

يكون مدقق الحسابات مسؤولاً تجاه الشركة التي يقوم بتدقيق حساباتها، عن تعويض الضرر الذي يلحقه بها بسبب الأخطاء التي تقع منه في تنفيذ عمله، وإذا كان للشركة أكثر من مدقق حسابات، واشتركوا في الخطأ كانوا مسؤولين تجاه الشركة بالتضامن، وتسقط دعوة المسؤولية المدنية في أي من هذه الحالات بمضي ثلاث سنوات من تاريخ انعقاد اجتماع الهيئة العامة للشركة الذي تلي فيه تقرير المدقق. وإذا كان الفعل المنسوب لمدقق الحسابات يكون جريمة فلا تسقط دعوى المسؤولية إلا بسقوط prescription العام. كما يسأل المدقق عن تسويد الضرر الذي يلحق المساهم أو الغير من النية بسبب خطئه.

#### المادة (٢٠٢)

لا يجوز للمدقق أن يتولى إدارة الشركة أو أن يكون عضواً في مجالس إدارتها أو اشتغال بصفة دائمة في أي عمل فني أو إداري أو استشاري فيها، ولا يجوز أن يكون شريكاً لأي عضو من أعضاء مجلس إدارتها أو أن يكون موظفاً لديها وذلك تحت طائلة بطلان أي إجراء أو تصرف يقع بصورة تخالف أحكام هذه المادة.

مجلس الاعيان

غيره من الأمكنة والأوقات أو الى غير المساهمين ما وقف عليه من اسرار الشركة بسبب قيامه بعمله لديها، والا وجب عزله ومطالبته بالتعويض.

#### المادة (٢٠٣)

يحظر على مدقق الحسابات وعلى موظفيه المضاربة بأسهم الشركة التي يدقق حساباتها سواء جرى هذا التعامل بالأسهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة وذلك تحت طائلة عزله من العمل في تدقيق حسابات الشركة وتضمينه التعويض عن أي ضرر ترتب على مخالفته لأحكام هذه المادة.

#### الباب الثامن

##### الشركة القابضة

#### المادة (٢٠٤)

١- الشركة القابضة هي شركة مساهمة عامة تقوم بالسيطرة المالية والادارية على شركة أو شركات أخرى تدعى الشركات التابعة بواحدة من الطرق التالية:-

١- ان تمتلك أكثر من نصف رأسمالها و / أو

٢- أن يكون لها السيطرة على تاليف مجلس إدارتها.

ب- لا يجوز للشركة القابضة تملك حصص في شركات التضامن أو في شركات التوصية البسيطة.

ج- يحظر على الشركة التابعة تملك أي سهم أو حصة في الشركة القابضة.

د- تقوم الشركة القابضة بتعيين ممثليها في مجالس إدارة الشركة التابعة بنسبة مساهمتها، ولا يحق لها الاشتراك في انتخاب بقية أعضاء المجلس أو هيئة المديرين حسب مقتضى الأحوال.

#### المادة (٢٠٥)

تكون غايات الشركة القابضة ما يلي:-

أ- إدارة الشركات التابعة لها أو المشاركة في إدارة الشركات الأخرى التي تساهم فيها.

ب- استثمار أموالها في الأسهم والسندات والأوراق المالية.

ج- تقديم القروض والكفالات والتمويل للشركات التابعة لها.

د- تملك براءات الاختراع والعلامات التجارية وحقوق الامتياز وغيرها من الحقوق المعنوية واستغلالها وتأجيرها للشركات التابعة لها أو لغيرها.

#### المادة (٢٠٦)

١- تؤسس الشركة القابضة بأحدى الطرق التالية:-

١- بتأسيس شركة مساهمة عامة تتحصر غاياتها في الأعمال المنصوص عليها في المادة (٢٠٥) من هذا القانون، أو في أي منها، وفي تأسيس شركات تابعة لها أو تملك اسهم أو حصص في شركات مساهمة عامة أخرى أو شركات محدودة المسؤولية أو شركات توصية بالأسهم للقيام بتلك الغايات.

٢- بتعديل غايات شركة مساهمة عامة قائمة الى شركة قابضة وفقاً لأحكام هذا القانون.

#### المادة (٢٠٧)

تطبق أحكام هذا القانون على الشركات القابضة التي تؤسس في المملكة بموجب اتفاقيات تبرمها حكومة المملكة الأردنية الهاشمية مع الحكومات الأخرى أو المنظمات العربية أو الدولية وذلك في الحالات غير المنصوص عليها في اتفاقيات تأسيسها أو في عقودها وانظمتها التأسيسية.

مكتبة المكتبة



## المادة (٢٠٨)

على الشركة القابضة أن تعد في نهاية كل سنة مالية ميزانية مجمعة وبيانات الأرباح والخسائر لها ولجميع الشركات التابعة لها مع الايضاحات والبيانات حولها وفقاً لما تتطلبه قواعد المحاسبة المتعارف عليها عالمياً.

## الباب التاسع

## شركة الاستثمار المشترك

## المادة (٢٠٩)

أ- تسجل شركة الاستثمار المشتركة كشركة مساهمة عامة لدى مراقب الشركات في سجل منفصل وتقتصر غاياتها على استثمار اموالها واموال الغير في الأوراق المالية على اختلاف انواعها وتنظيم اعمالها وفق احكام قانون الأوراق المالية.

ب- تطبق على شركة الاستثمار المشترك كافة احكام هذا القانون بما يخص الشركة المساهمة العامة مع مراعاة ما يلي:-

١- يجب أن يتضمن عقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي اسم مستشار استثماري مرخص حسب القوانين المرعية يقوم بإدارة استثمارات الشركة.

٢- إذا كانت شركة الاستثمار المشترك ذات رأس مال متغير فلا تطبق عليها احكام الفقرتين (أ) و (ب) من المادة (٩٥) من هذا القانون من حيث ضرورة أن يكون الحد الأدنى لرأس مال الشركة المصرح به خمسمائة ألف (٥٠٠.٠٠٠) دينار ومن حيث ضرورة تسديده غير المتأخرات سنوياً.

٣- يحق لمجلس الإدارة وحده دون الحاجة الى موافقة الجمعية العامة لشركة الاستثمار المشتركة أن تقرر رأس مال الشركة وتقرر تخفيض رأسمالها المصرح به حسب ما يراه مجلس الإدارة.

شريطة إبلاغ المراقب بذلك خلال عشرة ايام من تاريخ القرار بالرفع أو التخفيض.

٤- يحق للمساهم في شركة الاستثمار المشترك ذات رأس المال المتغير الطلب الى الشركة أن يسترد اسهمه بسعر يمثل صافي قيمة الأسهم محسوباً بتاريخ الاسترداد وناقصاً قيمة أي رسوم أو عمولات تحدد في النظام الأساسي للشركة.

٥- لا يلتزم مجلس ادارة شركة الاستثمار المشترك بدعوة الهيئة العامة للاتحاد الا في السنوات التي يتوجب فيها انتخاب مجلس ادارة جديد ما لم ينص النظام الأساسي للشركة على غير ذلك.

٦- على الرغم مما ورد في المادة (٢٧٤) من هذا القانون لا يجوز للمساهم في شركة الاستثمار المشترك ذات رأس المال المتغير أن يطلع على سجلات المساهمين في الشركة ما لم ينص للنظام الأساسي للشركة على غير ذلك.

٧- في حال اندماج شركة الاستثمار المشترك ذات رأس المال المتغير مع شركة أخرى، فليس للمساهمين في شركة الاستثمار المشترك ذات رأس المال المتغير الذين اعترضوا في اجتماع الهيئة العامة على الاندماج المطالبة بقيمة أسهمهم بالطريقة الواردة في المادة (٢٣٥) من هذا القانون، الا انهم يحتفظون بحقوقهم في مطالبة الشركة باسترداد أسهمهم حسب ما ينص عليه البند (٤) من الفقرة (ب) من هذه المادة.

## المادة (٢١٠)

تسجل شركة الاستثمار المشترك أحد الشككين التاليين:

أ- شركة ذات رأسمال متغير وهي التي تصدر اسهماً قابلة للاسترداد من قبل الشركة ذاتها بسعر يتحدد وفقاً لقيمة مساهمي موجوداتها المتداولة، وتلتزم الشركة في أي وقت باسترداد هذه الأسهم بناءً على طلب المساهم وحسب

مكتبة المجلس

ب- شركة ذات رأسمال ثابت وهي التي تصدر اسهماً غير قابلة للاسترداد ويتم تداولها في السوق وفقاً لأسعارها التي تتحدد في السوق.

ج- لا تخضع زيادة المال وتخفيضه في الشركة ذات رأس المال المتغير للاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون ما لم ينص عقد تأسيسها أو نظامها على غير ذلك، ويجب أن تظل قيمة أسهم الشركة اسمية حتى بعد سداد قيمتها.

#### الباب العاشر الشركة المعفاة

##### المادة (٢١١)

أ- الشركة المعفاة هي شركة مساهمة عامة أو شركة توصية بالأسهم أو شركة محدودة المسؤولية تسجل في المملكة وتزاول أعمالها خارجها ويضاف إلى اسمها عبارة (شركة معفاة).

ب- يحظر على الشركة المعفاة أن تطرح أسهمها للاكتتاب في المملكة.

##### المادة (٢١٢)

تسجل الشركة المعفاة لدى المراقب في سجل خاص بالشركات الأردنية العاملة خارج حدود المملكة. ويجب أن لا يقل رأسمالها عن مليون دينار إذا كان نشاطها في مجال التأمين أو إعادة التأمين أو البنوك أو الشركات المالية.

##### المادة (٢١٣)

على الشركة المعفاة أن تستثمر نسبة لا تقل عن (٥%) من رأسمالها في المملكة في الأوراق المالية الأردنية.

##### المادة (٢١٤)

تحدد الأحكام والشروط الخاصة بإجراءات تأسيس الشركة المعفاة وعملها والرسوم المتوجبة عليها ورقابتها بنظام يصدر بموجب هذا القانون.

#### الباب الحادي عشر تحول الشركات واندماجها وتملكها

##### المادة (٢١٥)

يجوز لشركة التضامن أن تتحول إلى شركة توصية بسيطة كما يجوز لشركة التوصية البسيطة أن تتحول إلى شركة تضامن وذلك بموافقة جميع الشركاء وباتباع الاجراءات القانونية في تسجيل الشركة وتسجيل التغيرات الطارئة عليها.

##### المادة (٢١٦)

لشركة أن تتحول إلى شركة ذات مسؤولية محدودة أو شركة توصية بالأسهم باتباع الاجراءات التالية:-

أ- أن يقدم جميع الشركاء طلباً خطياً إلى المراقب، أو أن يقدم قرار الهيئة العامة للشركة حسب واقع الحال، بالرغبة في تحويل الشركة مع بيان أسباب التحويل ومبرراته ونوع الشركة التي سيتم التحويل إليها وبمرفق بالطلب ما يلي:-

١- ميزانية الشركة لكل من السنتين الأخيرتين السابقتين لطلب التحويل، مصدقة من مدقق حسابات قانوني أو ميزانية آخر سنة مالية للشركة إذا لم يكن قد مضى على تسجيلها أكثر من سنة.

٢- بيان بتقديرات الشركاء لموجودات الشركة ومطلوباتها.

ب- يعلن المراقب عن طلب التحويل في صحيفتين يوميتين على الأقل وعلى نفقة الشركة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديم الطلب ويبين في الإعلان ما

مكتبة  
البحر

إذا كان هناك اعتراضات من الدائنين أو الغير ولا يتم التحويل إلا بموافقة الدائنين الخطية.

ج- للمراقب أن يتحقق من صحة تقديرات صافي حقوق الشركاء أو المساهمين حسب واقع الحال بالطريقة التي يراها مناسبة بما في ذلك تعيين خبير أو أكثر للتحقق من صحة هذه التقديرات وتحمل الشركة بدل أتعاب الخبراء التي يحددها المراقب.

د- للمراقب قبول التحويل أو رفضه، وفي حالة الرفض يخضع قراره لأصول الطعن المقررة، أما في حالة الموافقة فعندها تستكمل اجراءات التسجيل والنشر وفقاً لأحكام هذا القانون.

#### المادة (٢١٧)

يجوز للشركة ذات المسؤولية المحدودة وشركة التوصية بالأسهم التحويل إلى شركة مساهمة عامة وفقاً للأحكام المنصوص عليها في هذا القانون، ويقدم طلب التحويل في هذه الحالة إلى المراقب مرفقاً به ما يلي:-

أ- قرار الهيئة العامة للشركة بالموافقة على التحويل.

ب- أسباب ومبررات التحويل مبنية على دراسة اقتصادية ومالية عن أوضاع الشركة وما سيكون عليه بعد التحويل.

ج- الميزانية السنوية للشركة للثلاث سنوات السابقة على طلب التحويل وبحيث لا يقل معدل الأرباح السنوية الصافية خلالها عن (١٠٪) من رأسمال الشركة المدفوع.

د- بيان بأن رأسمال الشركة مدفوع بالكامل.

هـ- بيان من الشركة بالتقديرات الأولية لموجوداتها ومطلوباتها.

#### المادة (٢١٨)

لوزير بناءً على تنسيب المراقب الموافقة على تحويل الشركة ذات المسؤولية المحدودة أو شركة التوصية بالأسهم إلى شركة مساهمة عامة خلال ثلاثين يوماً

من تاريخ تقديم الطلب المشار إليه في المادة (٢٢٥) من هذا القانون وبعد استكمال الاجراءات التالية:-

أ- تقدير موجودات ومطلوبات الشركة الراغبة بالتحويل من قبل لجنة من ذوي الخبرة والاختصاص يشكلها الوزير على أن يكون من بينها مدقق حسابات قانوني ويحدد الوزير أتعاب هذه اللجنة على نفقة الشركة.

ب- موافقة الدائنين الخطية على التحويل.

#### المادة (٢١٩)

أ- يعلن المراقب عن قرار الوزير بالموافقة على التحويل في صحيفتين يوميتين محليتين على الأقل ولمرتبتين متتاليتين على نفقة الشركة ويبلغ المراقب السوق بهذا القرار.

ب- لكل ذي مصلحة الاعتراض لدى الوزير على قرار تحويل الشركة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر آخر اعلان عن التحويل مبيناً فيه أسباب اعتراضه ومبرراته، وإذا لم تتم تسوية الاعتراضات المقدمة أو أي منها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم آخر اعتراض، فلكل من المعارضين الطعن في قرار الوزير لدى محكمة العدل العليا خلال ثلاثين يوماً من انتهاء تلك المدة، على أن لا يوقف الطعن اجراءات التحويل إلا إذا قررت المحكمة غير ذلك.

#### المادة (٢٢٠)

لا يتم تحويل الشركة إلا بعد اتمام اجراءات التسجيل والنشر المقررة بموجب هذا القانون. وإذا كان رأس المال الناتج عن إعادة التقدير يقل عن الحد الأدنى لرأسمال الشركة المساهمة العامة المقررة بمقتضى هذا القانون فتتبع الاجراءات القانونية الخاصة برفع رأس مال الشركة المساهمة العامة المنصوص عليها في هذا القانون.

مكتبة العدل

## المادة (٢٢١)

لا يترتب على تحويل أية شركة إلى أية شركة أخرى لا يترتب عليه نشوء شخص اعتباري جديد بل تبقى للشركة شخصيتها الاعتبارية السابقة وتحفظ بجميع حقوقها وتكون مسؤولة عن التزاماتها السابقة على التحويل، وتبقى مسؤولية الشريك المتضامن بأمواله الشخصية عن ديون الشركة والتزاماتها السابقة على تاريخ التحويل قائمة.

## الفصل الثاني

## الدمج الشركات

## المادة (٢٢٢)

يتم اندماج الشركات المنصوص عليها في هذا القانون بأحدى الطرق التالية على أن تكون غايات الشركات الراغبة في الاندماج متماثلة أو متكاملة:

أ- بالدمج شركة أو أكثر مع شركات أخرى تسمى (الشركة الدامجة) وتتقضي الشركة أو الشركات الأخرى المندمجة فيها وتزول الشخصية الاعتبارية لكل منها.

ب- بالدمج شركتين أو أكثر لتأسيس شركة جديدة تكون هي الشركة الناتجة عن الاندماج، وتتقضي الشركات التي اندمجت بالشركة الجديدة وتزول الشخصية الاعتبارية لكل منها.

ج- بالدمج فروع ووكالات الشركات الأجنبية العاملة في المملكة في شركة أردنية قائمة أو جديدة تؤسس لهذه الغاية وتتقضي تلك الفروع والوكالات وتزول الشخصية الاعتبارية لكل منها.

## المادة (٢٢٣)

إذا اندمجت شركتان أو أكثر من نوع واحد في إحدى الشركات القائمة أو لتأسيس شركة جديدة، فتكون الشركة الدامجة أو الشركة الجديدة الناتجة عن الدمج من ذلك

النوع، على أنه يجوز للشركة المحدودة المسؤولية أو شركة التوصية بالأسهم الاندماج في شركة مساهمة عامة قائمة أو تأسيس شركة مساهمة عامة جديدة.

## المادة (٢٢٤)

تعفى الشركة المندمجة ومساهموها والشركة الدامجة الناتجة عن الاندماج من جميع الضرائب والرسوم التي تترتب على الاندماج أو بسببه.

## المادة (٢٢٥)

يقدم طلب الاندماج للمراقب مرفقاً بالبيانات والوثائق التالية:

أ- قرار الهيئة العامة غير العادية لكل من الشركات الراغبة في الاندماج أو قرار جميع الشركاء حسب مقتضى الحال بالموافقة على الاندماج وفقاً للشروط والبيانات المحددة في عقد الاندماج بما في ذلك التاريخ المحدد للدمج النهائي.

ب- عقد الاندماج المبرم بين الشركات الراغبة في الاندماج موقعاً من المفوضين بالتوقيع عن تلك الشركات.

ج- قائمة المركز المالي للشركات الراغبة بالاندماج لأقرب تاريخ لقرار الهيئة العامة لكل من الشركات أو قرار الشركاء بالاندماج مصدقة من مدققي حسابات الشركة.

د- البيانات المالية لآخر سنتين ماليتين للشركات الراغبة بالاندماج مصادقة عليها من مدققي الحسابات.

هـ- التقدير الأولي لموجودات ومطلوبات الشركات الراغبة بالاندماج بالقيمة الفعلية أو السوقية.

و- أي بيانات أخرى يراها المراقب ضرورية.

مكتبة العدل



## المادة (٢٢٦)

يبلغ قسرار مجلس ادارة كل شركة من الشركات الراغبة في الاندماج إلى السوق والمراقب ويوقف تداول أسهمها اعتباراً من تاريخ تبليغ ذلك القرار وبعد تداولها بعد انتهاء اجراءات الاندماج وتسجيل الشركة الدامجة أو الناتجة عن الدمج.

## المادة (٢٢٧)

يقوم المراقب بدراسة طلب الاندماج ورفع توصياته إلى الوزير إذا كان الاندماج يتعلق بشركة مساهمة عامة، أو ينتج شركة مساهمة عامة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم الطلب.

## المادة (٢٢٨)

إذا وافق الوزير على طلب الاندماج بشكل (لجنة تقدير) يشترك في عضويتها المراقب أو من يمثله ومدقق حسابات الشركات الراغبة بالاندماج وممثل عن كل شركة وعدد مناسب من الخبراء والمختصين وتتولى اللجنة تقدير جميع موجودات الشركات الراغبة بالاندماج ومطلوباتها لبيان صافي حقوق المساهمين أو الشركاء حسب مقتضى الحال في التاريخ المحدد للدمج وعلى اللجنة تقديم تقريرها للوزير مع الميزانية الافتتاحية للشركة الناتجة عن الاندماج خلال مدة لا تزيد على تسعين يوماً من تاريخ احالة الأمر إليها، وللوزير تمديد هذه المدة لمدة مماثلة إذا اقتضت الضرورة ذلك وتحدد أتعاب وأجور اللجنة بقرار من الوزير وتحملها الشركات الراغبة في الاندماج بالتساوي.

## المادة (٢٢٩)

على الشركات التي قررت الاندماج اعداد حسابات مستقلة عن أعمالها بإشراف مدققي حساباتها من تاريخ قرار الاندماج وحتى الموافقة على قرار الاندماج النهائي وتعرض نتائج أعمال هذه الشركات للفترة المذكورة على الهيئة العامة غير

العادية المشتركة أو الاجتماع المشترك للشركاء حسب الحال بتقرير مصدق من مدققي حساباتها لأقرارها.

## المادة (٢٣٠)

يشكل الوزير لجنة تنفيذية من رؤساء وأعضاء مجالس ادارات الشركات الراغبة بالاندماج أو مديرها حسب مقتضى الحال ومدققي حسابات الشركات للقيام بالاجراءات التنفيذية للاندماج وبخاصة ما يلي :-

أ- تحديد أسهم المساهمين أو حصص الشركاء في الشركات الداخلة في الاندماج من خلال تقديرات (لجنة التقدير) المنصوص عليها في المادة (٢٢٨) من هذا القانون.

ب- تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الدامجة إذا كانت قائمة أو اعداد عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الجديدة الناتجة عن الاندماج.

ج- دعوة الهيئة العامة غير العادية للمساهمين في الشركات الداخلة في الاندماج لأقرار ما يلي على أن يتم اقرارها بأغلبية (٧٥٪) من الأسهم الممثلة في الاجتماع لكل شركة على حدة:

١- عقد تأسيس الشركة الجديدة ونظامها الأساسي أو العقد والنظام المعدلين للشركة الدامجة.

٢- نتائج اعادة تقدير موجودات الشركات ومطلوباتها والميزانية الافتتاحية للشركة الجديدة الناتجة عن الاندماج.

٣- الموافقة النهائية على الاندماج.

د- تزود اللجنة التنفيذية المشار إليها في هذه المادة المراقب بمحضر اجتماع الهيئة العامة المشتركة وذلك خلال سبعة أيام من تاريخ انعقاده.

مكتبة المجلس

## المادة (٢٣١)

أ- تتبع اجراءات الموافقة والتسجيل والنشر المقررة بمقتضى هذا القانون لتسجيل الشركة الدامجة أو الناتجة عن الاندماج وشطب تسجيل الشركات المندمجة.

ب- يعلن المراقب في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين يوميتين محليتين لمرتين متتاليتين موجزاً عن عقد اندماج ونتائج اعادة التقدير والميزانية الافتتاحية للشركة الدامجة أو الناتجة عن الاندماج وعلى نفقة الشركة.

## المادة (٢٣٢)

تستمر مجالس ادارة الشركات التي قررت الاندماج قائمة إلى أن يتم تسجيل الشركة الدامجة أو الناتجة عن الاندماج وعندها تقوم اللجنة التنفيذية المشار اليها في المادة (٢٣٠) بتولي ادارة الشركة لمدة لا تزيد على ثلاثين يوماً تدعو خلالها الهيئة العامة للشركة الدامجة أو الناتجة عن الاندماج لانتخاب مجلس ادارة جديد بعد توزيع الأسهم الناتجة عن الاندماج وتنتخب مدققي حسابات الشركة.

## المادة (٢٣٣)

يصدر الوزير التعليمات الخاصة باجراءات الاندماج وتسوية الاعتراضات المقدمة عليه.

## المادة (٢٣٤)

أ- يجوز لحملة أسهم اسناد القرض ودائني الشركات المندمجة أو الدامجة ولكل ذي مصلحة من المساهمين أو الشركاء الاعتراض الى الوزير خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الاعلان في الصحف المحلية بمقتضى أحكام المادة (٢٣١) على أن يبين المعارض موضوع اعتراضه والأسباب التي يستند اليها والاضرار التي يدعي أن الاندماج قد ألحقها به على وجه التحديد.

ب- يحيل الوزير الاعتراضات الى المراقب للبت فيها وإذا لم يتمكن من تسويتها لأي سبب من الأسباب خلال ثلاثين يوماً من إحالتها اليه يحق للمعارض اللجوء الى المحكمة، ولا توقف هذه الاعتراضات أو الدعوى التي تقام لدى المحكمة قرار الاندماج.

## المادة (٢٣٥)

إذا لم يراع في الاندماج أي حكم من أحكام هذا القانون أو جاء مخالفاً للنظام العام فلكل ذي مصلحة رفع الدعوى لدى المحكمة للطعن في الاندماج والمطالبة بطلانه وذلك خلال ستين يوماً من تاريخ الاعلان عن الاندماج النهائي على أن يبين المدعي الأسباب التي يستند اليها في دعواه وبخاصة ما يلي:

أ- إذا تبين أن هناك عيوباً تبطل عقد الاندماج أو كان هناك نقص جوهري واضح في تقدير حقوق المساهمين.

ب- إذا كان الاندماج ينطوي على التعسف في استعمال الحق أو أن هدفه كان تحقيق مصلحة شخصية مباشرة لمجلس ادارة أي من الشركات الداخلة في الاندماج أو لأغلبية الشركاء في أي منها على حساب حقوق الأقلية.

ج- إذا قام الاندماج على التضليل والاحتيال أو ترتب على الاندماج اضرار بالدائنين.

د- إذا أدى الاندماج الى احتكار أو سبقه احتكار وتبين أنه يلحق اضراراً بالمصلحة الاقتصادية العامة.

## المادة (٢٣٦)

لا يوقف الطعن ببطلان الاندماج استمرار العمل به الى أن يصدر قرار من المحكمة بالبطلان ويجوز للمحكمة عند النظر في دعوى البطلان أن تحدد من تلقاء ذاتها مهلة لتصحيح الأسباب التي أدت الى الطعن بالبطلان، ولها رد الدعوى بطلب البطلان إذا قامت الجهة المعنية بتصحيح الأوضاع قبل النطق بالحكم.

مكتبة العدل

## المادة (٢٣٧)

رئيس وأعضاء مجلس الادارة والمدير العام ومدققو الحسابات لكل من الشركات المندمجة أو الدامجة مسؤولون بصفة شخصية تجاه الغير عن أي مطالبات أو التزامات أو ادعاءات يدعى بها على الشركة ولم تكن مسجلة أو لم يتم الاعلان عنها قبل تاريخ الدمج النهائي والمحكمة اعفاء اولئك الأشخاص من هذه المسؤولية اذا ثبت لها أنهم لم يكونوا مسؤولين عن تلك الالتزامات والمطالبات أو لم يكونوا يعلمون بها.

## المادة (٢٣٨)

تنتقل جميع حقوق والتزامات الشركات المندمجة الى الشركة الدامجة أو الشركة الناتجة عن الاندماج حكماً بعد انتهاء اجراءات الدمج وتسجيل الشركة وفقاً لأحكام هذا القانون، وتعتبر الشركة الدامجة أو الناتجة عن الاندماج خلفاً قانونياً للشركات المندمجة وتحل محلها في جميع حقوقها والتزاماتها.

## المادة (٢٣٩)

إذا ظهرت التزامات أو ادعاءات على احدى الشركات المندمجة بعد الدمج النهائي وكانت قد أخفيت من بعض المسؤولين أو العاملين في الشركة فتدفع لأصحابها من قبل الشركة الدامجة أو الناتجة عن الدمج، ولها حق الرجوع بما دفعته على أولئك المسؤولين أو العاملين وتحت طائلة العقوبات المقررة لذلك العمل بموجب القوانين المعمول بها.

## الباب الثاني عشر

## الشركات الأجنبية

## الفصل الأول

## الشركات الأجنبية العاملة في المملكة

## المادة (٢٤٠)

لغايات هذا القانون يقصد بالشركة الأجنبية العاملة، الشركة أو الهيئة المسجلة خارج المملكة ويقع مركزها الرئيسي في دولة أخرى جنسيتها غير أردنية، وتقسم من حيث طبيعة عملها إلى نوعين:-

أ- شركات تعمل لمدة محدودة، وهي الشركات التي تحال عليها عطاءات لتنفيذ أعمالها في المملكة لمدة محدودة ينتهي تسجيلها بانتهاء تلك الأعمال ما لم تحصل على عقود جديدة، وعندها يمتد تسجيلها لتنفيذ تلك الأعمال، ويتم شطب تسجيلها بعد تنفيذ كامل أعمالها في المملكة وتصفية حقوقها والتزاماتها.

ب- شركات تعمل بصفة دائمة في المملكة بترخيص من الجهات الرسمية المختصة.

ج- لا يجوز لأي شركة أو هيئة أجنبية أن تمارس أي عمل تجاري في المملكة ما لم تكن مسجلة بمقتضى أحكام هذا القانون بعد الحصول على تصريح بالعمل بمقتضى القوانين والأنظمة المعمول بها.

## المادة (٢٤١)

أ- يقدم طلب تسجيل الشركة أو الهيئة الأجنبية الى المراقب مرفقاً بالبيانات والوثائق التالية مترجمة الى اللغة العربية على أن تكون ترجمتها مصدقة لدى الكاتب العدل في المملكة:

١- نسخة من عقد تأسيسها ونظامها الأساسي أو أي مستند آخر تالفت بموجبه وبيان كيفية تأسيسها.

مكتبة العدل

- ٢- الوثائق الخطية الرسمية التي تثبت حصولها على موافقة الجهات المختصة في المملكة لممارسة العمل واستثمار رؤوس الأموال الأجنبية فيها بمقتضى التشريعات المعمول بها.
  - ٣- قائمة بأسماء أعضاء مجلس إدارة الشركة أو هيئة المديرين أو الشركاء حسب مقتضى الحال، وجنسية كل منهم، وأسماء الأشخاص المفوضين بالتوقيع عن الشركة.
  - ٤- نسخة عن الوكالة التي تفوض الشركة الأجنبية بموجبها شخصاً مقيماً في المملكة لتولي أعمالها والتبليغ نيابة عنها.
  - ٥- البيانات المالية لآخر سنة مالية للشركة في مركزها الرئيسي مصدقة من مدقق حسابات قانوني.
  - ٦- أية بيانات أو معلومات أخرى يرى المراقب ضرورة تقديمها.
- ب- يوقع طلب التسجيل أمام المراقب أو من يفوضه خطياً أو أمام الكاتب العدل من قبل الشخص المفوض بتسجيل الشركة ويجب أن يتضمن الطلب المعلومات الرئيسية عن الشركة وبخاصة ما يلي:-
- ١- اسم الشركة ولوعها ورأسمالها.
  - ٢- غايات الشركة التي ستقوم بها في المملكة.
  - ٣- بيانات تفصيلية عن المؤسسين أو الشركاء أو مجلس الإدارة وحصة كل منهم.
  - ٤- أية بيانات أو معلومات يرى المراقب تقديمها.

## المادة (٢٤٢)

- ١- للمراقب الموافقة على تسجيل الشركة أو الهيئة الأجنبية أو رفض التسجيل وفي حالة الموافقة تستكمل الاجراءات القانونية لتسجيل الشركة أو الهيئة في سجل الشركات الأجنبية والاعلان على تسجيلها في الجريدة الرسمية بعد استيفاء الرسوم القانونية.

- ب- تتبع الاجراءات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة عند اجراء أي تغيير يطرأ على بيانات الشركة المقدمة عند تسجيلها، وعليها تقديم هذه التغييرات خلال ثلاثين يوماً من تاريخ وقوعها.

## المادة (٢٤٣)

- ١- على الشركة أو الهيئة الأجنبية المسجلة وفقاً لأحكام هذا القانون القيام بما يلي:-
- ١- أن تقدم إلى المراقب خلال ثلاثة أشهر من نهاية كل سنة مالية ميزانيتها وحساب الأرباح والخسائر عن أعمالها في المملكة مصدقة من مدقق حسابات قانوني أردني.
- ٢- أن تنشر الميزانية وحساب الأرباح والخسائر عن أعمالها في المملكة في صحيفتين يوميتين محليتين على الأقل وذلك خلال ستين يوماً من تاريخ تقديم هذه البيانات للمراقب.
- ٣- للوزير استثناء أي شركة من أحكام البندين (١) و (٢) بناء على تنسيق مراقب الشركات.
- ب- للمراقب أو من ينتدبه الاطلاع على دفاتر الشركة ومستنداتها وعلى الشركة أن تضع تحت تصرفه تلك الدفاتر والمستندات.

## المادة (٢٤٤)

- ١- على الشركة أو الهيئة الأجنبية تبليغ المراقب خطياً عن التاريخ الذي توقع فيه انتهاء عملها في المملكة أو التاريخ المحدد لانتهائه وذلك قبل ثلاثين يوماً على الأقل من ذلك التاريخ، وأن تثبت للمراقب تسوية جميع ما عليها من التزامات ترتبت على عملها في المملكة قبيل الموافقة على شطب تسجيلها.
- ب- تصري الأحكام العامة للتصفية المنصوص عليها في هذا القانون على فروع الشركات الأجنبية العاملة في المملكة التي يقع مركز إدارتها في الخارج.

مكتبة  
الأصل



### الفصل الثاني الشركات الأجنبية غير العاملة في المملكة (شركات المقر ومكاتب التمثيل)

#### المادة (٢٤٥)

أ- لغايات هذا القانون يقصد بالشركة الأجنبية غير العاملة في المملكة الشركة أو الهيئة التي تتخذ من المملكة مقراً أو مكتب تمثيل لأعمالها التي تقوم بها خارج المملكة وذلك بقصد استخدام مقرها أو مكتبها لتوجيه أعمالها تلك وتنسيقها مع مركزها الرئيسي.

ب- يحظر على الشركة الأجنبية غير العاملة أن تزاول أي عمل أو نشاط تجاري داخل المملكة بما في ذلك أعمال الوكلاء والوسطاء التجاريين وذلك تحت طائلة شطب تسجيلها وتحملها مسؤولية التعويض عن أي خسارة أو ضرر الحقت بالغير.

ج- يجوز تسجيل الشركة الأجنبية غير العاملة في المملكة وفقاً لأحكام هذا القانون لإنشاء مقر لها أو مكاتب تمثيل أو إيصال خدمات أو مكاتب فنية أو علمية، وتعتبر مدينة عمان موطناً لها لغايات التقاضي.

#### المادة (٢٤٦)

أ- يقدم طلب تسجيل الشركة الأجنبية غير العاملة إلى المراقب، رافداً بالوثائق والمستندات التالية مترجمة إلى اللغة العربية ومصدق عليها من الكاتب العدل في المملكة:

- ١- شهادة تسجيل الشركة في مركزها الرئيسي.
- ٢- عقد تأسيسها ونظامها اللذين يبينان غاياتها ورأسمالها ونوعها.
- ٣- الوكالة التي تفوض بموجبها شخصاً مقيماً في المملكة للقيام بأعمالها وتسجيلها لأغراض هذا القانون.

٤- البيانات المالية لآخر سنتين ماليتين للشركة في بلد مركزها الرئيسي مصدقة من مدقق حسابات قانوني.

ب- يوقع طلب التسجيل أمام المراقب أو من يفوضه خطياً أو أمام الكاتب العدل على أن يتضمن المعلومات الرئيسية عن الشركة وبخاصة ما يلي:

- ١- اسم الشركة الأجنبية ومركزها الرئيسي وتاريخ تسجيلها وغاياتها.
- ٢- نوع الشركة وجنسياتها وعنوانها في بلد تسجيلها.
- ٣- رأسمال الشركة وأسماء المؤسسين أو الشركاء وجنسية كل منهم وحصته ومعلومات عن مجلس إدارتها.
- ٤- أي معلومات أخرى يرى المراقب ضرورة تقديمها.

#### المادة (٢٤٧)

أ- للمراقب الموافقة على تسجيل الشركة أو الهيئة الأجنبية غير العاملة أو رفض التسجيل وفي حالة الموافقة تستكمل الإجراءات القانونية لتسجيل الشركة أو الهيئة في سجل الشركات الأجنبية غير العاملة والإعلان عن تسجيلها في الجريدة الرسمية.

ب- تتبع إجراءات الموافقة والتسجيل والنشر على أي تغييرات تطرأ على البيانات الرئيسية عن الشركة وعن ممثلها في المملكة ويجب تبليغ المراقب بهذه التغييرات خلال ثلاثين يوماً من وقوعها.

#### المادة (٢٤٨)

تتمتع الشركة الأجنبية غير العاملة بما يلي:

- أ- الإعفاء من رسوم التسجيل والنشر المقررة على الشركات الأجنبية العاملة.
- ب- إعفاء الأرباح الواردة إليها عن أعمالها في الخارج من ضريبتَي الدخل والخدمات الاجتماعية.

مكاتب العدل

- ج- الاعفاء من التسجيل لدى الغرف التجارية والصناعية والنقابات المهنية ومن رسوم التسجيل لديها ومن أي التزامات تجاهها بما في ذلك رخصة المهن التجارية.
- د- اعفاء الرواتب والأجور التي تدفعها الشركة الأجنبية غير العاملة لمستخدميها من غير الأردنيين العاملين في مقرها في المملكة من ضريبتَي الدخل والخدمات الاجتماعية.
- هـ- السماح لها بادخال العينات والنماذج التجارية معفاة من الرسوم الجمركية ورسوم الاستيراد.
- و- اعفاء الأثاث والتجهيزات التي تستوردها الشركة واللازمة لتجهيز مكاتبها من الرسوم الجمركية والرسوم والعوائد الأخرى.
- ز- السماح للشركة باستيراد سيارة واحدة تحت وضع الادخال المؤقت كل خمس سنوات لاستعمال مستخدميها من غير الأردنيين.
- ح- للوزير بناء على تنسيب المراقب في حالات مبررة السماح للشركة بادخال سيارة أخرى تحت وضع الادخال المؤقت.
- ط- تحدد بنظام خاص الشروط التي تمنح بموجبها الاعفاءات المذكورة في هذه المادة.

## المادة (٢٤٩)

لا يجوز أن يقل عدد المستخدمين الأردنيين في الشركة الأجنبية غير العاملة في المملكة عن نصف مجموع المستخدمين لديها.

## المادة (٢٥٠)

يسمح للشركة الأجنبية غير العاملة أن تفتح لها حساباً غير مقيم في البنوك التجارية المرخصة بالدينار الأردني أو بالعملات الأجنبية شريطة أن تكون هذه الأموال مخولة إليها من الخارج عن طريق البنك.

## المادة (٢٥١)

لوزير بناء على تنسيب المراقب شطب تسجيل الشركة الأجنبية غير العاملة في المملكة إذا تبين له إنها تمارس أي عمل تجاري في المملكة أو خالفت أحكام هذا القانون أو أية أنظمة أو تعليمات صادرة بموجبه.

مكتبة  
مجلس الاعيان

الباب الثالث عشر  
تصفية الشركة المساهمة العامة وفسخها  
الفصل الأول  
الأحكام العامة للتصفية

## المادة (٢٥٢)

تصفى الشركة المساهمة العامة أما تصفية اختيارية بقرار من هيئتها العامة غير العادية أو تصفية اجبارية بقرار قطعي من المحكمة ولا تفسخ الشركة إلا بعد استكمال اجراءات تصفيتها بمقتضى أحكام هذا القانون.

## المادة (٢٥٣)

إذا صدر قرار بتصفية الشركة المساهمة العامة وتعيين مصف لها، يتولى المصفي الاشراف على أعمال الشركة المعتادة والمحافظة على أموالها وموجوداتها.

## المادة (٢٥٤)

- أ- تتوقف الشركة التي تقرر تصفيتها عن ممارسة أعمالها من تاريخ صدور قرار الهيئة العامة في حالة التصفية الاختيارية ومن تاريخ صدور قرار المحكمة في حالة التصفية الاجبارية وتستمر الشخصية الاعتبارية للشركة ويمثلها المصفي لحين فسخها بعد الانتهاء من تصفيتها.
- ب- على الجهة التي قررت تصفية الشركة تزويد المراقب والمسوق بنسخة من قرارها خلال ثلاثة أيام من صدوره وعلى المراقب نشره في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين يوميتين محليتين على الأقل خلال مدة لا تزيد على سبعة أيام من تاريخ تبليغه للقرار.
- ج- على المصفي اضافة عبارة (تحت التصفية) إلى اسم الشركة في جميع أوراقها ومراسلاتها.

## المادة (٢٥٥)

## أ- يعتبر باطلاً:

- ١- كل تصرف بأموال الشركة المساهمة العامة الموجودة تحت التصفية وحقوقها وأي تداول بأسهمها ونقل ملكيتها.
- ٢- أي تغيير أو تعديل في التزامات رئيس وأعضاء مجلس ادارة الشركة الموجودة تحت التصفية أو في التزامات الغير تجاهها.
- ٣- أي حجز على أموال الشركة، وموجوداتها وأي تصرف آخر أو تنفيذ يجري على تلك الأموال والموجودات بعد صدور القرار بتصفية الشركة.
- ٤- جميع عقود الرهن أو التأمين على أموال الشركة وموجوداتها، والعقود أو الاجراءات الأخرى التي ترتب التزامات أو امتيازات على أموال الشركة وموجوداتها إذا تمت خلال الأشهر الثلاثة السابقة على قرار تصفية الشركة، إلا إذا ثبت أن الشركة قادرة على الوفاء بجميع ديونها بعد انتهاء التصفية، ولا يسري هذا البطلان إلا على المبلغ الذي يزيد على ما دفع للشركة بموجب تلك العقود وقت نشأتها أو بعد ذلك مع الفوائد القانونية عليها.
- ٥- كل تحويل لأموال الشركة تحت التصفية وموجوداتها أو التنازل عنها أو اجراء أي تصرف بها بطريق التبدليس لتفضيل بعض دائلي الشركة على غيرهم.
- ب- يفقد المحكوم له على الشركة حقه بما أوقعه من حجز على أموال الشركة وموجوداتها وفي أي اجراء آخر اتخذته بشأنها إلا إذا كان الحجز أو الاجراء قد تم قبل بدء اجراءات تصفية الشركة.
- ج- إذا تبلى مأمور الاجراء اشعاراً بصدر قرار تصفية الشركة المساهمة العامة قبل بيع أموالها وموجوداتها المحجوزة أو قبل اتمام معاملة التنفيذ عليها فيترتب عليه أن يسلم تلك الأموال والموجودات للمصفي بما في ذلك

مكتبة  
الأصول

ما تسلمه منها من الشركة، وتكون النفقات الاجرائية ورسومها ديناً ممتازاً على تلك الأموال والموجودات.

د- للمحكمة أن تأذن للمصفي ببيع موجودات الشركة المساهمة العامة الموجودة تحت التصفية سواء أكانت تصفية اختيارية أم اجبارية إذا تبين لها أن مصلحة الشركة تستدعي ذلك.

#### المادة (٢٥٦)

يسدد المصفي ديون الشركة وفق الترتيب التالي بعد حسم نفقات التصفية بما في ذلك ائتماب المصفي وتحت طائلة البطلان في حالة المخالفة لهذا الترتيب:

- أ- المبالغ المستحقة للعاملين في الشركة.
- ب- المبالغ المستحقة للخزينة العامة والبلديات.
- ج- بدلات الاجار المستحقة لمالك أي عقار موفر للشركة.
- د- المبالغ الأخرى المستحقة حسب ترتيب امتيازاتها وفق القوانين المعمول بها.

#### المادة (٢٥٧)

أ- إذا أساء أي مؤسس للشركة المساهمة العامة أو رئيس أو عضو مجلس إدارتها أو أي مدير أو موظف فيها استعمال أي أموال تخص الشركة تحت التصفية أو إبقاها لديه أو أصبح ملزماً بدفعها أو مسؤولاً عنها، فيلزم بإعادتها للشركة مع الفائدة القانونية وضمان التعويض عن أي ضرر الحقه بالشركة أو بالغير، بالإضافة إلى تحميله أي مسؤولية جزائية ترتبها عليه التشريعات المعمول بها.

ب- إذا ظهر أثناء التصفية أن بعض أعمال الشركة قد أجريت بقصد الاحتيال على دائنيها، فيعتبر رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة القائم ورئيس وأعضاء أي مجلس إدارة سابق للشركة اشترك في تلك الأعمال ملزماً شخصياً عن ديون الشركة والتزاماتها أو عن أي منها حسب مقتضى الحال.

ج- تسري أحكام الباب الثاني من قانون التجارة المتعلقة بالافلاس على الشركات والأشخاص وأعضاء مجالس الادارة أو من في حكمهم الوارد ذكرهم في هذا القانون.

#### المادة (٢٥٨)

أ- إذا لم تنته التصفية خلال سنة من بدء اجراءاتها، فعلى المصفي أن يرسل إلى المراقب بياناً يتضمن التفاصيل المتعلقة بالتصفية والمرحلة التي وصلت إليها، ويشترط في جميع الأحوال أن لا تزيد مدة التصفية على ثلاث سنوات إلا في الحالات الاستثنائية التي يقرها المراقب في حالة التصفية الاختيارية والمحكمة في حالة التصفية الاجبارية.

ب- يحق لكل دائن أو مدين للشركة أن يطلع على البيان المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة وإذا ظهر من هذا البيان أن لدى المصفي أي مبلغ من أموال الشركة لم يدع به أحد أو لم يوزع بعد مضي ستة أشهر على تسلمه، فعلى المصفي أن يودع ذلك المبلغ حالاً باسم الشركة تحت التصفية لدى البنك الذي يعينه المراقب.

#### الفصل الثاني

##### التصفية الاختيارية

#### المادة (٢٥٩)

تصفى الشركة المساهمة العامة تصفية اختيارية في أي من الحالات التالية:

- أ- بانتهاء المدة المعينة للشركة ما لم تقرر الهيئة العامة تمديدتها.
- ب- بإتمام أو انتفاء الغاية التي تأسست الشركة من أجلها أو باستحالة إتمام هذه الغاية أو انتفاءها.
- ج- بصور قرار من الهيئة العامة للشركة بفسخها وتصفيتها.
- د- في الحالات الأخرى التي ينص عليها نظام الشركة.

مكتبة  
الأصل



## المادة (٢٦٠)

- أ- تعين الهيئة العامة للشركة المساهمة العامة عند اصدار قرارها بتصفية الشركة مصفياً أو أكثر وإذا لم تعين المصفي يتولى المراقب تعيينه وتحديد أتعابه.
- ب- تبدأ اجراءات تصفية الشركة من تاريخ صدور قرار الهيئة العامة بذلك أو من تاريخ تعيين المصفي إذا تم تعيينه بعد صدور قرار التصفية.

## المادة (٢٦١)

- يتولى المصفي تسوية حقوق الشركة المساهمة العامة والتزاماتها وتصفية موجوداتها وفقاً للاجراءات التالية:
- أ- يمارس الصلاحيات التي يخولها القانون للمصفي في التصفية الاجبارية للشركة.
- ب- ينظم قائمة بأسماء المدينين للشركة ويضع تقريراً بالأعمال والاجراءات التي قام بها للمطالبة بالديون المستحقة للشركة على مدينيتها وتعتبر هذه القائمة بينة أولية على أن الأشخاص الواردة أسماؤهم فيها هم المدينون لها.
- ج- يتولى دفع ديون الشركة ويسوى ما لها من حقوق وما عليها من التزامات.
- د- إذا عين أكثر من مصفٍ واحد فتتخذ قراراتهم وفقاً لما نص عليه في قرار تعيينهم وإذا لم ينص فيه على ذلك فتتخذ قراراتهم باجماعهم أو الأغلبية المطلقة لهم ويرجع للمحكمة للفصل بقراراتهم في حالة اختلافهم فيها.

## المادة (٢٦٢)

- أ- كل اتفاق يتم بين المصفي ودائني الشركة المساهمة العامة يعتبر ملزماً لها إذا اقرن بموافقة هيئتها العامة كما يكون ملزماً لدائني الشركة إذا قبله عدد منهم يبلغ مجموع ديونهم ثلاثة أرباع الديون المستحقة عليها ولا يجوز اشتراك الدائنين المضمونة ديونهم برهن أو امتياز أو تأمين في التصويت

على هذا القرار. على أن يتم الاعلان عن هذا الاتفاق المبرم بموجب هذه الفقرة في صحيفتين يوميتين وذلك خلال مدة لا تزيد على سبعة أيام من تاريخ ابرامه.

- ب- يجوز لأي دائن أو مدين أن يطعن في الاتفاق المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة أمام المحكمة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الاعلان.

## المادة (٢٦٣)

للمصفي ولأي مدين أو دائن للشركة المساهمة العامة ولكل ذي مصلحة أن يطلب من المحكمة أن تفصل في أي مسألة تنشأ في اجراءات التصفية الاختيارية وفقاً للطريقة التي تم فيها الفصل في المسائل التي تنشأ في اجراءات التصفية الاجبارية بمقتضى أحكام هذا القانون.

## المادة (٢٦٤)

- أ- يجوز للمصفي أثناء سير التصفية الاختيارية أن يدعو الهيئة العامة للشركة للحصول على موافقتها على أي امر يراه ضرورياً بما في ذلك العدول عن تصفياتها.
- ب- على المصفي دعوة الدائنين للشركة المساهمة العامة، باعلان ينشره في صحيفتين يوميتين محليتين على الأقل إلى اجتماع عام لهم يعقد خلال شهرين من صدور قرار التصفية يقدم فيه إليهم بياناً والياً عن حالة الشركة وقائمة بأسماء دائنيها ومقدار دين كل منهم ويحق للدائنين تعيين مراقبين لا يزيد عددهم على ثلاثة أشخاص لمساعدة المصفي ومراقبة سير التصفية.

محكمة  
الاعيان

## المادة (٢٦٥)

للمحكمة، استناداً لطلب يقدم إليها من المصفي أو المحامي العام المدني أو المراقب أو من أي ذي مصلحة، أن تقرر تحويل التصفية الاختيارية للشركة المساهمة العامة إلى تصفية اجبارية أو الاستمرار في التصفية الاختيارية شريطة أن تجري تحت اشرافها ووفق الشروط والقيود التي تقررها.

الفصل الثالث  
التصفية الاجبارية

## المادة (٢٦٦)

أ- يقدم طلب التصفية الاجبارية إلى المحكمة بلائحة دعوى من المحامي العام المدني أو المراقب أو من ينييه وللمحكمة أن تقرر التصفية في أي من الحالات التالية:

- ١- إذا ارتكبت الشركة مخالفات جسيمة للقانون أو لنظامها الأساسي.
- ٢- إذا عجزت الشركة عن الوفاء بالتزاماتها.
- ٣- إذا توقفت عن أعمالها مدة سنة دون سبب مبرر أو مشروع.
- ٤- إذا زاد مجموع خسائر الشركة على (٧٥٪) من رأسمالها المكتتب به ما لم تقرر هيئتها العامة زيادة رأسمالها.
- ب- وللوزير بناءً على تنسيب المراقب إذا قامت الشركة بتوفيق أوضاعها خلال إجراءات التصفية وقبل مباشرة المصفي أعماله الطلب من المحامي العام المدني إيقاف هذه التصفية.

## المادة (٢٦٧)

أ- تعتبر المحكمة قد بدأت في تصفية الشركة المساهمة العامة من تاريخ تقديم لائحة دعوى التصفية لها وللمحكمة تأجيل الدعوى أو ردها أو الحكم

بالتصفية وبالمصاريف والنفقات على الأشخاص المسؤولين عن أسباب التصفية.

ب- للمحكمة عند النظر في دعوى تصفية الشركة وقبل صدور القرار بالتصفية أن تعين مصفياً. وتحدد صلاحياته مع الزامه بتقديم كفالة للمحكمة، ولها تعيين أكثر من مصفٍ واحد ولها عزل المصفي أو استبدال غيره به وتتولى المحكمة تبليغ هذه القرارات إلى المراقب.

ج- للمحكمة بناءً على طلب المدعى بالتصفية أن توقف السير في أي دعوى أقيمت أو إجراءات اتخذت ضد الشركة المطالب بالتصفيتها أمام المحاكم ويشترط في ذلك أنه لا يجوز سماع أي دعوى أو إجراءات قضائية جديدة إذا أقيمت على الشركة أو اتخذت بحقها بعد تقديم دعوى التصفية.

## المادة (٢٦٨)

أ- للمحكمة بناءً على طلب المصفي أن تصدر قراراً يخول المصفي وضع يده على جميع أموال وموجودات الشركة المساهمة العامة وتسليمها إلى المصفي ولها بعد صدور قرارها بتصفية الشركة أن تأمر أي مدين لها أو وكيل عنها أو بنك أو مندوب أو موظف بأن يدفع إلى المصفي أو يسلمه أو يحول له على الفور جميع الأموال والسجلات والذخائر والأوراق الموجودة لديه والعائدة للشركة.

ب- يعتبر القرار الصادر عن المحكمة على أي مدين للشركة بينة قاطعة على أن الذي حكمت به مستحق للشركة مع مراعاة حق المحكوم عليه باستئناف القرار.

## المادة (٢٦٩)

أ- يجوز للمصفي أن يقوم بأي عمل من الأعمال والإجراءات التالية لإتمام تصفية الشركة المساهمة العامة:

١- إدارة أعمال الشركة للمدى الضروري لتصفيتها.

محكمة  
الاعيان

٢- اقامة اي دعوى أو اتخاذ أي اجراءات قانونية باسم الشركة أو نيابة عنها لتحصيل ديونها والمحافظة على حقوقها.

٣- التدخل في الدعاوي والاجراءات القضائية المتعلقة بأموال الشركة ومصالحها.

٤- تعيين أي محام أو خبير أو أي شخص آخر لمساعدته في القيام بواجباته في تصفية الشركة.

ب- يجوز لأي دائن أو مدين أن يرجع للمحكمة بشأن الطريقة التي يمارس فيها المصفي للصلاحيات الواردة في الفقرة السابقة ويكون قرارها بذلك قطعياً.

#### المادة (٢٧٠)

١- يلتزم المصفي للشركة المساهمة العامة بالتقيد بالأمور التالية:-

١- ايداع الأموال التي تسلمها باسم الشركة في البنك الذي تعينه المحكمة لهذه الغاية.

٢- تزويد المحكمة والمراقب في المواعيد المقررة بحساب مصدق من مدقق حسابات التصفية عما تسلمه من مبالغ أو دفعها ولا يعتبر هذا الحساب نهائياً إلا بعد تصديقه من قبل المحكمة.

٣- حفظ سجلات ودفاتر حسابية منظمة وفق الأصول المرعية لأعمال التصفية ويجوز لأي دائن أو مدين للشركة الاطلاع عليها بموافقة المحكمة.

٤- دعوة الدائنين أو المدينين إلى اجتماعات عامة للتحقق من مطالباتهم وسماع اقتراحاتهم.

٥- مراعاة تعليمات المحكمة وقراراتها المتعلقة بالدائنين والمدينين في اشرافه على أموال الشركة وموجوداتها وتوزيعها على دائنيها.

ب- يجوز لأي متضرر من أعمال المصفي واجراءاته وقراراته أن يطعن فيها لدى المحكمة التي لها أن تؤيدها أو تبطلها أو تعدلها، ويكون قرارها في ذلك قطعياً.

#### المادة (٢٧١)

يجوز استئناف قرار المحكمة الذي تصدره بتصفية الشركة المساهمة العامة أو أي قرار تصدره أثناء التصفية إلى محكمة الاستئناف وفقاً لأصول المحاكمات المدنية المعمول بها وذلك دون الاخلال بأحكام هذا القانون الخاصة بالقرارات القطعية التي تصدرها المحكمة.

#### المادة (٢٧٢)

بعد إتمام تصفية الشركة المساهمة العامة تصدر المحكمة قراراً بفسخها وتعتبر الشركة منقضية من تاريخ صدور هذا القرار، ويتولى المصفي تبليغه إلى المراقب لنشره في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين يوميتين محليتين على الأقل. وإذا تخلف المصفي عن تنفيذ هذا الاجراء خلال أربعة عشر يوماً من تاريخ صدور القرار، يغرم مبلغ عشرة دنائير عن كل يوم يستمر فيه تأخير.

#### الباب الرابع عشر الرقابة على الشركات

#### المادة (٢٧٣)

يترتب على جميع الشركات التقيد بأحكام هذا القانون ومراعاة عقود تأسيسها وأنظمتها الأساسية ونشرة الإصدار وتطبيق القرارات التي تتخذها هيئاتها العامة وللوزير والمراقب اتخاذ الاجراءات التي يراها مناسبة لمراقبة الشركات للتحقق من تقيدها بتلك الأحكام والعقود والأنظمة والقرارات وتشمل الرقابة بشكل خاص ما يلي:

- ١- فحص حسابات الشركة وقبورها.
- ٢- التأكد من التزام الشركة بالغايات التي أسست من أجلها.

مكتبة  
مجلس الاعيان

## المادة (٢٧٤)

لكل مساهم ولكل شريك في الشركات المسجلة بمقتضى أحكام هذا القانون الاطلاع على المعلومات والوثائق المنشورة المتعلقة بالشركة والخاصة بها المحفوظة لدى المراقب والحصول بموافقة المراقب على صورة مصدقة منها، وأن يحصل بطلب من المحكمة على صورة مصدقة عن أي بيانات غير منشورة مقابل الرسم المنصوص عليه في الأنظمة الصادرة بمقتضى أحكام هذا القانون.

## المادة (٢٧٥)

أ- يجوز لمساهمين يملكون ما لا يقل عن (١٥٪) من رأسمال الشركة المساهمة العامة أو شركة التوصية بالأسهم أو الشركة ذات المسؤولية المحدودة أو ريع أعضاء مجلس إدارتها على الأقل الطلب من المراقب اجراء تدقيق على أعمال الشركة ودفاترها وللمراقب إذا اقتنع بمبررات هذا الطلب انتداب خبير أو أكثر لهذه الغاية على نفقة الشركة. فإذا أذهر التدقيق وجوب أي مخالفة تستوجب التحقيق والتدقيق للوزير احالة الموضوع إلى لجنة تحقيق خاصة بولفها لهذه الغاية برئاسة المراقب ويكون أحد أعضائها مدقق حسابات مرخص للتحقق من صحة المخالفة قبل إحالتها إلى المحكمة.

ب- على طالبي التدقيق على أعمال الشركة تقديم كفالة بنكية لصالح الوزارة بالقيمة التي يحددها المراقب لتغطية نفقات التدقيق إذا ما تبين في نتيجته أن طالبي التدقيق لم يكونوا محقين بطلبهم، أما إذا كانوا محقين في طلبهم فتتحمل الشركة نفقات التدقيق.

## المادة (٢٧٦)

أ- للوزير بناء على تسبيب المراقب تكليف موظفي مراقبة الشركات في الوزارة للقيام بتدقيق حسابات الشركة المساهمة العامة وأعمالها ولهم في سياق القيام بذلك الاطلاع على سجلات الشركة ودفاترها ومستنداتها

وتدقيقها في مقر الشركة كما يحق لهم توجيه الاستيضاحات لموظفيها ومدققي حساباتها، ويعتبر تخلف الشركة عن الاستجابة لذلك مخالفة لحكام هذا القانون.

ب- تستثنى البنوك والشركات المالية من أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة.

## المادة (٢٧٧)

أ- إذا لم تشرع أي شركة مساهمة عامة أو شركة توصية بالأسهم أو شركة ذات المسؤولية المحدودة في أعمالها خلال سنة من تسجيلها، يحق للوزير بناء على طلب المراقب شطب تسجيلها ويعلن عن هذا الشطب في الجريدة الرسمية وتبقى مسؤولية المؤسسين تجاه الغير قائمة كأن الشركة لم تشطب ولا يمس هذا الاجراء صلاحية المحكمة في تصفية الشركة التي شطب اسمها من السجل.

ب- لكل فرد أن يطعن في قرار الشطب خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نشر الاعلان في الجريدة الرسمية، وإذا اقتضت المحكمة بأن الشركة كانت تتعاطى أعمالها عند الشطب من السجل أو أن العدل يقضي باعادة اسمها إلى السجل فتصدر قراراً بذلك وتعتبر الشركة عندئذ كأنها لم تشطب وظل وجودها مستمراً وترسل المحكمة نسخة من هذا القرار إلى المراقب لتنفيذه ونشر خلاصته في الجريدة الرسمية.

## الباب الخامس عشر

## المقوبات

## المادة (٢٧٨)

أ- يعاقب كل شخص يرتكب أيًا من الأفعال التالية بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن ألف دينار ولا تزيد على عشرة آلاف دينار:

مكتبة من الأصول



١- اصدار الأسهم أو شهاداتها أو القيام بتسليمها إلى أصحابها أو عرضها للتداول قبل تصديق النظام الأساسي للشركة والموافقة على تأسيسها أو السماح لها بزيادة رأسمالها المصرح به قبل الاعلان عن ذلك في الجريدة الرسمية.

٢- اجراء اكتتابات صورية للأسهم أو قبول الاكتتابات فيها بصورة وهمية أو غير حقيقية لشركات غير قائمة أو غير حقيقية.

٣- اصدار سندات القرض وعرضها للتداول قبل أو أنها بصورة مخالفة لأحكام هذا القانون.

٤- تنظيم ميزانية أي شركة وحسابات أرباحها وخسائرها بصورة غير مطابقة للواقع أو تضمين تقرير مجلس إدارتها أو تقرير مدققي حساباتها بيانات غير صحيحة والأدلاء إلى هيئتها العامة بمعلومات غير صحيحة أو كتم معلومات وإيضاحات يوجب القانون ذكرها وذلك بقصد اخفاء حالة الشركة الحقيقية عن المساهمين أو ذوي العلاقة.

٥- توزيع أرباح صورية أو غير مطابقة لحالة الشركة الحقيقية.

ب- تطبق العقوبات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة على المتدخل في الجرائم المبينة فيها والمحرض عليها.

#### المادة (٢٧٩)

أ- إذا ارتكبت الشركة المساهمة العامة أو شركة التوصية بالأسهم أو الشركة المحدودة المسؤولية مخالفة لأحكام هذا القانون تعاقب بغرامة لا تقل عن ألف دينار ولا تتجاوز عشرة آلاف دينار مع أبطال التصرف المخالف إذا رأت المحكمة رجحاً لذلك.

ب- إذا ظهر أن أيًا من الشركات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة لم تحفظ دفاتر حسابات منظمة قبل تصديقها يعتبر مديرها ومدقق حساباتها

قد ارتكبا جرماً يعاقب عليه بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنة.

#### المادة (٢٨٠)

يعتبر مدقق الحسابات، الذي يخالف أحكام هذا القانون بتقديم تقارير أو بيانات لا تتفق وواقع حسابات الشركة التي قام بتدقيقها أنه ارتكب جرماً يعاقب عليه بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات أو بغرامة لا تقل عن ألف دينار أو بكلا العقوبتين ولا يحول ذلك دون تعرضه للعقوبات المسلكية المقررة في القوانين الخاصة بالمهنة المعمول بها.

#### المادة (٢٨١)

يعاقب كل شريك متضامن في أي شركة تضامن أو شركة التوصية البسيطة تخلف عن اجراء أي تغيير طارئ على عقد الشركة بغرامة مقدارها دينار واحد عن كل يوم استمرت فيه المخالفة بعد انقضاء شهر من تاريخ حدوث هذا التغيير.

#### المادة (٢٨٢)

كل مخالفة لأي حكم من أحكام هذا القانون أو أي نظام أو أمر صادر بمقتضاه لم ينص القانون على عقوبة خاصة لها، يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن مائة دينار ولا تزيد على ألف دينار.

#### أحكام ختامية

#### المادة (٢٨٣)

أ- تعتبر جميع الشركات المسجلة بمقتضى القوانين المعمول بها قبل نفاذ هذا القانون قائمة وكأنها مسجلة وفق أحكامه.

مكتبة  
الأصل

ب- على الشركات القائمة بتاريخ نفاذ هذا القانون توفير أوضاعها وإجراء التعديلات اللازمة على عقود تأسيسها وأنظمتها الأساسية خلال مدة لا تتجاوز سنة واحدة من تاريخ نفاذ هذا القانون، وذلك دون الحاجة إلى دعوة هيئاتها العامة لإقرار هذه التعديلات.

## المادة (٢٨٤)

لمجلس الوزراء إصدار الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون وخاصة ما يتعلق منها بما يلي:

- أ- تحديد الرسوم التي يجب استيفاؤها في تطبيق أحكام هذا القانون.
- ب- تنظيم النماذج الخاصة بعقد التأسيس والوثائق الأخرى المنصوص عليها في هذا القانون.
- ج- للوزير تفويض بعض صلاحياته المنصوص عليها في هذا القانون إلى المراقب، والمراقب تفويض أي من صلاحياته إلى أي من موظفي مديرية مراقبة الشركات في الوزارة على أن تكون الصلاحية محددة وبصورة خطية.

## المادة (٢٨٥)

يلغى قانون الشركات رقم (١٢) لسنة ١٩٦٤ والتعديلات التي أدخلت عليه كما تلغى نصوص وأحكام أي تشريعات أخرى تتعارض مع أحكام هذا القانون.

## المادة (٢٨٦)

رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون.

أمين عام مجلس الاعيان

زيد الزريقات

رئيس مجلس الاعيان

أحمد اللوزي

## التوصيات الواردة في قرار اللجنة المالية

لمجلس الاعيان رقم (٤) تاريخ ١٩٩٧/٣/٣

حول مشروع قانون الشركات لسنة ١٩٩٦

- أولاً:- تحديث قانون التحكيم ودراسة إمكانية إصدار قانون متطور للتحكيم في المنازعات التجارية بما يضمن الفصل في هذه المنازعات بسرعة وكفاءة.
- ثانياً:- اتخاذ الإجراء المناسب الذي يجعل النظر لدى المحاكم في الخلافات بين الشركاء في الشركات ذات المسؤولية المحدودة من المواد المستعجلة.
- ثالثاً:- إن تعبئة الاستثمار إلى حده الأقصى يقتضي تنويع أدوات المساهمة في الشركات المساهمة العامة وذلك لجذب أموال ومخدرات المستثمرين على اختلاف أوضاعهم واحتياجاتهم ووفقاً لما هو معمول به عالمياً.
- رابعاً:- نظراً لأهمية الدور المناط بمديرية مراقبة الشركات وتنظيمه المستمر واتساع مدى آفاقه ولمواجهة التطورات المتسارعة في مجال الاستثمار والشركات فإن اللجنة توصي الحكومة بأن تأخذ بعين الاعتبار تلبية الحاجات المتنامية للعناصر البشرية المدربة والتجهيزات والممكن الأخرى التي تمكن هذه الدائرة للقيام بدورها على أحسن وجه.

مكتبة  
مجلس الاعيان

## دولة رئيس المجلس

الاستاذ مقرر اللجنة القانونية معالي السيد طاهر حكمت هل يوافق المجلس الكريم من اعفاء المقرر من تلاوة القانون؟ موافقه.

السيد طاهر حكمت / مقرر اللجنة القانونية



المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون محكمة بلدية معان لسنة ١٩٩٦)، ويعمل به بعد مرور شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

## دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم؟ موافقه.

## السيد المقرر

المادة ٢ - تحدث في مدينة معان محكمة تدعى (محكمة بلدية معان) وتعتبر محكمة صلح من جميع الوجوه وتسير اجراءات المحاكمة فيها وفق قانون محاكم الصلح وقانون اصول المحاكمات الجزائية المعمول به.

## دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم؟ موافقه.

## السيد المقرر

المادة ٣ - ١ - تتألف هذه المحكمة من قاض منفرد ويعين لها قاض او اكثر حسبما تقتضيه الحال وذلك بالطريقة التي يعين بها القضاة النظاميون وتتخذ في المكان الذي تعده لها بلدية معان بموافقة وزير العدل.

ب - يعين لهذه المحكمة مدعي عام يتولى امامها وظائف وصلاحيات المدعي العام المنصوص عليها في قانون محاكم الصلح وقانون اصول المحاكمات الجزائية وذلك بالجرائم والمخالفات الداخلة ضمن اختصاصها بمقتضى احكام هذا القانون واي تعديلات تطرأ عليه. والى ان يعين مدعي عام يقوم قاضي المحكمة بمهام وظيفته.

ج - يعين لهذه المحكمة كاتب او اكثر بالطريقة التي يعين بها كتبة المحاكم النظامية اما المحضرون والاذنة فيعينون بقرار من وزير العدل بناء على ترشيح امين عام وزارة العدل.

## دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم؟ موافقه.

## السيد المقرر

المادة ٤ - تخضع محكمة بلدية معان وموظفوها لاشراف وزارة العدل وتسير

عليهم القوانين والانظمة والتعليمات التي تطبق على محاكم الصلح وعلى موظفي وزارة العدل.

## دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم؟ موافقه.

## السيد المقرر

المادة ٥ - ١ - تلتزم بلدية معان بنفقات انشاء هذه المحكمة ومسا تحتاج اليه من سجلات واوراق ومطبوعات كما تلتزم بدفع رواتب القضاة والموظفين وعلاواتهم ونفقاتهم الاخرى من صندوقها الخاص وفقاً للقوانين والانظمة والتعليمات التي تطبق على القضاة النظاميين وعلى موظفي وزارة العدل.

ب - تعتبر خدمة القضاة والموظفين المصنفين في محكمة بلدية معان خدمة مقبولة للتقاعد لغايات التقاعد المدني وتتولى البلدية حسم عائدات التقاعد من رواتبهم وارسالها شهرياً الى وزارة المالية/ التقاعد.

## دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم؟ موافقه.

## السيد المقرر

المادة ٦ - ١ - لوزير العدل ان ينتدب ايأ من القضاة في محكمة بلدية معان او محكمة اخرى كما يجوز له ان ينتدب اي قاضي صلح او مدعي عام ليقوم بوظيفة قاضي او مدعي عام في محكمة بلدية معان.

ب - لوزير العدل ان ينتدب مدعي عام محكمة بلدية معان ليعمل قاضياً في هذه المحكمة.

## دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم؟ موافقه.

## السيد المقرر

المادة ٧ - ١ - تختص محكمة بلدية معان في النظر والفصل في الجرائم التي ترتكب ضمن منطقة البلدية خلافاً لاحكام القوانين التالية والانظمة الصادرة او التي ستصدر بمقتضاها والتعديلات التي تطرأ على هذه القوانين والانظمة او تحل محلها.

١ - قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥.

٢ - قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

٣ - قانون السير رقم (١٤) لسنة ١٩٨٤.

٤ - قانون رخص المهن رقم (٢) لسنة ١٩٧٩.

٥ - قانون رسوم خدمات المكاتب المهنية في المناطق البلدية رقم (٣) لسنة ١٩٧٩.

٦ - قانون رسوم الحرف والصناعات رقم (١٦) لسنة ١٩٥٣.

٧ - الجرائم المتعلقة بالمكافرة الصحية ومكافحة الملاريا المنصوص عليها في الفصول التاسع والعاشر والثاني عشر على التوالي من قانون الصحة العامة رقم (٢١) لسنة ١٩٧١.

محضر الجلسة العاشرة

٨ - الجرائم المتعلقة بمكافحة امراض الحيوان والحجر البيطري المبصوح عليها في الفصلين الاول والثاني من الباب العاشر من الكتاب الثاني من قانون الزراعة رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٣، والجرائم المتعلقة بذبح الحيوانات وسلخها المنصوص عليها في الباب الحادي عشر من الكتاب الثاني من القانون المذكور.

ب - تحكم هذه المحكمة بازالة المخالفات وبالتعويض عن الضرر الذي لحق بالبلدية من جرائمها وذلك بالاضافة الى العقوبات التي تختص بالنظر فيها.

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم؟

موافقه.

السيد المقرر

المادة ٨ - يكون لمدعي عام محكمة بلدية معان والقاضي في هذه المحكمة في حالة عدم وجود مدعي عام صلاحية تنفيذ الاحكام التي تصدرها محكمة البلدية كما يكون لاي منها صلاحية تنفيذ الاحكام التي تصدرها او اصدرتها المجالس العسكرية للقوات المسلحة الاردنية او الامن العام بشأن الجرائم التي تدخل ضمن اختصاصها بموجب المادة (٧) من هذا القانون وذلك بالتعاون مع الجهات القضائية المختصة في القوات المسلحة ومديرية الامن العام.

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم؟

موافقه.

السيد المقرر

المادة ٩ - ١ - تدفع الرسوم والغرامات التي تستوفيها وتقرضها محكمة بلدية معان الى صندوق البلدية وعند عدم دفع الغرامة المحكوم بها يتم تحويلها الى الحبس وفقاً لاحكام قانون العقوبات المعمول به.

ب - لقاضي محكمة بلدية معان حق تحويل عقوبة الحبس الى الغرامة طبقاً لاحكام قانون العقوبات.

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم؟

موافقه.

السيد المقرر

المادة ١٠ - يقوم محضور محكمة بلدية معان ورجال الشرطة بالتبليغات التي تتطلبها اجراءات هذه المحكمة.

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم؟

موافقه.

السيد المقرر

المادة ١١ - ١ - ترسل محكمة بلدية معان جدولاً بالاحكام التي تصدرها مرة كل خمسة عشر يوماً الى النائب العام كما ترسل القضايا المفصلة لديها خلال عشرة ايام من تاريخ الفصل فيها الى مدعي عام محكمة البلدية

النظر والفصل في القضايا القائمة لديها والتي اصبحت من اختصاص محكمة بلدية معان عند العمل بهذا القانون وتحال الاحكام التي تصدر فيها الى محكمة بلدية معان واما الاحكام التي صدرت قبل ذلك ولم يتم تنفيذها فتودع للتنفيذ لدى محكمة بلدية معان.

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم؟

موافقه.

"وهذا هو مشروع قانون محكمة بلدية معان لسنة ١٩٩٦ كما اقره المجلس وكما سيرسل للحكومة لاتمام المراسم الدستورية عليه".

عند وجوده او الى مدعي عام معان عندما لا يكون للمحكمة مدعي عام.

ب - للنائب العام والمدعي عام معان اذا لم يكن لمحكمة بلدية معان مدعي عام استئناف الاحكام التي تصدرها محكمة البلدية خلال المدة المحددة لذلك في قانون محاكم الصلح.

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم؟

موافقه.

السيد المقرر

المادة ١٢ - تستمر المحاكم الاخرى في

هكذا من الأصل



بسم الله الرحمن الرحيم



## مجلس الاعيان

الرقم ١٦٨/٢٠١/٥٢

التاريخ ٢٠/٥/١٤١٥ هـ

الموافق ١١/٣/١٩٩٧ م

دولة رئيس الوزراء الأفخم

إشارة إلى كتاب دولتكم رقم م ح ١٢١١٠/٢٩ تاريخ ١٨/١٢/١٩٩٦ .  
 قرر مجلس الاعيان في جلسته العاشرة من الدورة العادية الرابعة المنعقدة بتاريخ ١٩٩٧/٣/٦  
 الموافقة على (مشروع قانون محكمة بلدية معان لسنة ١٩٩٦) كما ورد من مجلس النواب .  
 وقد سبق لمجلس النواب أن قرر الموافقة عليه في جلسته التاسعة عشرة من الدورة العادية  
 الرابعة المنعقدة بتاريخ ١٩٩٧/٣/٢ ، كما ورد من الحكومة .  
 ابعث لدولتكم خمس نسخ من القانون المذكور اعلاه ، راجياً التفضل بإتمام المراسم الدستورية  
 عليه .

واقبلوا فائق الاحترام،،،

رئيس مجلس الاعيان

أحمد التوزي

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٧  
قانون محكمة بلدية معان

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون محكمة بلدية معان لسنة ١٩٩٧) . ويعمل  
 به بعد مرور شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تحدث في مدينة معان محكمة تدعى ( محكمة بلدية معان ) وتعتبر  
 محكمة صلح من جميع الوجوه وتسري اجراءات المحاكمة فيها وفق  
 قانون محاكم الصلح وقانون اصول المحاكمات الجزائية المعمول به .

المادة ٣-١- تتألف هذه المحكمة من قاض منفرد ويعين لها قاض او اكثر حسبما  
 تقتضيه الحال وذلك بالطريقة التي يعين بها القضاة النظاميون وتنعقد  
 في المكان الذي تمده لها بلدية معان بموافقة وزير العدل .

ب- يعين لهذه المحكمة مدع عام يتولى امامها وظائف وصلاحيات المدعي  
 العام المنصوص عليها في قانون محاكم الصلح وقانون اصول  
 المحاكمات الجزائية وذلك بالجرائم والمخالفات الداخلة ضمن  
 اختصاصها يقتضى احكام هذا القانون واتي تعديلات تطرأ عليه .  
 والى ان يعين مدع عام يقوم قاضي المحكمة بمهام وظيفته .

ج- يعين لهذه المحكمة كاتب او اكثر بالطريقة التي يعين بها كتبه  
 المحاكم النظامية اما المحضرون والاذنه فيعينون بقرار من وزير العدل  
 بناء على تنسيب امين عام وزارة العدل .

المادة ٤- تخضع محكمة بلدية معان وموظفوها لاشراف وزارة العدل وتسري  
 عليهم القوانين والانظمة والتعليمات التي تطبق على محاكم الصلح  
 وعلى موظفي وزارة العدل .

المادة ٥-١- تلزم بلدية معان بنفقات انشاء هذه المحكمة وما تحتاج اليه من  
 سجلات واوراق ومطبوعات كما تلزم بدفع رواتب القضاة والموظفين  
 وعلاواتهم ونفقاتهم الاخرى من صندوقها الخاص وفقاً للقوانين  
 والانظمة والتعليمات التي تطبق على القضاة النظاميين وعلى موظفي  
 وزارة العدل .

ب- تعتبر خدمة القضاة والموظفين المصنفين في محكمة بلدية معان خدمة  
 مقبولة للتقاعد لغايات التقاعد المدني وتتولى البلدية حسم عائدات  
 التقاعد من رواتبهم وإرسالها شهرياً الى وزارة المالية/التقاعد .

محكمة بلدية معان

المادة ٦-أ- لو زير العدل ان ينتدب ايا من القضاة في محكمة بلدية معان او المدعي العام فيها ليقوم بوظيفة قاضي صلح او مدعي عام في اي محكمة اخرى كما يجوز له ان ينتدب اي قاضي صلح او مدعي عام ليقوم بوظيفة قاضي او مدع عام في محكمة بلدية معان .

ب- لو زير العدل ان ينتدب مدعي عام محكمة بلدية معان ليعمل قاضياً في هذه المحكمة .

المادة ٧-أ- تختص محكمة بلدية معان في النظر والفصل في الجرائم التي ترتكب ضمن منطقة البلدية خلافاً لاحكام القوانين التالية والانظمة الصادرة او التي ستصدر بمقتضاها والتعديلات التي تطرأ على هذه القوانين والانظمة او تحل محلها .

١- قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ .

٢- قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

٣- قانون السير رقم (١٤) لسنة ١٩٨٤ .

٤- قانون رخص المهن رقم (٢) لسنة ١٩٧٩ .

٥- قانون رسوم خدمات المكاتب الجينية في المناطق البلدية رقم (٣) لسنة ١٩٧٩ .

٦- قانون رسوم الحرف والصناعات رقم (١٦) لسنة ١٩٥٣ .

٧- الجرائم المتعلقة بالمكافء الصحية ومكافحة الملاريا المنصوص عليها في الفصول التاسع والعاشر والثاني عشر على التوالي من قانون الصحة العامة رقم (٢١) لسنة ١٩٧١ .

٨- الجرائم المتعلقة بمكافحة امراض الحيوان والحجر البيطري المنصوص عليها في الفصول الاول والثاني من الباب العاشر من الكتاب الثاني من قانون الزراعة رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٣ . والجرائم المتعلقة ببيع الحيوانات وسلخها المنصوص عليها في الباب الحادي عشر من الكتاب الثاني من القانون المذكور .

ب- تحكم هذه المحكمة بازالة المخالفات والتعويض عن الضرر الذي لحق بالبلدية من جرائمها وذلك بالاضافة الى العقوبات التي تختص بالنظر فيها .

المادة ٨- يكون للمدعي عام محكمة بلدية معان وللقاضي في هذه المحكمة في حالة عدم وجود مدع عام صلاحية تنفيذ الاحكام التي تصدرها محكمة البلدية كما يكون لاي منها صلاحية تنفيذ الاحكام التي تصدرها او أصدرتها المجالس العسكرية للقوات المسلحة الاردنية او الامن العام بشأن الجرائم التي تدخل ضمن اختصاصها بموجب المادة (٧) من هذا القانون وذلك بالتعاون مع الجهات القضائية المختصة في القوات المسلحة ومديرية الامن العام .

المادة ٩-أ- تدفع الرسوم والغرامات التي تستوفىها او تفرضها محكمة بلدية معان الى صندوق البلدية وعند عدم دفع الغرامة المحكوم بها يتم تحويلها الى الحبس وفقاً لاحكام قانون العقوبات المعمول به .

ب- لقاضي محكمة بلدية معان حق تحويل عقوبة الحبس الى الغرامة طبقاً لاحكام قانون العقوبات .

المادة ١٠- يقوم محضرو محكمة بلدية معان ورجال الشرطة بالتبليغات التي تتطلبها اجراءات هذه المحكمة .

المادة ١١-أ- ترسل محكمة بلدية معان جدولاً بالاحكام التي تصدرها مرة كل خمسة عشر يوماً الى النائب العام كما ترسل القضايا المفصلة لديها خلال عشرة ايام من تاريخ الفصل فيها الى مدعي عام محكمة البلدية عند وجوده او الى مدعي عام معان عندما لا يكون للمحكمة مدع عام .

ب- للنائب العام والمدعي عام معان اذا لم يكن لمحكمة بلدية معان مدع عام استئناف الاحكام التي تصدرها محكمة البلدية خلال المدة المحددة لذلك في قانون محاكم الصلح .

المادة ١٢- تستمر المحاكم الاخرى في النظر والفصل في القضايا القائمة لديها والتي اصبحت من اختصاص محكمة بلدية معان عند العمل بهذا القانون ونحال الاحكام التي تصدر فيها الى محكمة بلدية معان واما الاحكام التي صدرت قبل ذلك ولم يتم تنفيذها فتودع للتنفيذ لدى محكمة بلدية معان .

المادة ١٣- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

رئيس مجلس الاعيان  
أحمد السويدي

أمين عام مجلس الاعيان  
زيد الزبيدي

محكمة من الأول

## السيد الامين العام

٤ - تلاوة قرارات اللجان :-

اولاً :- اللجنة القانونية:-

- قرار اللجنة القانونية رقم (١١) تاريخ

١٩٩٧/٣/٤ بشأن:-

مشروع القانون المعدل لقانون السياحة لسنة ١٩٩٦.

دولة رئيس المجلس

السيد المقرر

السيد المقرر

قرار رقم (١١)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان

بتاريخ ١٩٩٧/٣/٤ برئاسة مقرر اللجنة

معالي السيد طاهر ححمت وحضور اعضاء

اللجنة اصحاب المعالي والسعادة السادة:

سالم مساعده، الدكتور عبدالعزيز الخياط،

أمين عام مجلس الاعيان

زيد الزريقات

اللجنة القانونية

لمجلس الاعيان

الدكتور عبداللطيف عربيات، جودت السيول، احمد العقيله، محمد عوده القرعان، نذير رشيد، الدكتور كمال الشاعر، نائلة الرشدان.

وحضر الاجتماع سعادة السيد مشهور ابو تايه عضو مجلس الاعيان. وذلك للنظر في مشروع القانون المعدل لقانون السياحة لسنة ١٩٩٦ المحال الى اللجنة من مجلس الاعيان لدراسته واعطاء التوصية اللازمة بشأنه.

وبعد المداولة والمناقشة في مواد مشروع القانون المذكور اعلاه قررت اللجنة الموافقة عليه كما ورد من مجلس النواب، وتوصي اللجنة بالموافقة على قرارها هذا.

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بتوصية الحكومة بضرورة النظر في ادخال تعريف هيئة تنشيط السياحة ضمن التعريفات الواردة في مقدمة القانون الاصلي.

مشروع قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٦  
قانون معدل لقانون السياحة

اللجنة القانونية  
لمجلس الاعيان

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المدلة كما وردت في المشروع	المدلة كما وردت في القانون الاصلي
المدلة ١٥ - موافقة كما وردت من مجلس النواب	المدلة (١): الموافقة عليها كما وردت بعد: شطب عبارة ( لسنة ١٩٩٦ ) والاستغناء عنها بعبارة ( لسنة ١٩٩٧ )	المدلة ١: يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون السياحة لسنة ١٩٩٦ ) ويقرأ مع القانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٨٨ المعدل اليه فيما يلي بنشره في الجريدة الرسمية. من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.	المدلة ١٤ - ١ - تنمأ في السابعة جمعية او اكثر للمهن السياحية، وتكون لكل منها بعد اقتضاها شخصية اعتبارية.
المدلة ٢٥ - موافقة كما وردت من مجلس النواب	المدلة (٢): الموافقة عليها كما وردت بعد :	المدلة ٢: تعديل المادة (١٥) من القانون الاصلي بإضافة التتمة (ب) (ال) (ج) (د) اليها ويعدل وترقيم الفقرات (أ) (ب) (د) (هـ) (و) (ز) (ح) (ط) (ي) لتصبح (أ) (ب) (د) (و) (ز) (ح) (ط) (ي) -	

تحتفظ منه الأصل

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع	المادة كما وردت في القانون الأصلي
المادة ١٤-١- موافقه كذا وردت من مجلس النواب	المادة ١٤-١- موافقه بعد : امثلة عبارة ( يقتضي أحكام هذا القانون ) بعد عبارة ( ونحدد مهامها بموجب نظام يمر بهذه التاية ) والورد في مطلق الفقرة (١).	المادة ١٤-١- تنقلا في الفقرة هـ تسمى ( هيئة تنظيم السياحة ) تتكون بالتقسيم الاختيارية ذات الاستقلال الاداري والمالي وتهدف الى تنظيم السياحة وترويجها وتنفيذها داخل المنطقة وخارجها وتكون مهامها بموجب نظام يمر بهذه الفقرة وتطبق على تتكونها وعلى سكر الامور المتعلقة بها الأحكام التالية: ١- تتلّف الهيئة في الهيئة من الوزارة ومن المؤسسات الرسمية المختصة للخدمة بالسياحة ومن الجمعيات والهيئات السياحية والصالحين المهتمين بالسياحة للمصلحة التي يحددها النظام الذي يمر لهذه التاية بما في ذلك كيفية تحديد نسبة تمثيل كل منها في الهيئة .	ب- تحدد نظام يمر يقتضي هذا القانون الأحكام والأجراءات الخاصة بكيفية تشكيل مجلس إدارة الجمعية وكيفية تكوينه وعضوية الهيئة العامة لها والمهام المنوطة بكل منها وكيفية عدد اجتماعاتها وقواعد ممارسة المهام والأدوار وسائر الامور الادارية والمالية الخاصة بالجمعية وتحديد رسوم الانتماء اليها لرسوم الاشتراك فيها ويجوز تقسّم اتحاد الجمعيات السياحية تكون له شخصية اعتبارية وتطبق عليها أحكام هذه الفقرة . ج- تكون الجمعية رعية مصالح اختصاصها والعمل على تحقيق اهدافها بما في ذلك تنمية السياحة وتنظيمها والتعاون مع الوزارة وتكون لتساب مالي المهتم بالسياحة الى جمعية السياحة الخاصة بالهيئة التي يأمر سورها بعد اقرارها الرأيا والامسح لأي شخص بممارسة أي مهنة سياحية لا بعد التشابه للجمعية المختصة بها .

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع	المادة كما وردت في القانون الأصلي
٢- موافقه كذا وردت من مجلس النواب	٢- تنقلا كلمة ( نظام ) الواردة في البند (١) من الفقرة (١) والاستعاضة عنها بكلمة ( النظام ) .	٢- تحدد بموجب نظام الأحكام والأجراءات الخاصة بإجراءات الهيئة العامة وكيفية عهدها واتخاذ القرارات فيها ومساهمات الأعضاء من القطاعين العام والخاص في موارثها ورسوم الانتماء اليها ورسوم الاشتراكات السنوية فيها .	و- تغير جماعات السياحة والهيئات السياحية الاعرف القائمة في المنطقة عدد مدور هذا القانون وكلها متشابهة بموجب وعليها توكلي لوضعها مع احكامه خلال مدته لتجيز ١٩٨٨/١٧/٣١ وتقديم الانظمة التي تفتت بموجبها الى مجلس الوزراء لاصدارها .
٣- موافقه كذا وردت من مجلس النواب	٣- موافقه كذا وردت في المشروع	٣- يكون الهيئة مجلس إدارة يحدد النظام الأحكام والأجراءات الخاصة بكيفية تشكيله وكيفية انتخاب الأعضاء فيه والمساهمات والمهام الموكلة اليه وكيفية عهده لجماسته واتخاذ القرارات فيه، وسائر الامور الادارية والمالية المتعلقة به .	
ب- موافقه كذا وردت من مجلس النواب	ب- موافقه كذا وردت في المشروع	ب- تتلّف الوزارة المالية للهيئة بما يلي: ١- مساهمات الأعضاء في موارثها . ٢- رسوم الانتماء اليها ورسوم الاشتراكات السنوية فيها . ٣- أي موارد مالية اخرى يوافق عليها المجلس .	

مجلس الاعيان



انسجاماً مع النقاش الذي دار قبل قليل حول توصيات اللجنة المالية فأنني ارجو ايضاً ان يوافق المجلس الكريم على اعتبار الفقرة الاخيرة على اعتبار ان اللجنة القانونية لا تتمسك بالتوصية الواردة في الفقرة الاخيرة ولا بمضمونها ويكتفي فقط ان تأخذ الحكومة علماً بها وشكراً.

دولة رئيس المجلس

إذا نأتي الآن الى مشروع القانون.

هل يوافق المجلس الكريم على اعفاء معالي المقرر؟

موافقة.

السيد المقرر

المادة (١)

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم.

موافقة.

السيد المقرر

المادة (٢).

دولة رئيس المجلس

معالي الاستاذ ذوقان الهنداوي.

السيد ذوقان الهنداوي

المادة (٢) يعني مادة (١٤) بكل فقراتها.

السيد المقرر

نعم.

السيد ذوقان الهنداوي

دولة الرئيس على الصفحة الثانية مادة (١٤):

(١): تتألف العضوية في الهيئة من الوزارة

ومن المؤسسات الرسمية العامة، كما وردت في المشروع وافق عليها مجلس النواب والتوصية من اللجنة القانونية لكي نوافق عليها: تتألف العضوية في الهيئة من الوزارة ومن المؤسسات الرسمية العامة المعنية بالسياحة ومن الجمعيات.. الخ. الا يفهم من هذا عندما نقول تتألف الهيئة من الوزارة انتتالف من كل الوزارة؟

ومن المؤسسات الرسمية العامة من كل المؤسسات الرسمية العامة؟

ليس من باب الوضوح الافضل فيما لو وردت تتألف العضوية في الهيئة من ممثلين عن الوزارة وعن المؤسسات الرسمية العامة، وخاصة انه ورد في آخر الفقرة التي يحددها النظام الذي يصدر لهذه الغاية بما في ذلك كيفية تحديد نسبة تمثيل كل منها في التهيئة.

عل كل انا اتجاوز عن هذه الملاحظة لانه ورد في النهاية الفقرة ما قد يشير الى التمثيل، لكن ملاحظتي تأتي على الصفحة الثالثة دولة الرئيس:

٢ - تحدد بموجب نظام الاحكام والاجراءات الخاصة باجتماعات الهيئة العامة.

جاء مجلس النواب واللجنة القانونية بدلوا كلمة (نظام) بـ (النظام) عرفوها: شطب كلمة (نظام) الواردة في الفقرة (١) والاستعاضة عنها بكلمة (النظام). اذا تحدد بموجب النظام، أي نظام عندما عرّف بادخال ال التعريف عليه اصبح وجوباً انه يشير الى

نظام معين، ماهو هذا النظام؟ في الفقرات التي سبقتها في فقرة (١) والفقرة (٢) في نظاميين تختلفان تماماً، في نظام الفقرة التي قبلها: تنشأ في المملكة هيئة تسمى (هيئة تنشيط السياحة) وتحدد مهامها بموجب نظام. كما نفس الشيء تمثيل الوزارات والمؤسسات بموجب نظام.

ماهو النظام الذي اشير اليه في هذه المادة؟ تحدد بموجب النظام الاجراءات والاحكام.

اعتقادي بان ولا اعرف الاخوان قانونيين لكن دائماً في علاقة بين القانون واللغة، اللغة تماماً تحدد نص القانوني يعني تفسر نص القانوني، يمكن كان اسلم، وافضل واصح لو بقيت تحدد بموجب نظام الاحكام والاجراءات.. الخ تحدد بموجب نظام وليس بموجب النظام لانه عندئذ في شعور على انه يشار الى نظام معين وهو غير موجود في هذا القانون.

دولة رئيس المجلس

معالي السيد المقرر.

السيد المقرر

اشاره سريعة للملاحظة التي لم يتمسك بها معالي الاستاذ ذوقان، الوزارة المقصود فيها حسب التعريف الوارد في مقدمة القانون هي وزارة السياحة وانا اشارك فيما لو انه كانت الصياغة ادق وافضل لكان ذلك افضل فيما يتعلق بهذه النقطة، اما فيما يتعلق (بنظام) و بـ (النظام) في الواقع ان مجلس النواب على

ما يبدو كان يشير الى الفقرة (١) السابقة التي تقول تتألف العضوية في الهيئة من الوزارة ومن المؤسسات الرسمية العامة المعنية بالسياحة من الجمعيات والهيئات السياحية واصحاب المهن السياحية المرخصة التي يحددها النظام الذي يصدر لهذه الغاية، فكلمة النظام هنا في الفقرة الثانية تحيل الى النظام الذي اشارت اليه الفقرة الاولى وهو المقصود.

دولة رئيس المجلس

في الفقرة التي تليها فيها النظام ايضاً، يكون للهيئة مجلس ادارة يحدد بالنظام الاحكام والاجراءات.

معالي السيد ذوقان الهنداوي.

السيد ذوقان الهنداوي

يعني الفقرة الاولى النظام حدد التي اشارت اليها الفقرة الاولى حدد محتويات ذلك النظام انه ممن تتأسس العضوية في التهيئة من الوزارة ومن المؤسسات ومن الجمعيات ومن الخ واصحاب المهن السياحية المرخصة التي يحددها النظام، النظام مقصور على تحديد لتسميتها المؤسسات كلها بما فيها الوزارة التي تشترك في هيئة تنشيط السياحة ونسبة تنفيذ كل منها يعني النظام له احكام محدده واضجة، جاء في المادة التي تليها قال: تحدد بموجب نظام امور جديدة يعني في هنالك غير المهام التي ذكرت في الفقرة الاولى. في مهام جديدة احكام واجراءات واجتماعات

مكتبة  
مكتبة  
مكتبة

الهيئة العامة، كيفية اتخاذ القرارات فيها هذه تصدر بموجب نظام. يعني هذا النظام غير النظام المذكور في الفقرة (١) قد يعني ان الانسان يستشعر من قراءة هذه الفقرة بهذه الطريقة.

دولة رئيس المجلس

معالي الاستاذ المقرر.

السيد المقرر

لا اعتقد ان الهدف ان يكون هنالك اكثر من نظام واحد ينظم الهيئة او العمل في الهيئة المقترحة، ولذلك فان عبارة (نظام) اذا بقيت كما هي في المشروع تعني ان يصدر نظام آخر مختص في الاحكام والاجراءات باجتماعات الهيئة العامة وهذا امر غير مرغوب فيه وغير مقبول، اذ يفترض في مثل هذه الاحكام ملصوص عليها اصلا في النظام المشار اليه في الفقرة (١) من المادة. ولذلك اعتقد ان كلمة النظام يمكن ان تكون مقبولة في هذا السياق وتؤدي المطلوب مع الاحترام لوجهة الملاحظة التي تفضل بها الاستاذ ذوقان الهنداوي.

دولة رئيس المجلس

دولة الاستاذ مضر بدران.

دولة السيد مضر بدران

في الواقع المادة (١٤) في مطلعها قبل الفقرات: تنشأ في المملكة هيئة تسمى (هيئة تشييط لسياحة). وضعنا فوراً انه تنشأ هيئة لتشيط السياحة: تتمتع بالشخصية الاعتبارية..

وتحدد مهامها بموجب نظام. قال (نظام) وليس (النظام) لان هذا اول اشاده في هذا القانون لانشاء النظام وهذا النظام هو الذي سيحدد صلاحيات هيئة تشييط السياحة جاءت الفقرة (١) من المادة (١٤): تتألف العضوية في الهيئة، في الهيئة التي قلناها الآن التي صدرناها بموجب نظام، لذلك قلنا يحددها النظام لا من هو هذه المقصودة، الفقرة التي تليها كان المشروع نظام فاصبح مجهول، جاء مجلس النواب وقال (النظام) مثل الفقرة (٢) وهو يقصد النظام المنصوص عليه في مطلع الفقرة (١٤) فقرة (أ) فلذلك لا يوجد تناقض واي تعديل يحدث التناقض. وشكراً.

دولة رئيس المجلس

معالي الدكتور جواد العناني.

الدكتور جواد العناني

اعتقد ان دولة السيد مضر بدران اغناني تماماً لاني كنت اريد التحدث عن نفس النقطة واويد ما ورد في مداخلة.

دولة رئيس المجلس

اذاً معالي السيد ذوقان الهنداوي.

السيد ذوقان الهنداوي

لني ملاحظه اخرى في المادة (٣): يكون للهيئة مجلس ادارة يحدد النظام والاحكام.. الخ.

ب : تتألف الواردات المالية للهيئة مما يلي..

دولة رئيس المجلس

معالي السيد المقرر.

السيد المقرر

دولة الرئيس هذه المادة تطرقت الى الواردات المالية وبحثتها بشكل مستقل.

دولة رئيس المجلس

هل الامور واضحة معالي ابو محمد؟

السيد ذوقان الهنداوي

نعم.

دولة رئيس المجلس

الامور ماثية، اذاً المادة (٣) هل يوافق

المجلس الكريم؟

موافقة.

السيد المقرر

المادة (٣).

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم؟

موافقة.

السيد المقرر

القانون بمجموعه.

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم على القانون

بمجموعه؟

موافقة.

"وهذا هو نص قانون معدل لقانون السياحة لسنة ١٩٩٦ كما ورد من مجلس النواب، وكما اقره

المجلس وكما سيرسل للحكومة لاتمام المراسم

الدستورية عليه".

مكتبة احمد الكحل

بسم الله الرحمن الرحيم



## مجلس الاعيان

الرقم ١٥٩/٢٠١٦  
التاريخ ١٤/١٢/١٤٣٨هـ  
الموافق ١١/١٢/١٩٩٧

دولة رئيس الوزراء الأتقم

اشارة الى كتاب دولتكم رقم س ي ١٢٠٩٧/١ تاريخ ١٢/١٨/١٩٩٦.  
قرر مجلس الاعيان في جلسته العاشرة من الدورة العادية الرابعة المنعقدة بتاريخ ١٩٩٧/٣/٦ الموافقة على (مشروع قانون معدل لقانون السياحة لسنة ١٩٩٦) كما ورد من مجلس النواب بشكل معدل.  
وقد سبق لمجلس النواب أن قرر الموافقة عليه في جلسته السابعة عشرة من الدورة العادية الرابعة المنعقدة بتاريخ ١٩٩٧/٢/٢٣، بالشكل المعدل المذكور.  
ابعث لدولتكم خمس نسخ من القانون المذكور بأعلاه وبصيغته النهائية، راجياً التفضل بإتمام المراسم الدستورية عليه.  
واقبلوا فائق الاحترام،،،

رئيس مجلس الاعيان

أحمد السوزي

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٧  
قانون معدل لقانون السياحة

المادة ١: يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون السياحة لسنة ١٩٩٧ ) ويقرأ مع القانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٨٨ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢: تعدل المادة (١٤) من القانون الاصلي باضافة الفقرتين (أ) و(ب) التاليتين اليها ويعاد ترقيم الفقرات (أ) و(ب) و(ج) و(د) لتصبح (ج) و(د) و(هـ) و(و) على التوالي :-

المادة ١٤-أ: تنشأ في المملكة هيئة تسمى (هيئة تنظيم السياحة) تتمتع بالشخصية الاعتبارية ذات الاستقلال الاداري والمالي ، وتهدف الى تنظيم السياحة وتسويقها والترويج لها ، داخل المملكة وخارجها ، وتحدد مهامها بموجب نظام يصدر لهذه الغاية بمقتضى احكام هذا القانون وتطبق على تشكيلاتها وعلى سائر الامور المتعلقة بها الاحكام التالية:

١- تتألف العضوية في الهيئة من الوزارة ومن المؤسسات الرسمية العامة المعنية بالسياحة ومن الجمعيات والهيئات السياحية واصحاب المهن السياحية المرخصة التي يحددها النظام الذي يصدر لهذه الغاية بما في ذلك كيفية تحديد نسبة تمثيل كل منها في الهيئة .

مكتبة احمد السوزي

٢- تحدد بموجب النظام الاحكام والاجراءات الخاصة  
باجتماعات الهيئة العامة وكيفية عقدها واتخاذ القرارات فيها  
ومساهمات الاعضاء من القطاعين العام والخاص في  
موازنتها ورسوم الانتساب اليها ورسوم الاشتراكات السنوية  
فيها.

٣- يكون للهيئة مجلس ادارة يحدد النظام الاحكام والاجراءات  
الخاصة بكيفية تشكيله وكيفية انتخاب الاعضاء فيه  
والصلاحيات والمهام الموكولة اليه وكيفية عقد اجتماعاته  
واتخاذ القرارات فيه، وسائر الامور الادارية والمالية  
المتعلقة به.

ب- تتألف الواردات المالية للهيئة مما يلي:-

- ١- مساهمات الاعضاء في موازنتها.
- ٢- رسوم الانتساب اليها ورسوم الاشتراكات السنوية فيها .
- ٣- أي موارد مالية أخرى يوافق عليها المجلس.

أمين عام مجلس الاعيان

زيد الزريقات

رئيس مجلس الاعيان

أحمد اللوزي

السيد الامين العام  
٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

قولة رئيس المجلس  
ترفع الجلسة الى موعد آخر.

انتهت الجلسة

رئيس مجلس الاعيان  
أحمد اللوزي

امين عام مجلس الاعيان  
زيد الزريقات

تمت